

قانون الملكية الفكرية ومذكرتها الإيضاحية والقوانين المكملية لها

التطبيق على قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ومذكرته الإيضاحية والمعمول به اعتباراً من ٢٠٠٢/٦/٣ والقوانين السابقة عليه وهي القانون ١٩٣٩/٥٧ بشأن العلامات والبيانات التجارية والقانون ١٩٤٩/١٣٢ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والقانون ١٩٥٤/٣٥٤ بشأن حماية حق المؤلف وذلك فيما يلي:
أولاً: نصوص القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والأحكام التي ما زالت سارية والمتعلقة ببراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية .
ثانياً : الأصول التشريعية للقوانين السابقة على القانون الجديد وهي قانون العلامات والبيانات التجارية ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وقانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ وقانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

http://mourad_dr.tripod.com

اهداءات ٢٠٠٢

الأستاذ/ سيد داود
الإسكندرية

قانون الملكية الفكرية

ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

جميع الحقوق محفوظة ، ولا يجوز طبع أو تصوير أو إنتاج أي جزء من هذا المصنف بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابي مسبق من المؤلف :

المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد ، دكتوراه في القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى ، رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية . الأستاذ المحاضر بالجامعات.

العنوان : الإسكندرية المنشية ٤٨ شارع القائد جوهر شقة رقم ٢١
ت: ٤٤٠٤٨٤٠٢ / فاكس : ٤٨٧٨٨٨٢ / جمهورية مصر العربية .

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

http:mourad_dr.tripod.com

TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVES

TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVES . TOUTE REPRODUCTION, TOTALE OU PARTIELLE, DE CE LIVRE EST FORMELLEMENT INTERDITE A MOINS D'UNE AUTORISATION ECRITE DE L'AUTEUR:

CONSEILLER DR. ABD EL FATTAH MOURAD

CHEF DE JUSTICE DE LA COUR D'APPEL D'ALEXANDRIE,

DOCTORAT DANS LE DROIT GENERAL ET COMPARATIF AVEC LA MENTION "TRES HONORABLE".

PROFESSEUR DE DROIT AUX UNIVERSITES.

ADRESSE: NO ٤٨ RUE EL KAYED GOHAR, APPARTEMENT NO ٢١, MANCHEYA, ALEXANDRIE, EGYPT.

TEL: (٠٣)٤٨٤٠٤٤٠

FAX: ٠٣/٤٨٧٨٨٨٢

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

http:mourad_dr.tripod.com

ALL RIGHTS ARE RESERVED FOR THE AUTHOR

NO PART OF THIS BOOK MAY BE USED OR REPRODUCED IN ANY MANNER WHATSOEVER WITHOUT PREVIOUS WRITTEN PERMISSION FROM THE AUTHOR:

COUNSELLOR DR, ABD EL FATTAH MOURAD, CHIEF JUSTICE OF THE HIGH COURT OF APPEAL, DOCTORATE IN GENERAL AND COMPARATIVE LAW WITH GRADE OF HONOR, LECTURER PROFESSOR IN UNIVERSITIES :

ADDRESS : NO ٤٨, EL KAYED GOHAR STREET , APT.٢١ MANCHEYA, ALEXANDRIA, EGYPT.

TEL: (٠٣)٤٨٤٠٤٤٠

FAX: ٠٣/٤٨٧٨٨٨٢ ALEXANDRIA , EGYPT.

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

قانون الملكية الفكرية وقد كثر الأيضاحية والقوانين المحكمة

التطبيق على قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ومذكرته الإيضاحية والمعمول به اعتباراً من ٢٠٠٢/٦/٣ والقوانين السابقة عليه وهي القانون ١٩٣٩/٥٧ بشأن العلامات والبيانات التجارية والقانون ١٩٤٩/١٣٢ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والقانون ١٩٥٤/٣٥٤ بشأن حماية حق المؤلف وذلك فيما يلي:
أولاً : نصوص القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والأحكام التي ما زالت سارية والمتعلقة ببراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية .
ثانياً : الأصول التشريعية للقوانين السابقة على القانون الجديد وهي قانون العلامات والبيانات التجارية ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وقانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ وقانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

http://mourad_dr.tripod.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تحذير وتنبيه

قام بعض أعياء البحث القانوني ومعتري سرقة المؤلفات العلمية بنقل أجزاء من مؤلفاتنا ونسبوها إلى أنفسهم . وذلك بالمخالفة للقانون والمعاهدات الدولية واتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ومثال ذلك كتابنا (شرح تشريعات الغش ، شرح تشريعات المخدرات ، المعجم القانوني رباعي اللغة ، شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية ، ملكية الشقق واتحاد الملاك ، وجرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وضريبة المبيعات وشرح قانون المرور وشرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب وشرح تشريعات الشمر العقاري وغيرها من مؤلفاتنا) وقد تم اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية ضدهم كما تم إبلاغ الهيئات والنقابات التي ينتمون إليها بالجرائم التي ارتكبوها

وعلى من يرغب الرجوع إلى مؤلفاتنا أن يقوم بوضع الفقرة التي رجم إليها بين قوسين وأن يشير صراحة إلى اسم المؤلف واسم المرجع ولا يزيد الاقتباس عن سطرين على الأكثر .

ونحن نحذر من إتيان مثل هذه الجرائم من غيرهم على أبحاثنا مستقبلاً مع حفظ كافة الحقوق القانونية .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

http:mourad_dr.tripod.com

إهداء

إِلَى زَوْجَتِي ..

إِلَى ابْنَتِي لَمِيَاء ..

إِلَى ابْنِي بِهَاء ..

الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مَعِيَ:

بِاللَّهِ وَكُتِبَ لَهُ وَرَسُولُهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِأَنَّ فَوْقَ كُلِّ

ذِي عِلْمٍ عِلْمُ إِيْمَانًا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

« نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ »

(من الآية ٧٦ من سورة يُونُسَ)

عبد الفتاح مراد

حديث نبوي

شريف

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ^(١) ، أو ولد صالح يدعو له)) . رواه مسلم .

وفي رواية أخرى عند ابن ماجه : عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((خير ما يخلقُ الرجل من بعده ثلاث : ولد صالح يدعو له ، وصدقة تجري ببلغه أجراً ، وعلم يعمل به من بعده)) .

وفي رواية أخرى لابن ماجه والبيهقي : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علمه ونشره ، وولداً صالحاً تركه ، أو مصحفاً ورثه ، أو مسجداً بناه ، أو بيتاً لابن السبيل بناه ، أو نهراً أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته ، تلحقه من بعد موته)) .

(١) ونحن نرى أنه يراد بالعلم الذي ينتفع به الإنسان بعد موته العلم الذي تركه ليصل به وينتفع به مسواه علمه لأحد أو تركه في كتاب يتعلم الناس من خلاله بعد موته ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : ((إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علمه ونشره ..)) .

وروى ابن ماجه عن معاذ بن أنس عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من علم علماً قل له اجر من عمل به ، لا ينقص من اجر العامل شيء) .

وروى السيزار عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (معلم الخير يستغفر له كل شيء ، حتى الحيتان في البحر) .

روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً) .

مقدمة

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية :
يكتسب موضوع هذا البحث أهمية خاصة في أنه يتناول الأصول التشريعية لقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين الأخرى الملغاة بمقتضى هذا القانون وهى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية والقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف وقد أوردناها لتعلق بعض الدعاوى المنظورة أمام القضاء بهذه القوانين التى تنظر في ظلها ولبيان التطور التشريعي الذي أحدثه المشرع المصري على هذه القوانين ولإتاحة الفرصة للباحثين للمقارنة بين القانون الجديد والقوانين الملغاة فضلاً عن أن المشرع قد أبقي على أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنسجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنسجات الكيميائية الصيدلانية فتلغى اعتبار من أول يناير سنة ٢٠٠٥ .
وتظهر الأهمية العملية لهذا البحث في أنه يبين الطريق أمام الباحثين والفقهاء والقضاة في معرفة الأصل التاريخي للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ومزياه وعيوبه^(١).

ثانياً : منهج البحث :

سلكنا في التعليق على قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية منهجاً علمياً مزدوجاً يجمع بين مدرسة الشرح النقهي التحليلي والتأصيلي ومدرسة الشرح على الهستون حيث عرضنا للأصول التشريعية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين الأخرى الملغاة بمقتضى هذا القانون .

ثالثاً : خطة البحث :

سوف نتعرض في هذا المؤلف للكتب التالية :
الكاتب الأول : الأصول التشريعية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية .
الكاتب الأول : الأصول التشريعية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية .
الكاتب الأول : براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة ، والمعلومات غير المفصح عنها .
الباب الأول : براءات الاختراع ونماذج المنفعة .
الباب الثاني : التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة .
الباب الثالث : المعلومات غير المفصح عنها .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الفكرية " ص ٨٣ وما بعدها .

الكتاب الثاني : العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية .

الباب الأول : العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية .

الباب الثاني : التصميمات والنماذج الصناعية .

الكتاب الثالث : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

الكتاب الرابع : الأصناف النباتية .

الكتاب الثاني : المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية .

الكتاب الثاني : الأصول التشريعية للقوانين المكملة لقانون الملكية الفكرية.

الباب الأول : القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

الكتاب الثاني : القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ و٤٧ لسنة ١٩٨١ .

الكتاب الثالث : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية .

ونحن نأمل أن يولفينا القراء - بالبريد المسجل دون غيره - بكل ما يروونه من نقد أو اقتراحات بشأن موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتي الطبعة التالية أوفى بالغرض وأنفع للقارئ^(١).

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

http://mourad_dr.tripod.com

^(١) وذلك علي عنواننا الكائن بجمهورية مصر العربية ، الإسكندرية - المنشية - ٤٨ ش القائد جوهر - شقة رقم ٣١ .

الكتاب الأول

الأصول التشريعية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية

ومذكرته الإيضاحية

تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض في هذا الكتاب للأصول التشريعية لقانون الملكية الفكرية رقم

٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ومذكرته الإيضاحية وذلك في البابين التاليين :

الباب الأول : الأصول التشريعية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون

حماية حقوق الملكية الفكرية ^(١).

الـباب الثاني : المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار

قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ^(٢).

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الفكرية " ص ٦٥ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات
والتشريعات الجنائية الخاصة - ثلاثة أجزاء " الجزء الثاني ص ٣٢ وما بعدها .

الباب الأول

الأصول التشريعية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن حماية حقوق الملكية الفكرية .

(المادة الثانية)

تلغى القوانين الآتية :

أ- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية .

ب- القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، عدا أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية فتلغى اعتبار من أول يناير سنة ٢٠٠٥ .

ج- القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

(المادة الثالثة)

يصدر مجلس الوزراء بناء على عرض الوزراء المختصين لللائحة التنفيذية في مدة لا تزيد على شهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ويصدر الوزراء

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر في ٢ يونيو سنة ٢٠٠٢ .

المختصون كل في حدود اختصاصه القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون المرافق .

وعلى الوزراء كل فيما يخصه اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية ، أو تنمية القطاعات الحيوية في المجال الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي ، وذلك في حدود أحكام القانون المرافق .

وللوزراء كل فيما يخصه اتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار هذا القانون لمنع حائزى الملكية الفكرية من إساءة استخدامها أو منع اللجوء إلى الممارسات الستى تسفر عن تقييد غير مناسب للتجارة ، أو تؤثر سلباً على النقل الدولي للتكنولوجيا ، وذلك كله على النحو المبين في القانون المرافق .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره ، عدا أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية، والمنتجات الكيميائية الصيدلانية والكائنات الدقيقة والمنتجات التى لم تكن محل حماية قبل صدور هذا القانون فيعمل بها اعتباراً من أول يناير سنة ٢٠٠٥ ، وذلك دون الإخلال بأحكام المادتين (٤٤ ، ٤٥) من القانون المرافق .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٢٣هـ

(الموافق ٢ يونيو سنة ٢٠٠٢م)

حصنى مبارك

قانون

حمالة حقوق الملكية الفكرية

الكتاب الأول

براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، ومخططات التصميمات للدوائر

المتكاملة ، والمعلومات غير المفصح عنها

الباب الأول

براءات الاختراع ونماذج المنفعة

مادة ١- تمنح براءة اختراع طبقاً لأحكام هذا القانون عن كل اختراع قابل للتطبيق الصناعي ، يكون جديداً ، ويمثل خطوة إبداعية ، سواء كان الاختراع متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق صناعية مستحدثة ، أو بتطبيق جديد لطرق صناعية معروفة^(١).

كما تمنح البراءة استقلاً ، عن كل تعديل أو تحسين أو إضافة ترد على اختراع سبق أن منحت عنه براءة ، إذا توافرت فيه شروط الجودة والإبداع والقابلية للتطبيق الصناعي على النحو المبين في الفقرة السابقة ، ويكون منح البراءة لصاحب التعديل أو التحسين أو الإضافة وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٢- لا تمنح براءات اختراع لما يلي :

١- الاختراعات التي يكون من شأن استغلالها المساس بالأمن القومي أو الإخلال بالنظام العام أو الأدب العامة أو الإضرار بالجسم بالبيئة أو الإضرار بحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات .

٢- الاكتشافات والنظريات العملية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات.

٣- طرق تشخيص وعلاج وجراحة الإنسان أو الحيوان .

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة - ثلاثة أجزاء " الجزء الثالث ص ٣٥ وما بعدها .

٤- النباتات والحيوانات أيا كانت درجة ندرتها أو غرابتها وكذلك الطرق التي تكون في أساسها بيولوجية لإنتاج النباتات أو الحيوانات ، عدا الكائنات الدقيقة والطرق غير البيولوجية والبيولوجية الدقيقة لإنتاج النباتات أو الحيوانات .

٥- الأعضاء والأنسجة والخلايا الحية والمواد البيولوجية الطبيعية والحمض النووي والجينوم .

مادة ٣- لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه في الحالتين الآتيتين :

١- إذا كان قد سبق طلب إصدار براءة اختراع أو صدرت براءة عنه أو عن جزء منه في جمهورية مصر العربية أو في الخارج قبل تاريخ تقديم طلب البراءة .

٢- إذا كان قد سبق استعمال الاختراع أو استغلاله في جمهورية مصر العربية أو في الخارج بصفة علنية أو كان قد أفضح عن وصفه على نحو يمكن ذوى الخبرة من استغلاله قبل تقديم طلب البراءة .

ولا بعد إقصاحاً في حكم البند السابق الكشف عن الاختراع في المعارض الوطنية أو للدولية خلال الستة الأشهر السابقة على تاريخ التقدم بطلب البراءة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أوضاع وإجراءات الكشف عن الاختراع.

مادة ٤- مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في جمهورية مصر العربية يكون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من المصريين أو من الأجانب الذين ينتمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقي وفعال لهم في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل ، الحق في التقدم بطلب براءة اختراع

لمكتب براءات الاختراع في جمهورية مصر العربية وما يترتب على ذلك من حقوق طبقاً لأحكام هذا القانون

ويستفيد مواطنو جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من أى ميزة أو أفضلية أو امتياز أو حصانة يمنحها أى قانون آخر لرعايا أى دولة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذا الباب ، ما لم تكون هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة نابعة من :

أ- اتفاقيات المساعدة للقضائية أو اتفاقيات إنفاذ القوانين ذات الصبغة العامة .
ب- الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتي أصبحت سارية قبل أول يناير سنة ١٩٩٥ .

مادة ٥- يعد بمكتب براءات الاختراع سجل خاص معتمد تقيد فيه طلبات براءات الاختراع ونماذج المنفعة وجميع البيانات المتعلقة بكل منها وبإستغلالها والتصرفات التي ترد عليها وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك على النحو المبين في لائحته التنفيذية .

مادة ٦- يثبت الحق في البراءة للمخترع أو لمن آلت إليه حقوقه .
وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص ، ثبت حقهم في البراءة بالتساوى فيما بينهم ما لم يتفقوا على غير ذلك .

أما إذا كان قد توصل إلى ذات الاختراع لكثير من شخص يستقل كل منهم عن الآخر ، يثبت الحق للأسبق في تقديم طلب البراءة .

مادة ٧- إذا كلف شخص آخر الكثف عن اختراع معين فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التي يستحدثها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، متى كان الاختراع في نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام .

ويذكر اسم المخترع في البراءة ، وله أجره على اختراعه في جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحق في تعويض عادل ممن كلفه الكشف عن الاختراع ، أو من صاحب العمل .

وفي غير الأحوال السابقة ، وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصة الملحق بها المخترع ، يكون لصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع ، أو شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع ، على أن يتم الاختيار في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار بمنح البراءة . وفي جميع الأحوال يبقى الاختراع منسوبا إلى المخترع .

مادة ٨- للطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع في خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة ، يعتبر كأنه قدم في خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، ويكون لكل من المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في المادة السابقة تبعاً للأحوال .

وتزداد المدة إلى ثلاث سنوات إذا أنشأ العامل أو التحق بمنشأة منافسة وكان الاختراع نتيجة مباشرة لنشاطه وخبرته السابقة بالمنشأة التي كان يعمل بها .
مادة ٩- مدة حماية براءة الاختراع عشرون سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة في جمهورية مصر العربية .

مادة ١٠- تخول البراءة مالكيها الحق في منع الغير من استغلال الاختراع بأية طريقة ^(١).

ويستند حق مالك البراءة في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع السلعة ، إذا قام بتسويقها في لية دولة أو رخص للغير بذلك .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهين الحرة " ص ٨٧ وما بعدها .

ولا يعتبر اعتداء على هذا الحق ما يقوم به الغير من الأعمال الآتية :

- ١- الأعمال المتصلة بأغراض البحث العلمى .^١
- ٢- قيام الغير فى جمهورية مصر العربية ، بصنع منتج ، أو باستعمال طريقة صنع منتج معين أو باتخاذ ترتيبات جدية لذلك ما لم يكن سيئ النية ، وذلك قبل تاريخ تقديم طلب للبراءة من شخص آخر عن المنتج ذاته ، أو عن طريق صنعه ، ولهذا الغير رغم صدور البراءة حق الاستمرار لصالح منشأته فقط فى القيام بالأعمال المذكورة ذاتها دون التوسع فيها ، ولا يجوز التنازل عن حق القيام بهذه الأعمال ، أو نقل هذا الحق إلا مع باقى عناصر المنشأة .
- ٣- الاستخدامات غير المباشرة لطريقة الإنتاج ، التى يتكون منها موضوع الاختراع وذلك للحصول على منتجات أخرى .
- ٤- استخدام الاختراع فى وسائل النقل البرى أو البحرى أو الجوى التابعة لإحدى الدول أو الكيانات الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل ، وذلك فى حالة وجود أى من هذه الوسائل فى جمهورية مصر العربية بصفة مؤقتة أو عارضة .
- ٥- قيام الغير بصنع أو تركيب أو استخدام أو بيع المنتج أثناء فترة حمايته بهدف استخراج ترخيص لتسويقه ، على ألا يتم للتسويق إلا بعد انتهاء تلك الفترة .
- ٦- الأعمال التى يقوم بها الغير خلاف ما تقدم ، شريطة ألا تتعارض بشكل غير معقول مع الاستخدام العادى للبراءة ، وألا تضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب البراءة ، مع مراعاة المصالح المشروعة للغير .

مسألة ١١- يستحق رسم عند تقديم طلب براءة الاختراع كما يستحق رسم سنوى يتكرج بالزيادة اعتباراً من بداية السنة الثانية وحتى انتهاء مدة حماية البراءة .

وتحدد اللائحة التنفيذية قيمة هذه الرسوم بما لا يجاوز ألفى جنيه عند تقديم الطلب ، وبما لا يجاوز ألف جنيه بالنسبة للرسم السنوى .

كما تحدد اللائحة قواعد تخفيض هذه الرسوم وأحوال الإعفاء منها .

ويتحمل مقدم طلب الحصول على البراءة أتعاب الخبراء الذين يستعين بهم مكتب البراءات ومصروفات الفحص .

مادة ١٢- يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن ألت إليه حقوقه إلى مكتب براءات الاختراع وفقاً للأوضاع والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد ، ويعتبر فى حكم الإختراع الواحد مجموعة الاختراعات التى تشكل فكرة إبداعية متكاملة .

مادة ١٣- يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلى للاختراع يتضمن بياناً كاملاً عن موضوعه ، وعن أفضل أسلوب يمكن نوى الخبرة من تنفيذه ، وذلك بالنسبة لكل واحد من المنتجات والطرق محل الطلب .

ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة التى يطلب صاحب الشأن حمايتها ، وأن يرفق بالطلب رسم هندسى للاختراع عند الاقتضاء .

وإذا كان للطلب متعلقاً باختراع يتضمن مولد بيولوجية نباتية أو حيوانية ، أو معارف تقليدية طبية أو زراعية أو صناعية أو حرفية ، أو تراثاً حضارياً أو بيئياً ، فيجب أن يكون المخترع حاصلاً على مصدرها بطريقة مشروعة .

فإذا كان الطلب متعلقاً بكتائنت نقيّة وجب على الطالب أن يفصح عن هذه الكائنات ، وأن يودع مزرعة حية منها لدى الجهة التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ومع مراعاة أحكام المادة (٣٨) من هذا القانون يلتزم الطالب فى جميع الأحوال بتقديم بيانات ومعلومات كاملة عن الطلبات التى سبق أن قدمها فى الخارج عن نفس الاختراع أو ما يتصل بموضوعه وكذلك نتائج البت فى هذه الطلبات .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مرافقات طلب براءة الاختراع والمواعيد الواجب تقديمها خلالها والأحوال التى تستوجب رفضه .

مادة ١٤- لمكتب براءات الاختراع أن يكلف طالب البراءة بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات التى يراها على الطلب إعمالاً لأحكام المادة (١٣) من هذا القانون ، وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية ، فإذا لم يقدم الطالب بهذا الإجراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره اعتبر متنازلاً عن طلبه .

وللطالب أن يتظلم من قرار مكتب براءات الاختراع بشأن هذا التكليف أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٦) من هذا القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوماً ووفقاً للإجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية^(١) .

مادة ١٥- يجوز لطالب براءة الاختراع أن يقدم فى أى وقت قبل الإعلان عن قبول طلب البراءة طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه الهندسى مع بيان ماهية التعديل وأسبابه وبشرط ألا يؤدى التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع ، وتتبع فى هذا الشأن ذات الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم " ص ٩٨ وما بعدها .

مادة ١٦- يفحص مكتب براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق من أن الاختراع جديد ويمثل خطوة إبداعية وقابل للتطبيق الصناعي طبقاً لأحكام المولد (١) ، (٢) ، (٣) من هذا القانون .

فإذا توافرت في الاختراع الشروط المشار إليها ، وروعت في طلب البراءة الأحكام المنصوص عليها في المادتين (١٢) ، (١٣) من هذا القانون قام مكتب براءات الاختراع بالإعلان عن قبول الطلب في جريدة براءات الاختراع بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجوز لكل ذي شأن أن يعترض كتابة على السير في إجراءات إصدار البراءة بإخطار يوجه إلى مكتب براءات الاختراع متضمناً أسباب الاعتراض وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان عن قبول الطلب في جريدة براءات الاختراع ، ووفقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويؤدى مقدم الإخطار بالاعتراض رسماً تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يقل عن مائة جنيه ولا يجاوز ألف جنيه ويمتد للرسم في حالة قبول الاعتراض .

وتختص بنظر الاعتراضات اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧- يرسل مكتب براءات الاختراع إلى وزارة الدفاع أو وزارة الإنتاج الحربى أو وزارة الداخلية أو وزارة الصحة على حسب الأحوال صوراً من طلبات براءات الاختراع التى تتصل بشئون الدفاع أو الإنتاج الحربى أو الأمن العام أو التى لها قيمة عسكرية أو أمنية أو صحية ، مع مرفقات هذه الطلبات ، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الانتهاء من الفحص مع إخطار الطالب بذلك خلال سبعة أيام من تاريخ الإرسال ، ولوزير الدفاع

أو وزير الإنتاج الحربى أو وزير الداخلية أو وزير الصحة على حسب الأحوال أن يعترض على الإعلان عن قبول طلب البراءة ، خلال تسعين يوماً من تاريخ الإرسال .

والوزير المختص - على حسب الأحوال - بعد الإعلان عن قبول طلب البراءة الاعتراض على السير فى إجراءات إصدارها وذلك إذا يتبين له أن الطلب يتعلق بشئون الدفاع أو الإنتاج الحربى أو الأمن العام أو أن له قيمة عسكرية أو أمنية أو صحية ، ويكون الاعتراض خلال تسعين يوماً من تاريخ الإعلان عن قبول طلب البراءة فى جريدة براءات الاختراع .

ويترتب على الاعتراض فى الحالات المشار إليهما وقف السير فى إجراءات إصدار البراءة .

مادة ١٨- ينشأ صندوق لموازنة أسعار الدواء - غير المعد للتصدير - وتكون له الشخصية الاعتبارية ، ويتبع وزير الصحة والسكان ، وذلك لتحقيق التنمية الصحية وضمان عدم تأثر تلك الأسعار بما يطرأ من متغيرات، ويصدر بتنظيم الصندوق وتحديد موارده قرار من رئيس الجمهورية على أن يكون من بين هذه الموارد ما تقبله الدولة من مساهمات من الدول المانحة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

مادة ١٩- لا يتم الإعلان عن قبول طلب البراءة إلا بعد انقضاء سنة تبدأ من تاريخ تقديمه ويظل الطلب سرياً خلال تلك الفترة .

ويكون منح البراءة بقرار من الوزير المختص أو من يفوضه فى ذلك وينشر هذا القرار فى جريدة براءات الاختراع بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٢٠- للكافة بعد الإعلان عن قبول الطلب الإطلاع عليه وعلى مستنداته وما نون عنه فى سجل براءات الاختراع ، كما يجوز لأى منهم الحصول

على صورة مما تقدم وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه ، ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها هذه اللائحة^(١).

مادة ٢١- يجوز نقل ملكية البراءة كلها أو بعضها بعوض أو بغير عوض ، كما يجوز رهنها أو تقرير حق الانتفاع عليها .

ومع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة ببيع المحال التجارية ورهنها لا تنتقل ملكية البراءة ولا يكون رهنها أو تقرير حق انتفاع عليها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك فى سجل البراءات .

ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة أو رهنها أو تقرير حق الانتفاع عليها وفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٢- يجوز للدائن أن يوقع الحجز على براءة الاختراع الخاصة بمدينة وفقاً لقواعد الحجز على المنقول تحت يد المدين ولدى الغير ، ولا يلتزم مكتب البراءات بالأحكام المتعلقة بإقرار المحجوز لديه بما فى الذمة قبل المحجوز عليه .

ويجب على الدائن أن يعلن الحجز ومحضر مرسى المزايد لمكتب البراءات التأشير بهما فى السجل ولا يكون أيهما حجة على الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير .

وينشر عن الحجز بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٢٣- يمنح مكتب براءات الاختراع - وبعد موافقة لجنة وزارية تشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء - تراخيص إجبارية باستغلال الاختراع ، وتحدد اللجنة الحقوق المالية لصاحب البراءة عند إصدار هذه التراخيص . وذلك فى الحالات الآتية :

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الشهر العقارى " ص ٦٢ وما بعدها .

أولاً : إذا رأى الوزير المختص - بحسب الأحوال - أن استغلال الاختراع^(١) يحقق ما يلي :

١- أغراض المنفعة العامة غير التجارية :

ويعتبر من هذا القبيل أغراض المحافظة على الأمن القومي ، والصحة ، وسلامة البيئة ، والغذاء .

٢- مواجهة حالات للطوارئ أو ظروف الضرورة القصوى .

ويصدر الترخيص الإجبارى لمواجهة الحالات الواردة فى البندين (١) ، (٢) دون الحاجة لتفاوض مسبق مع صاحب البراءة ، أو لانقضاء فترة من الزمن على التفاوض معه ، أو لعرض شروط معقولة للحصول على موافقته بالاستغلال .

٣- دعم الجهود الوطنية فى القطاعات ذات الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، وذلك دون إخلال غير معقول بحقوق مالك البراءة ، ومع مراعاة المصالح المشروعة للغير .

ويلزم إخطار صاحب البراءة بقرار الترخيص الإجبارى بصورة فورية فى الحالات الواردة فى البندين (١) ، (٣) وفى أقرب فرصة معقولة تنبئها الحالات الواردة فى البند (٢) .

ثانياً : إذا طلب وزير الصحة فى أية حالة من حالات عجز كمية الأدوية المحمية بالبراءة عن سد احتياجات البلاد ، أو انخفاض جودتها ، أو الارتفاع غير العادى فى أسعارها ، أو إذا تعلق الاختراع بأدوية الحالات الحرجة أو الأمراض المرمنة أو المستعصية أو المتوطنة أو بالمنتجات التى تستخدم فى الوقاية من هذه الأمراض ، وسواء تعلق الاختراع بالأدوية ، أو بطريقة

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة الملكية الفكرية" ص ٢٣٥ وما بعدها .

إنتاجها ، أو بالمواد الخام الأساسية التى تدخل فى إنتاجها ، أو بطريقة تحضير المواد الخام اللازمة لإنتاجها .

ويجب فى جميع هذه الحالات إخطار صاحب البراءة بقرار الترخيص الإجبارى بصورة فورية .

ثالثاً : إذا رفض صاحب البراءة الترخيص للغير باستغلال الاختراع — أياً كان الغرض من الاستغلال — رغم عرض شروط مناسبة عليه ، وانقضاء فترة تقاوض معقولة ^(١).

ويتعين على طالب الترخيص الإجبارى فى هذه الحالة أن يثبت أنه قد بذل محاولات جدية للحصول على الترخيص الاختيارى من صاحب البراءة .

رابعاً : إذا لم يقم صاحب البراءة باستغلالها فى جمهورية مصر العربية ، بمعرفته أو بموافقته أو كان استغلالها استغلالاً غير كاف ، رغم مضى أربع سنوات من تاريخ تقديم طلب البراءة أو ثلاث سنوات من تاريخ منحها أيهما أطول ، وكذلك إذا أوقف صاحب البراءة استغلال الاختراع بدون عذر مقبول لمدة تزيد على سنة .

ويكون الاستغلال بإنتاج المنتج موضوع الحماية فى جمهورية مصر العربية ، أو باستخدام طريقة الصنع المحمية ببراءة الاختراع فيها .

ومع ذلك ، إذا رأى مكتب براءات الاختراع ، رغم فوات أى من المدينين المشار إليهما ، أن عدم استغلال الاختراع يرجع إلى أسباب قانونية أو فنية أو اقتصادية خارجة عن إرادة صاحب البراءة ، جاز أن يمنحه مهلة أخرى كافية لاستغلال الاختراع .

خامساً : إذا ثبت نصف صاحب البراءة أو قيامه بممارسة حقوقه التى يستمدّها من البراءة على نحو مضاد للتنافس ويعتبر من قبيل ذلك ما يلى :

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة قطاع الأعمال العام" ص ١٠٢ وما بعدها

- ١- المبالغة فى أسعار بيع المنتجات المشمولة بالحماية ، أو التمييز بين العملاء فيما يتعلق بأسعار وشروط بيعها .
 - ٢- عدم توفير المنتج المشمول بالحماية فى السوق ، أو طرحه بشروط مجحفة .
 - ٣- وقف إنتاج السلعة المشمولة بالحماية أو إنتاجها بكمية لا تحقق التناسب بين الطاقة الإنتاجية وبين احتياجات السوق .
 - ٤- القيام بأعمال أو تصرفات تؤثر سلباً على حرية المنافسة ، وفقاً للضوابط القانونية المقررة .
 - ٥- استعمال الحقوق التى يخلوها القائلون على نحو يؤثر سلباً على نقل التكنولوجيا .
- وفى جميع الأحوال السابقة يصدر للترخيص الإجبارى دون حاجة للتفاوض ، أو لنقضاء مهلة على حصوله ، ولو كان الترخيص الإجبارى لا يستهدف الوفاء باحتياجات السوق المحلى .
- ويكون لمكتب براءات الاختراع أن يرفض إنهاء الترخيص الإجبارى إذا كانت الظروف التى دعت لإصداره تكل على استمرارها أو تنبئ بتكرار حدوثها .
- ويراعى عند تقدير التعويض المستحق لصاحب البراءة الأضرار التى سببتها ممارسته التعسفية أو المضادة للتنافس .
- ويجوز لمكتب براءات الاختراع إسقاط البراءة إذا تبين بعد مضى سنتين من منح الترخيص الإجبارى أن ذلك الترخيص لم يكن كافياً لتدارك الأثر السلبية التى لحقت بالاقتصاد القومى بسبب تعسف صاحب البراءة فى استعمال حقوقه أو ممارسته المضادة للتنافس .

ويجوز لكل ذي مصلحة للطعن في قرار إسقاط البراءة أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) ، ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

سالمياً : إذا كان استغلال صاحب الحق في براءة اختراع لا يتم إلا باستغلال اختراع آخر لازم له ، وكان منطوياً على تقدم تقني ملموس وأهمية فنية واقتصادية مقارنة بهذا الآخر ، فإنه يحق له الحصول على ترخيص إجباري في مواجهة الآخر ويكون لهذا الآخر ذات الحق في هذه الحالة^(١).

ولا يجوز التنازل عن الاستخدام المرخص به لإحدى البراعتين إلا بالتنازل عن استخدام البراءة الأخرى .

سابعاً : في حالة الاختراعات المتعلقة بتكنولوجيا أشباه الموصلات ، لا يمنح الترخيص الإجباري إلا لأغراض المنفعة العامة غير التجارية ، أو لمعالجة الآثار التي يثبت أنها مضادة للتنافس .

ويكون منح التراخيص الإجبارية في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٢٤- يراعى عند إصدار الترخيص الإجباري ما يلي :

- ١- أن يثبت في طلب إصدار الترخيص الإجباري ، وفقاً لظروف كل حالة على حدة ، وأن يستهدف الترخيص أساساً توفير احتياجات السوق المحلية .
- ٢- أن يثبت طالب الترخيص الإجباري أنه بذل خلال مدة معقولة محاولات جادة للحصول على ترخيص اختياري من صاحب البراءة نظير مقابل عادل ، وأنه أخفق في ذلك .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "شرح تشريعات الشهر العقاري" ص ٦٢ وما بعدها .

٣- أن يكون لصاحب البراءة حق التظلم من القرار الصادر بمنح الترخيص الإيجارى للغير أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٦) من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بصدور هذا الترخيص ووفقاً للأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

٤- أن يكون طالب الحصول على الترخيص الإيجارى ، لو من يصدر ، لصالحه قلداً على استغلال الاختراع بصفة جنية فى جمهورية مصر العربية .

٥- أن يلتزم المرخص له ترخيصاً إجبارياً باستخدام الاختراع فى النطاق وبالشروط وخلال المدة التى يحددها قرار منح هذا الترخيص الإيجارى .
فإذا انتهت مدة الترخيص الإيجارى دون تحقيق الغرض من هذا الاستدخال جاز لمكتب براءات الاختراع تجديد المدة .

٦- يقتصر استخدام الترخيص الإيجارى على طالبه ، ومع ذلك يجوز لمكتب براءات الاختراع منحه لغيره .

٧- عدم أحقية المرخص له ترخيصاً إجبارياً فى التنازل عنه للغير إلا مع المشروع أو مع الجزء المتعلق باستخدام الاختراع .

٨- أن يكون لصاحب البراءة الحق فى الحصول على تعويض عادل مقابل استغلال اختراعه ، ونراعى فى تقدير هذا التعويض القيمة الاقتصادية للاختراع .

ويكون لصاحب البراءة الحق فى التظلم من قرار تقدير التعويض أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٦) ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ووفقاً للأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

٩- أن ينقضى الترخيص الإجبارى بانتهاء مدته . ومع ذلك لمكتب براءات الاختراع أن يقرر إلغاء الترخيص الإجبارى قبل نهاية مدته إذا زالت الأسباب التى أدت إلى منحه ولم يكن مرجحاً قيام هذه الأسباب مرة أخرى ، وتتبع فى تلك الإجراءات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية .

١٠- أن يكون لصاحب الاختراع أن يطلب إنهاء الترخيص الإجبارى ، قبل نهاية المدة المحددة له ، وذلك إذا زالت الأسباب التى أدت إلى الحصول عليه ولم يعد مرجحاً قيامها مرة أخرى .

١١- أن تراعى المصالح المشروعة للمرخص له عند إنهاء الترخيص الإجبارى قبل نهاية مدته .

١٢- أن يكون لمكتب براءات الاختراع تعديل شروط الترخيص الإجبارى أو إلغاؤه سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب كل ذى شأن ، وذلك إذا لم يتم المرخص له باستخدام الترخيص خلال سنتين من تاريخ منحه ، أو إذا أخل بالتزاماته المنصوص عليها فى الترخيص .

مادة ٢٥- يجوز بقرار من الوزير المختص - بعد موافقة اللجنة الوزارية المشار إليها فى المادة (٢٣) من هذا القانون - نزع ملكية براءة الاختراع لأسباب تتعلق بالأمن القومى ، وفى حالات الضرورة القصوى التى لا يكون فيها الترخيص الإجبارى كافياً لمواجهتها ^(١) .

ويجوز أن يكون نزع الملكية مقصوراً على نزع حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة .

وفى جميع الأحوال يكون نزع الملكية مقابل تعويض عادل ، ويكون تقدير التعويض بواسطة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٦) من هذا القانون ، ووفقاً للقيمة الاقتصادية السائدة وقت إصدار قرار نزع الملكية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المبنى " ص ٤١٠ وما بعدها.

وينشر قرار نزع الملكية في جريدة براءات الاختراع ، ويكون الطعن في قرار نزع الملكية وفي قرار اللجنة بتقدير التعويض أمام محكمة القضاء الإداري ، وذلك خلال مئين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار بموجب خطاب مسجل موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول وتفضل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٦- تنقضى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع بما يسقطها في الملك العام في الأحوال الآتية :

- ١- انقضاء مدة الحماية وفقا لنص المادة (٩) من هذا القانون .
 - ٢- تنازل صاحب براءة الاختراع عن حقوقه عليها دون الإخلال بحقوق الغير .
 - ٣- صدور حكم بات ببطالان براءة الاختراع .
 - ٤- الامتناع لمدة سنة من تاريخ الاستحقاق عن دفع الرسوم السنوية أو الغرامة لتأخيرية ومقدارها ٧% من هذه الرسوم ، بعد إخطاره بالدفع وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
 - ٥- عدم استغلال الاختراع في مصر في المئين التاليين لمنح الترخيص الإجباري وذلك بناء على طلب يتقدم به كل ذي شأن إلى مكتب براءات الاختراع .
 - ٦- تعسف صاحب براءة الاختراع في استعمال حقوقه في الحالات التي لا يكون الترخيص الإجباري فيها كافيا لتدارك ذلك التعسف .
- ويعلن عن البراءة التي انقضت حقوق أصحابها عليها وفقا للأحكام السابقة ، بالنشر في جريدة براءات الاختراع بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .
- مادة ٢٧- تختص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعاوى المتعلقة بالقرارات الصادرة بشأن براءات الاختراع .

مادة ٢٨- يجوز لحكمة القضاء الإدارى أن تحكم بناء على طلب مكتب براءات الاختراع أو بناء على طلب ذى الشأن بإضافة أى بيان للسجل قد اغفل تكوينه أو بتعديل أى بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة أو بحذف أى بيان دون به غير وجه حق .

كما يجوز لمكتب براءات الاختراع ولكل ذى شأن أن يطلب إلى المحكمة الحكم بإبطال البراءات التى تمنح مخالفة لأحكام المادتين (٢) ، (٣) من هذا القانون ، وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشئ المقضى به .

مادة ٢٩- تمنح براءة نموذج المنفعة طبقاً لأحكام هذا القانون عن كل إضافة تقنية جديدة فى بناء أو تكوين وسائل أو أدوات أو عدد أو اجزائها أو منتجات أو مستحضرات أو طرق إنتاج كل ما تقدم ، وغير ذلك مما يستخدم فى الاستعمال الجارى .

ولمقدم الطلب تحويله إلى طلب براءة اختراع ، كما يحق لطالب براءة الاختراع تحويل طلبه إلى طلب براءة لنموذج منفعة . ويرتد القيد فى الحاليتين إلى تاريخ تقديم للطلب الأصلى .

ولمكتب براءات الاختراع - من تلقاء نفسه - تحويل طلب براءة نموذج المنفعة إلى طلب براءة اختراع متى توافرت شروطه .

مادة ٣٠- مدة حماية نموذج المنفعة سبع سنوات غير قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ تقديم طلب براءة نموذج المنفعة إلى مكتب براءات الاختراع فى جمهورية مصر العربية .

مادة ٣١ : يستحق رسم عند تقديم طلب براءة نموذج المنفعة كما يستحق رسم سنوى يتكرج بالزيادة اعتباراً من بدالية السنة الثانية وحتى انتهاء مدة البراءة .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قيمة هذه الرسوم بما لا يجاوز ألف جنيه لكل طلب ، وكذلك قواعد تخفيضها وحالات الإعفاء منها^(١) .

مادة ٣٢ : مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٠) من هذا القانون ، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه :

١- كل من قلد بهدف للتداول التجارى موضوع اختراع أو نموذج منفعة منحت براءة عنه وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقادة مع علمه بذلك ، متى كانت براءة الاختراع أو براءة نموذج المنفعة صادرة عنها أو عن طرق إنتاجها ونافذة فى جمهورية مصر العربية .

٣- كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك ، بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو براءة نموذج منفعة .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التى لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة الأشياء المقادة محل الجريمة والأدوات التى استخدمت فى التقليد وينشر للحكم الصادر بالإدانة فى جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٣٣ : يجوز لصاحب براءة الاختراع أو نموذج المنفعة أن يطلب من رئيس المحكمة المختصة بحسب الأحوال إصدار أمر بإجراء تحظى بشأن المنتجات أو البضائع المدعى بتقليدها للمنتج الصادر عنه البراءة وفقاً

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة - ثلاثة أجزاء " الجزء الثانى ص ٣٥٠ وما بعدها .

للو وصف التفصيلي الذي تم الإفصاح عنه في وثيقة براءة الاختراع أو نموذج المنفعة ، ويصدر الأمر بالإجراءات التحفظية اللازمة لحفظ هذه المنتجات والبضائع على النحو الذي يضمن بقاءها بحالتها .

ويجوز أن يصدر الأمر المشار إليه قبل رفع الدعوى ويسقط بعدم رفعها خلال ثمانية أيام من تاريخ الصدور .

مادة ٣٤ : يعتبر المنتج المطابق قد تم الحصول عليه وفقاً للطريقة المشمولة بالبراءة إذا أثبت المدعى في دعواه المدنية :

١- أن المنتج المطابق قد تم الحصول عليه بالاستخدام المباشر للطريقة المشمولة بالبراءة .

٢- أو أنه قد بذل الجهد المعقول للكشف عن الطريقة التي استخدمت في الإنتاج .

وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تأمر المدعى عليه بأن يثبت أن الطريقة التي استخدمها في الحصول على المنتج المطابق تختلف عن الطريقة المشمولة بالبراءة والمملوكة للمدعى .

وعلى المحكمة أن تراعى في اتخاذ إجراءات الإثبات حق المدعى عليه في حماية أسرارهِ الصناعية والتجارية .

مادة ٣٥ : لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع بناء على طلب كل ذي شأن وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة وفاء لما يقضى به من الغرامات أو التعويضات ، كما له أن يأمر بإتلاف الأشياء المتحفظ عليها عند الاقتضاء .

مادة ٣٦ : تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة تختص بنظر التظلمات من القرارات التي يصدرها مكتب براءات الاختراع تطبيقاً لأحكام هذا القانون برئاسة مستشار بمحاكم الاستئناف أو من في درجته من أعضاء

الهيئات الفصلية وعضوية مستشار مساعد من مجلس الدولة ، ثلاثة من دوى
الخبيرة ^(١)

ويكون التظلم أمام اللجنة مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما
لا يجاوز خمسمائة جنيه .

ويجب على اللجنة البت فى التظلم فى موعد غايته ستون يوما من تاريخ
تقديم التظلم ، ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا .

وفى عدا طلبات الإلغاء المقترنة بطلب وقف التنفيذ لا يجوز قبول الدعوى
أمام القضاء بشأن قرارات مكتب براءات الإختراع إلا بعد الفصل فى التظلم
أو لوات ستين يوما من تاريخ تقديمه دون البت فيه .
وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات عمل هذه اللجنة .

مادة ٣٧ : يكون لمكتب براءات الإختراع ولذوى الشأن الطعن فى القرار
الصادر من اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٦) من هذا القانون ، وذلك
أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ستين يوما من تاريخ إخطار المكتب به أو
ذوى الشأن بموجب كتاب مسجل موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول
، وتصل المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٣٨ : إذا قدم طلب للحصول على براءة إختراع فى إحدى الدول أو
الكيانات الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل جمهورية مصر
العربية معاملة المثل ، جاز لمقدم الطلب أو لمن ألت إليه حقوقه خلال السنة
التالية لتاريخ تقديم الطلب ، أن يتقدم إلى مكتب براءات الإختراع فى
جمهورية مصر العربية بطلب مماثل عن ذات الموضوع وذلك وفقا للشروط

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التى
قربرتها محكمة النقض المصرية فى ٧٢ عاما منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى
٢٠٠٢ وطريق نقض الأحكام فى القوانين العربية عشرون جزءا " الجزء الثالث
عشر ص ٣٥ وما بعدها "

والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية ، وفي هذه الحالة يعتد في تحديد الأولوية بتاريخ تقديم الطلب الأول في البلد الأجنبي .

مادة ٣٩ : لا يجوز للعاملين بمكتب براءات الاختراع أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالمكتب .

مادة ٤٠ : تسرى الأحكام الخاصة ببراءات الاختراع على كل ما لم يرد به نص خاص في شأن براءات نماذج المنفعة .

مادة ٤١ : تسرى أحكام هذا القانون على كل طلب تم تقديمه لمكتب براءات الاختراع ولم تصدر بشأنه براءة اختراع قبل تاريخ العمل بهذا القانون وللطالب أن يعدل طلبه بما يتفق وأحكام هذا القانون .

وتسرى مدة الحماية المقررة بهذا القانون على براءات الاختراع التي لم تنته مدتها في تاريخ العمل به بما يكمل مدة حمايتها إلى المدة الواردة بالمادة (٩) من هذا القانون .

مادة ٤٢ : يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا الكتاب .

مادة ٤٣ : يتلقى مكتب براءات الاختراع طلبات براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية للزراعة المتعلقة بالأغذية ، والمنتجات الكيميائية الصيدلانية لحفظها هي والطلبات الخاصة بذلت للوعية من المنتجات والتي قدمت اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ وذلك لحين البدء في فحصها اعتباراً من أول يناير سنة ٢٠٠٥ ميلادية .

وفى حالة منح البراءة المقررة للاختراعات المتعلقة بالمنتجات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ، تبدأ حمايتها اعتباراً من تاريخ المنح وذلك حتى

نهاية المدة المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون وذلك اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب

مادة ٤٤ : مع مراعاة الميعاد المقرر لبدء الفحص في طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالمنتجات المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا القانون يحق لطالب البراءة أن يطلب من السلطة الحكومية المختصة منحه حقوقاً تسويقية استثنائية لمنتجه في جمهورية مصر العربية ، وذلك بالشروط الآتية:

١- أن يكون الطالب قد أودع طلباً لهذا المنتج بمكتب البراءات المصري اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٩٥ .

٢- أن يكون المنتج ذاته قد نال براءة اختراع لحمايته في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بناء على طلب قدم في تلك الدولة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٩٥ .

٣- أن يكون الطالب قد حصل على موافقة بتداول هذا المنتج في ذات الدولة التي نال فيها البراءة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٩٥ .

٤- أن يكون الطالب قد حصل على موافقة من الوزارة المختصة بتداول هذا المنتج داخل جمهورية مصر العربية .

ويمنح مكتب براءات الاختراع المصري شهادة حق للتسويق الاستثنائي بعد موافقة لجنة وزارية تشكل لهذا الغرض بقرار من رئيس الوزراء .

ولا يمنح حق للتسويق الاستثنائي إذا كان واضحاً من ظاهر الأوراق التي تقدم إلى مكتب براءات الاختراع للحصول على شهادة حق للتسويق الاستثنائي ، أن الطالب المودع بالمكتب للحصول على البراءة قد نشر عنه قبل سنة من تاريخ إيداع الطلب .

وَيَتِمَتَّعُ الطَّالِبُ بِالْحَقُوقِ التَّسْوِيقِيَّةِ الِاسْتِثْنَائِيَّةِ لِمُنْتَجِهِ وَالتَّى تُوَافِقُ السُّلْطَةَ الْحُكُومِيَّةَ الْمُخْتَصَّةَ عَلَى مَنَحِهَا لَهُ ، وَذَلِكَ إِلَى أَنْ يَبَيِّنَ مَكْتَبُ بَرَاءَاتِ الْإِخْتِرَاعِ الْمَصْرِيَّ فِي طَلْبِ الْحَصُولِ عَلَى الْبَرَاءَةِ ، أَوْ لِمُدَّةِ خَمْسِ سَنَوَاتٍ تَحْسَبُ مِنْ تَارِيخِ الْمَوَافَقَةِ عَلَى مَنَحِ تِلْكَ الْحَقُوقِ أَى الْمَدَنِيِّينَ أَقْلَ .

وَيُلْغَى حَقُّ التَّسْوِيقِ الِاسْتِثْنَائِيَّ السَّابِقَ مَنَحَهُ بِإِلْغَاءِ الْقَرَارِ الصَّادِرِ بِالتَّدَاوُلِ مِنَ الْوِزَارَةِ الْمُخْتَصَّةِ أَوْ إِذَا تَعَسَّفَ صَاحِبُ الْحَقِّ فِي اسْتِعْمَالِ حَقِّهِ .

الباب الثاني

التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة

مادة ٤٥ : يقصد بالدائرة المتكاملة فى تطبيق أحكام هذا القانون كل منتج فى هيئته النهائية أو فى هيئته الوسيطة يتضمن مكونات - أحدها على الأقل يكون عنصراً نشطاً - مثبتة على قطعة من مادة عازلة ، وتشكل مع بعض الوصلات أو كلها كياناً متكاملًا يستهدف تحقيق وظيفة إلكترونية محددة .

كما يقصد بالتصميم التخطيطى كل ترتيب ثلاثى الأبعاد معد لدائرة متكاملة بفرض التصنيع .

مادة ٤٦ : يتمتع بالحماية طبقاً لأحكام هذا القانون التصميم التخطيطى الجديد للدوائر المتكاملة .

ويعد التصميم التخطيطى جديداً متى كان نتاج جهد فكرى بذله صاحبه ، ولم يكن من بين المعارف العامة للشائعة لدى أرباب الفن الصناعى المعنى .

ومع ذلك يعتبر التصميم للتخطيطى جديداً إذا كان اقتران مكوناتها واتصالها ببعضها جديداً فى ذاته على الرغم من أن المكونات التى يتكون منها قد تقع ضمن المعارف العامة للشائعة لدى أرباب الفن الصناعى المعنى .

مادة ٤٧ : لا يتمتع بالحماية أى مفهوم أو طريقة أو نظام فنى أو معلومات مشفرة يمكن أن يشمل عليها التصميم التخطيطى للدوائر المتكاملة .

مادة ٤٨ : تكون مدة حماية التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة عشرة سنوات تبدأ من تاريخ تقديم طلب تسجيلها فى جمهورية مصر العربية ، أو من تاريخ أول استغلال تجارى له فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج أى التاريخين أسبق .

وتتقضى مدة حماية التصميمات التخطيطية فى جميع الأحوال بمرور خمس عشرة سنة من تاريخ إعداد التصميم .

مادة ٤٩ : يقدم طلب تسجيل التصميم التخطيطى من صاحب الحق فيه إلى مكتب براءات الاختراع ، ويجب أن يرفق بالطلب صورة أو رسم لهذا التصميم وعينة من كل دائرة متكاملة كانت موضع استغلال تجارى والمعلومات التى توضح الوظيفة الإلكترونية للتصميم .

ويجوز للطالب أن يستبعد جزءاً أو أكثر من التصميم إذا كانت الأجزاء المقدمة منه كافية لتحديد هذا التصميم وبيان وظيفته .

ويعد فى المكتب سجل لتقيد طلبات التسجيل وفقاً للشروط والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويستحق عن كل طلب رسم تحده اللائحة بما لا يجاوز ألف جنيه .

ولا يقبل الطلب إذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ أول استغلال تجارى للتصميم من صاحب الحق فيه سواء فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥٠ : لا يجوز بغير تصريح كتابى مسبق من صاحب الحق فى التصميم التخطيطى المحمى قيام أى شخص طبيعى أو اعتبارى بأى عمل من الأعمال التالية :

١- نسخ التصميم التخطيطى بكامله أو أى جزء جديد منه سواء تم النسخ بإمواجهه فى دائرة متكاملة أو بأى طريق آخر .

٢- استيراد التصميم للتخطيطى أو بيعه أو توزيعه لأغراض التجارة سواء تم ذلك على وجه الأفراد أو كان مندمجاً فى دائرة متكاملة أو كان أحد المكونات لسلعة .

مادة ٥١ : مع عدم الإخلال بأحكام الحماية المقررة فى هذا الباب ، يجوز لأى شخص طبيعى أو اعتبارى للقيام بغير ترخيص من صاحب الحق بعمل أو أكثر مما يلى :

١- النسخ أو الاستغلال التجارى الذى يشمل الاستيراد أو البيع أو التوزيع لدائرة متكاملة تحتوى على تصميم تخطيطى محمى أو لسلعة تدخل فى صنعها تلك الدائرة المتكاملة ، إذا وقع الفعل من شخص لا يعلم أو لم يكن متاحاً له أن يعلم وقت الفعل أن تلك الدائرة المتكاملة أو السلعة تتضمن تصميمًا تخطيطيًا محمياً .

وفى هذه الحالة يجوز للحائز ، مقابل أداء تعويض عادل لصاحب الحق ، أن يتصرف فيما لديه من مخزون سلعى أو سلع أمر بشرائها ، وذلك بعد إخطاره من صاحب الحق بكتاب مسجل مضبوط يعلم للوصول بأن الدائرة المتكاملة أو السلعة التى فى حوزته تتضمن تصميمًا تخطيطيًا محمياً .

٢- الاستخدام الشخصى أو لأغراض الاختبار أو للفحص أو التحليل أو التعليم أو التدريب أو البحث العلمى لتصميم تخطيطى محمى ، فإذا أسفر ذلك الاستخدام عن ابتكار تصميم تخطيطى جديد ، يكون للمبتكر الحق فى حمايته .

٣- ابتكار تصميم تخطيطى مطابق لتصميم تخطيطى آخر محمى وذلك نتيجة جهود مستقلة .

٤- استيراد تصميم تخطيطى محمى أو الدائرة متكاملة التى تم إنتاجها باستخدام تصميم تخطيطى محمى سواء كانت هذه الدائرة منفردة أو مندمجة فى سلة ، أو السلعة التى تحوى دائرة متكاملة تتضمن تصميمًا تخطيطيًا محميا ، وذلك متى تم تداول أيها فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج.

مادة ٥٢ : يجوز لمكتب براءات الاختراع أن يمنح للغير ترخيصاً إجبارياً باستخدام تصميم تخطيطى محمى وفقاً لأحكام الترخيص الإجبارى لبراءات الاختراع والمنصوص عليها فى المادتين (٢٣) ، (٢٤)^(١) من هذا القانون .

مادة ٥٣ : يعاقب على كل مخالفة أحكام المادة (٥٠) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .

وفى حالة اللجوء تكون العقوبة الحبس الذى لا تزيد مدته على سنتين والغرامة التى لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتى ألف جنيه .

مادة ٥٤ : تسرى أحكام المواد (٤) ، (٣٣) ، (٣٥) ، (٤٢) من هذا الباب .

الباب الثالث

المعلومات غير المفصح عنها

مادة ٥٥ : تتمتع بالحماية طبقاً لأحكام هذا القانون المعلومات غير المفصح عنها ، بشرط أن يتوافر فيها ما يأتى :

١- أن تتصف بالسرية ، وذلك بأن تكون المعلومات فى مجموعها أو فى التكوين الذى يضم مفرداتها ليست معروفة أو غير متداولة بشكل عام لدى المشتغلين بالفن الصناعى الذى تقع المعلومات فى نطاقه .

٢- أن تستمد قيمتها التجارية من كونها سرية .

٣- أن تعتمد فى سريتها على ما يتخذه حائزها القانونى من إجراءات فعالة للحفاظ عليها .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الفكرية " ص ٣٥٠ وما بعدها .

مادة ٥٦ : تمتد الحماية التي تقرها أحكام هذا القانون إلى المعلومات غير المفصح عنها التي كانت ثمرة جهود كبيرة والتي تقدم إلى الجهات المختصة بناءً على طلبها للسماح بتسويق المنتجات الكيميائية الصيدلانية أو الزراعية ، التي تستخدم كيانات كيميائية جديدة ، لازمة للاختبارات الواجب إجراؤها للسماح بالتسويق^(١).

وتلتزم الجهات المختصة التي تتلقى هذه المعلومات بحمايتها من الإفشاء والاستخدام التجاري غير المنصف وذلك من تاريخ تقديم المعلومات إليها وحتى زوال صفة السرية عنها ، أو لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أي للفترتين أكل .

ولا يعتبر تعدياً على حقوق صاحب هذه المعلومات ما تقوم به الجهات المختصة من الكشف عنها لضرورة تقتضيها حماية الجمهور .

مادة ٥٧ : يلتزم الحائز القانوني للمعلومات غير المفصح عنها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على هذه المعلومات لمنع تعرضها للتداول بمعرفة غير المختصين .

كما يلتزم بتنظيم تداول هذه المعلومات داخل المنشأة ، وقصره على الملتزمين قانوناً ، بالحفاظ عليها ومنع تسريبها للغير .

ولا تتفنى مسؤولية الحائز القانوني بتعدي الغير على هذه المعلومات إلا إذا أثبت انه بذل في الحفاظ عليها جهداً كافياً ومعقولاً .

وتستمر صفة السرية للمعلومات وما يترتب عليها من حقوق في منع الغير من التعدي عليها ، إذ ظلت معلومات غير مفصح عنها طبقاً لحكم المادة (٥٥) من هذا القانون .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون العقوبات " ص ١٢٥ وما بعدها.

وتقتصر حقوق الحائز القانوني للمعلومات غير المفصح عنها على منع الغير من التعدي عليها بأى من الأفعال التى تتعارض مع الممارسات التجارية للشريفة ، والمشار إليها فى المادة (٥٨) من هذا القانون ، ويكون للحائز القانوني اللجوء إلى القضاء فى حالة ثبوت ارتكاب الغير لأى من هذه الأفعال .

مادة ٥٨ : تعد الأفعال الآتية ، على الأخص ، متعارضة مع الممارسات التجارية للشريفة ، وينطوى ارتكابها على منافسة غير مشروعة :

١- رشوة العاملين فى الجهة التى تحوز المعلومات بغرض الحصول عليها .
٢- التحريض على إفشاء المعلومات من جانب العاملين إذا كانت تلك المعلومات قد وصلت إلى علمهم بحكم وظيفتهم .

٣- قيام أحد المتعاقدين فى "عقود سرية للمعلومات" بإفشاء ما وصل إلى علمه منها .

٤- الحصول على المعلومات من أماكن حفظها بأية طريقة من الطرق غير المشروعة كالسرقة أو التجسس أو غيرها .

٥- الحصول على المعلومات باستعمال الطرق الاحتيالية .

٦- استخدام الغير للمعلومات التى وردت إليه نتيجة الحصول عليها بأى من الأفعال السابقة مع علمه بسريرتها ويأنها متحصلة عن أى من هذه الأفعال .

ويعتبر تعدياً على المعلومات غير المفصح عنها ما يترتب على الأفعال المشار إليها من كشف للمعلومات ، أو حيازتها ، أو استخدامها بمعرفة الغير الذى لم يرخص له الحائز القانوني بذلك .

مادة ٥٩ : لا تعد من قبيل الأفعال المتعارضة مع الممارسات التجارية الشريفة الأفعال الآتية :

١- الحصول على المعلومات من المصادر العامة المتاحة كالمكتبات ومنها مكتبات براءات الاختراع والمجلات الحكومية المفتوحة والبحوث والدراسات والتقارير المنشورة .

٢- الحصول على المعلومات نتيجة بذل الجهود الذاتية والمستقلة التي تستهدف استخراج المعلومات من خلال الفحص والاختبار والتحليل للسلعة المتداولة في السوق والتي تتجسد فيها المعلومات غير المفصح عنها .

٣- الحصول على المعلومات نتيجة جهود البحث العلمي والابتكار والاختراع والتطوير والتعديل والتحسين التي يبذلها المجتهدون مستقلين عن صاحب المعلومات غير المفصح عنها .

٤- حيازة واستعمال المعلومات المعروفة والمتاحة والتي يجرى تداولها فيما بين المشتغلين بالفن الصناعي الذي تقع المعلومات في نطاقه .

مادة ٦٠ : يحق لصاحب المعلومات غير المفصح عنها أو خلفه أن يتنازل عنها للغير بعوض أو بغير عوض .

مادة ٦١ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر ، يعاقب كل من يقوم بوسيلة غير مشروعة بالكشف عن المعلومات المحمية طبقاً لأحكام هذا القانون أو بحيازتها أو باستخدامها مع علمه بسريتها وبأنها متحصلة عن تلك الوسيلة ، بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .

مادة ٦٢ : تسرى أحكام المواد (٤) ، (٣٣) ، (٣٥) ، (٤٢) على هذا الباب .

الكتاب الثاني

العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية الباب الأول

العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية

مادة ٦٣ : العلامة التجارية هي كل ما يميز منتجاً سلعة كان أو خدمة عن غيره ، وتشمل على وجه الخصوص الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً والإمضاءات ، والكلمات ، والحروف ، والأرقام ، والرسوم ، والرموز ، وعناوين المحال ، والدمغات ، والاختام ، والتصاوير ، والنقوش البارزة ، ومجموعة الألوان التي تتخذ شكلاً خاصاً ومميزاً ، وكذلك أى خليط من هذه العناصر إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم إما فى تمييز منتجات عمل صناعى ، أو استغلال زراعى ، أو استغلال للغابات ، أو لمستخرجات الأرض ، أو أية بضاعة ، وإما للدلالة على مصدر المنتجات ، أو البضائع ، أو نوعها ، أو مرتبتها ، أو ضمانها ، أو طريقة تحضيرها وإما للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات .

وفى جميع الأحوال يتعين أن تكون العلامة التجارية مما يدرك بالبصر .
مادة ٦٤ : تختص مصلحة التسجيل التجارى بتسجيل العلامات التجارية فى المسجل الخاص بهذه العلامات وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وذلك مع مراعاة حكم المادتين (٣ ، ٤) من القرار بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ فى المكاتبات واللائقات بوجوب استعمال اللغة العربية .

مادة ٦٥ : يعتبر من قام بتسجيل العلامة مالكا لها متى اقترن ذلك باستعمالها فى الخمس سنوات التالية للتسجيل ، ما لم يثبت أن أولوية الاستعمال كانت لغيره .

ويحق لمن كان سبق إلى استعمال العلامة ممن سجلت باسمه الطعن ببطلان التسجيل خلال الخمس سنوات المذكورة .

ومع ذلك يجوز الطعن ببطلان تسجيل العلامة دون التقيد بأى مدة متى اقترن التسجيل بسوء نية .

مادة ٦٦ : مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة فى جمهورية مصر العربية يكون لكل شخص طبيعى أو اعتبارى من المصريين أو من الأجانب الذين ينتمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقى وفعال لهم فى إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل الحق فى التقدم إلى مصلحة التسجيل فى جمهورية مصر العربية وما يترتب على ذلك من حقوق طبقاً لأحكام هذا القانون بطلب تسجيل علامة تجارية .

ويستفيد مواطنو جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية من أى ميزة أو أفضلية أو امتياز أو حصانة يمنحها أى قانون آخر لرعايا أى دولة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها فى هذا الباب ، ما لم تكن هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة نابعة من :

(أ) اتفاقيات المبادعة القضائية أو اتفاقيات إنفاذ القوانين ذات الصبغة العامة .

(ب) الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتى أصبحت سارية قبل أو يناير سنة ١٩٩٥ .

مادة ٦٧ : لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتى :

١- العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست إلا التسمية التى يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصور العادية لها .

- ٢- العلامات المخلة بالنظام العام أو الأدب العامة .
 - ٣- الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو الدول الأخرى أو المنظمات الإقليمية أو الدولية ، وكذلك أى تقليد لها .
 - ٤- العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية .
 - ٥- رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو غيرها من الرموز المشابهة وكذلك العلامات التى تكون تقليداً لها .
 - ٦- صورة الغير أو شعاراته ما لم يوافق على استعمالها .
 - ٧- البيانات الخاصة بدرجات الشرف التى لا يثبت طالب التسجيل حصوله عليها .
 - ٨- العلامات والمؤشرات الجغرافية التى من شأنها أو تضلل الجمهور أو تحدث لبساً لديه أو التى تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات من السلع أو الخدمات أو عن صفاتها الأخرى ، وكذلك للعلامات التى تحوى على بيان إسم تجارى وهمى مقلد أو مزور .
- مادة ٦٨ : يكون لصاحب العلامة التجارية المشهورة عالمياً وفى جمهورية مصر العربية حق التمتع بالحماية المقررة فى هذا القانون ولو لم تسجل فى جمهورية مصر العربية .
- ويجب على المصلحة أن ترفض من تلقاء نفسها أى طلب لتسجيل علامة مطابقة لعلامة مشهورة يتضمن استخدام العلامة لتمييز منتجات تماثل المنتجات التى تستخدم العلامة المشهورة فى تمييزها ، ما لم يكن الطلب مقدماً من صاحب العلامة المشهورة .
- ويسرى الحكم المتقدم على طلبات التسجيل التى تنصب على منتجات لا تماثل المنتجات التى تستخدم العلامة المشهورة فى تمييزها إذا كانت العلامة المشهورة مسجلة فى إحدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية وفى

جمهورية مصر العربية وكان استخدام العلامة على المنتجات غير المماثلة من شأنها أن يحمل الغير على الاعتقاد بوجود صلة بين صاحب العلامة المشهورة وتلك المنتجات ، وأن يؤدي هذا الاستخدام إلى إلحاق ضرر بصاحب العلامة المشهورة .

مادة ٦٩ : تستخدم العلامة للتجارية الجماعية لتمييز منتج ينتجه مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى كيان معين ولو كان لا يملك بذاته منشأة صناعية أو تجارية .

ويقدم طلب تسجيل العلامة بواسطة ممثل هذا الكيان .

مادة ٧٠ : للوزير المختص - تحقيقاً للمصلحة العامة - أن يرخص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون أعمال مراقبة المنتجات أو فحصها بتسجيل علامة تخصص للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص لتلك المنتجات وذلك فيما يتعلق بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة إنتاجها أو صفتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى تميزها .

ولا يجوز التصرف في تلك العلامة إلا بموجب ترخيص خاص من الوزير المختص .

مادة ٧١ : يستنفد حق مالك العلامة في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع المنتجات التي تميزها هذه العلامة إذا قام بتسويق تلك المنتجات في لية دولة أو رخص للغير ذلك .

مادة ٧٢ : تمنح العلامة الموضوعية على منتجات معروضة في المعارض الوطنية أو الدولية حماية مؤقتة ، ولا يترتب على تلك للحماية امتداد المدة المنصوص عليها في المادة (٧٥) من هذا القانون .

ويعين الوزير المختص هذه المعارض بموجب قرار يصدره وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع وإجراءات منح تلك الحماية .

مادة ٧٣ : يقدم طلب تسجيل العلامة إلى مصلحة التسجيل التجارى وفقا للأوضاع وبالشروط التى تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتحدد هذه اللائحة فئات الرسوم المستحقة على الطلب وسائر الإجراءات المتعلقة بالعلامة بما لا يجاوز فى مجموعة خمسة آلاف جنية .

مادة ٧٤ : تسجل العلامة عن فئة أو نوعية واحدة أو أكثر من المنتجات التى ينتجها طالب التسجيل ، أو يعترى إنتاجها وذلك وفقا للأوضاع والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويقتصر استخدامها على الفئة أو الفئات أو نوعية المنتجات المسجلة عنها .
وتسرى أحكام المادة (٩١) من هذا القانون على الفئات التى لم تستخدم فى شأنها العلامة بصفة جدية .

مادة ٧٥ : إذا أودع طلب تسجيل علامة فى إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل ، جاز لمقدم الطلب أو لمن ألت إليه حقوقه - خلال السنة أشهر التالية لتاريخ تقديم الطلب - أن يتقدم إلى المصلحة فى جمهورية مصر العربية بطلب مماثل يتعلق بذات العلامة ، وينصب على ذات المنتجات التى يشملها الطلب السابق ، وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية .

وفى هذه الحالة يعتد فى تحديد الأولوية بتاريخ تقديم الطلب الأول فى البلد الأجنبى .

مادة ٧٦ : إذا طلب شخصان أو أكثر فى وقت واحد تسجيل ذات العلامة أو تسجيل علامات متشابهة عن فئة واحدة من المنتجات ، توقف إجراءات التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلا من منازعيه أو حكما واجب النفاذ صادرا لصالحه .

مادة ٧٧ : يجوز لمصلحة التسجيل التجارى بقرار مسبب أن تكلف طالب التسجيل بإجراء التعديلات اللازمة على العلامة المطلوب تسجيلها لتحديدتها وتوضيحها لتفادى التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها أو تقديم طلب بذلك .
ويخطر الطالب بهذا القرار بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

ويجوز للمصلحة أن ترفض الطلب إذا لم ينفذ الطالب ما كلفته به المصلحة من تعديلات خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار .

مادة ٧٨ : يجوز للطالب أن يتظلم من قرار المصلحة المشار إليه فى المادة (٧٧) من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به ، وتنتظر للظلمات لجنة أو أكثر تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة أعضاء أحدهم من أعضاء مجلس الدولة .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تشكيل اللجنة وإجراءات تقديم للظلمات ونظرها والبت فيها .

مادة ٧٩ : دون إخلال بحق صاحب الشأن فى الطعن طبقاً للقانون إذا أيدت اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة القرار الصادر برفض طلب تسجيل العلامة لتساؤها مع علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن فئة واحدة منها فلا يجوز تسجيل هذه العلامة للطالب إلا بناء على حكم قضائى واجب النفاذ .

مادة ٨٠ : يجب على المصلحة نشر قرار قبول طلب تسجيل العلامة فى جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية^(١) ، وذلك بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة قطاع الأعمال العلم ص ٤٥ وما بعدها

ويجوز لكل ذي شأن أن يعترض كتابة على تسجيل العلامة بإخطار يوجه إلى المصلحة متضمناً أسباب الاعتراض وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ النشر وفقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وعلى المصلحة أن ترسل صورة من إخطار الاعتراض إلى طالب التسجيل وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الإخطار إليها .

وعلى طالب التسجيل أن يقدم للمصلحة رداً كتابياً مسبباً على الاعتراض ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار ، وإلا اعتبر متنازلاً عن طلب التسجيل .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والإجراءات للمنظمة لذلك .

مادة ٨١ : تصدر المصلحة قرارها في الاعتراض مسبباً إما بقبول التسجيل أو رفضه ، وذلك بعد سماع طرفي النزاع ، ويجوز لها أن تضمن قرارها بالقبول إلزام الطالب بتنفيذ ما تراه ضرورياً من الاشتراطات لتسجيل العلامة .

مادة ٨٢ : يجوز الطعن في قرار المصلحة المشار إليه في المادة (٨١) من هذا القانون أمام محكمة القضاء الإداري المختصة وفقاً للإجراءات والمواعيد التي ينص عليها قانون مجلس الدولة .

مادة ٨٣ : يكون تسجيل العلامة بقرار من المصلحة ، وينشر هذا القرار في جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويبدأ أثر التسجيل من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٨٤ : تمنح المصلحة مالك العلامة المسجلة شهادة بالبيانات التي نشرت عنها في الجريدة المشار إليها .

مادة ٨٥ : لمالك العلامة المسجلة أن يطلب من المصلحة كتابة إدخال أى تعديل على العلامة لا يمس بذاتيتها ماساً جوهرياً ، وله كذلك طلب إدخال أى تعديل بالحذف دون الإضافة على بيان المنتجات الخاصة بالعلامة .
ويصدر القرار بقبول طلب التعديل أو رفضه وفقاً للشروط المقررة لقرارات قبول طلبات التسجيل الأصلية .

وتسرى فى هذا الشأن الأحكام المقررة للاعتراض والتظلم والطعن والنشر بالنسبة لهذه القرارات .

مادة ٨٦ : لكل شخص أن يطلب الاطلاع على العلامات المسجلة أو الحصول على مستخرجاتها أو صور من السجل الخاص بتسجيلها وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التى تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ومقابل رسم تحدد هذه اللائحة بما لا يجاوز مائة جنية .

مادة ٨٧ : يجوز نقل ملكية العلامة أو تقرير أى حق عيني عليها أو الحجز عليها استقلاً عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال ، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٨٨ : يشمل نقل ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم المالك إذا كانت ذات ارتباط وثيق بالمحل التجارى أو بمشروع الاستغلال ما لم يتفق على غير ذلك .

وإذا لم يشمل نقل ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامة التجارية كان لمالك العلامة استخدامها على ذات نوعية المنتجات أو الفئة أو الفئات المسجلة عنها ، ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٨٩ : لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع عليها أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير بذلك فى السجل ونشره بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٩٠ : مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات ، وتمتد لمدة أو لمدد مماثلة بناء على طلب صاحبها فى كل مرة خلال السنة الأخيرة من مدة الحماية ومقابل سداد الرسم المستحق على طلب التسجيل لأول مرة . ويجوز بعد فوات تلك المدة بما لا يجاوز ستة شهور أن يتقدم صاحبها بطلب تجديد مدة الحماية ، وذلك مقابل أداء الرسم المقرر ورسم إضافي تحده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز خمسمائة جنيه وإلا قامت المصلحة بشطب العلامة .

مادة ٩١ : يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب كل ذى شأن أن تقضى بشطب تسجيل العلامة بحكم قضائى واجب النفاذ ، إذا ثبت لديها أنها لم تستعمل بصفة جدية - دون مبرر نقره - لمدة خمس سنوات متتالية .

مادة ٩٢ : يجوز إعادة تسجيل العلامة بعد شطبها - لصاحبها دون غيره - وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ الشطب طبقاً للأوضاع وبذات الإجراءات المقررة للتسجيل ومقابل سداد رسم تحده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه .

ويجوز بعد فوات المدة المذكورة تسجيل العلامة لصاحبها ولغيره عن ذات المنتجات وذلك طبقاً للأوضاع وبذات الإجراءات والرسوم المقررة للتسجيل لأول مرة .

ومع ذلك إذا كان الشطب تنفيذاً لحكم قضائى واجب النفاذ بعدم الأحقية فى تسجيل العلامة جاز تسجيلها لصالح الغير فور الشطب .

مادة ٩٣ : ينشر قرار مد التسجيل أو تجديده أو شطبه أو إعادته بعد الشطب فى جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٩٤ : يكون للمصلحة ولكل ذى شأن فى غير الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٨٥) من هذا القانون اللجوء إلى المحكمة المختصة بطلب إضافة أى بيان للسجل أغل تكوينه أو بحذف أو تعديل أى بيان دُون فيه دون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

مادة ٩٥ : لمالك العلامة أن يرخص لشخص أو أكثر طبيعى أو اعتبارى باستعمال العلامة على كل أو بعض المنتجات المسجلة عنها العلامة ، ولا يحول الترخيص للغير دون استعمال مالك العلامة لها ما لم يتفق على غير ذلك .

ولا يجوز لمالك العلامة إنهاء عقد الترخيص أو عدم تجديده إلا لسبب مشروع .

مادة ٩٦ : يشترط لعقد الترخيص فى سجل العلامات التجارية أن يكون موثقاً أو مصدقاً على صحة التوقيعات عليه . ولا يكون الترخيص نافذاً فى حق الغير إلا بعد إجراء هذا القيد والنشر عنه بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٩٧ : لا يجوز للمرخص له التنازل عن عقد الترخيص للغير إلا مع التنازل عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى تمييز منتجاته وذلك ما لم يتفق على خلافه .

ولا يكون رهنه أو تقرير حق الانتفاع^(١) عليه حجة قبل الغير إلا بعد قيده فى السجل والنشر عنه بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٩٨ : لا يجوز أن يتضمن عقد الترخيص أية شروط تقيد المرخص له بقيود غير ضرورية للحفاظ على الحقوق المترتبة على تسجيل العلامة .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنيين " ص ٩٦ وما بعدها .

ومع ذلك يجوز أن يتضمن عقد الترخيص الشروط التالية :

- ١- تحديد مدة الترخيص باستعمال العلامة .
- ٢- الشروط المعقولة التى تكفل لمالك العلامة مراقبة جودة المنتجات التى تميزها العلامة موضوع الترخيص وبما لا يتعارض مع حرية المرخص له فى الإدارة والتشغيل .
- ٣- إلزام المرخص له بالامتناع عن أى عمل من شأنه أن يودى إلى الإقلال من شأن المنتجات التى تميزها العلامة .
- مادة ٩٩ : لمالك العلامة أو المرخص له أن يطلب شطب قيد عقد الترخيص ، وتخطر المصلحة الطرف الآخر بهذا الطلب .
- ويكون الشطب فى الحالات وبالإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- مادة ١٠٠ : يعتبر بياناً تجارياً فى نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ، أى إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتى :
- ١- عدد المنتجات أو مقدارها ، أو مقياسها ، أو كيلها ، أو طاقتهما ، أو وزنها .
- ٢- الجهة أو البلد التى صنعت أو أنتجت فيها المنتجات .
- ٣- طريقة صنع أو إنتاج المنتجات .
- ٤- العناصر والمكونات الداخلة فى تركيب المنتجات .
- ٥- اسم أو صفة الصانع أو المنتج .
- ٦- وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو لية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .
- ٧- الاسم أو الشكل الذى تعرف به بعض المنتجات .

مادة ١٠١ : يجب أن يكون البيان التجارى مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعا على ذات المنتجات أو على الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل فى عرض المنتجات على الجمهور ، أو كان موضوعا على المحال أو المخازن أو بها أو على عناوينها .

مادة ١٠٢ : لا يجوز ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أى نوع إلا بالنسبة للمنتجات التى تنطبق عليها هذه المميزات ، وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية اللذين اكتسبوها أو لمن آلت إليهم حقوقهم ، ويجب أن يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها وجهة منحها والمناسبة التى منحت فيها .

ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين فى عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التى منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ١٠٣ : إذا كان مقدار المنتجات أو مقياسها أو كيلها أو طاققتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة فى تركيبها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها ، جاز بقرار من الوزير المختص منع بيع تلك المنتجات أو عرضها للبيع أو استيرادها ما لم تحمل هذه البيانات .

ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد الكيفية التى توضع بها هذه البيانات على المنتجات باللغة العربية ، وبالإجراءات التى يستعاض عنها بها عند الاقتضاء .

مادة ١٠٤ : المؤشرات الجغرافية هي التى تحدد منشأ سلعة ما فى منطقة أو جهة فى دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية أو تعامل جمهورية مصر

- العربية معاملة المثل متى كانت النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة والمؤثرة في ترويجها راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي .
- ويشترط لحماية هذه المؤشرات أن تكون قد اكتسبت الحماية في بلد المنشأ .
- مادة ١٠٥ : لا يجوز لأى شخص فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاج سلعة ما أن يضع على المنتجات التى يتجر فيها مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فى الجهة ذات الشهرة الخاصة .
- مادة ١٠٦ : لا يجوز استخدام أية وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توحى بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فى منطقة جغرافية على خلاف المنشأ الحقيقى لها .
- مادة ١٠٧ : لا يجوز لمنتج سلعة فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاجها أن يضع مؤشراً جغرافياً على ما ينتجه من سلع شبيهة فى مناطق أخرى يكون من شأنها أن توحى بأنها منتجة فى الجهة المشار إليها .
- مادة ١٠٨ : يجوز أن تطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت تدل فى الاصطلاح التجارى بصورة أساسية على جنس المنتج دون المنشأ الجغرافى له .
- مادة ١٠٩ : يشترط لتسجيل علامة تجارية تشتمل على مؤشر جغرافى أن يكون إنتاج السلعة بصفة مستمرة بمعرفة طالب التسجيل فى المنطقة الجغرافية ذات الشهرة الخاصة .
- مادة ١١٠ : لا يجوز تسجيل العلامة للتجارية التى تشتمل على مؤشر جغرافى إذا كان استعمالها من شأنه أن يضلل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقى للسلعة .
- مادة ١١١ : يجوز تسجيل العلامة للتجارية التى تشتمل على مؤشر جغرافى إذا كان الحق فى هذه العلامة قد اكتسب من خلال استعمالها بحسن نية قبل

تاريخ العمل بهذا القانون أو قبل منح المؤشر الجغرافى الحماية فى بلد المنشأ .

مادة ١١٢ : يجوز لكل ذى مصلحة رفع للدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة بالطرق المعتادة بطلب منع استخدام أى مؤشر جغرافى لم تتضمنه علامة تجارية مسجلة إذا كان من شأن هذا الاستخدام تضليل الجمهور بشأن المنشأ الحقيقى للسلعة .

وتكون المحكمة الابتدائية المختصة هى المحكمة التى يقع فى دائرتها مكان استخدام المؤشر الجغرافى .

مادة ١١٣ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة لشد فى أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١- كل من زور علامة تجارية تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور .

٢- كل من استعمل بسوء قصد علامة تجارية مزورة أو مقلدة .

٣- كل من وضع بسوء قصد على منتجاته علامة تجارية مملوكة لغيره .

٤- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع أو التداول منتجات عليها علامة تجارية مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهرين والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة المنتجات محل الجريمة أو المبالغ أو الأشياء المتحصلة منها ، وكذلك الأدوات التى استخدمت فى ارتكابها .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر ، ويكون الغلق وجوبياً في حالة العود .

مسألة ١١٤ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١- كل من وضع بياناً تجارياً غير مطابق للحقيقة على منتجاته أو محاله أو مخازنه أو بها أو على عناوينها أو على الأغلفة أو للفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو على غير ذلك مما يستعمل في عرض المنتجات على الجمهور .

٢- كل من ذكر بغير حق على علاماته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

٣- كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات (٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨) من المادة (٦٧) من هذا القانون .

٤- كل من ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أي نوع كان على منتجات لا تتعلق بها أو على أشخاص أو أسماء تجارية لم يكتسبها .

٥- كل من اشترك مع آخرين في عرض منتجات واستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التي منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك للميزات ونوعها .

٦- كل من وضع على السلع التي يَجر بها - في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاج سلعة معينة - مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت في هذه الجهة .

٧- كل من استخدم أية وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توحى بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فى منطقة جغرافية ذات شهرة خاصة على خلاف المنشأ الحقيقى لها .

٨- كل منتج سلعة فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاجها وضع مؤشراً جغرافياً على ما ينتجه من سلع شبيهة فى مناطق أخرى يكون من شأنها أن توحى بأنها منتجة فى الجهة المشار إليها .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التى لا تقل عن أربعة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه^(١).

مادة ١١٥ : لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع بناء على طلب كل ذى شأن ، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة ، وعلى وجه الخصوص :

١- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .

٢- إجراء حصر ووصف تفصيلى للألات والأدوات التى تستخدم أو تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عناوين المحال أو الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان أو المؤشر الجغرافى موضوع الجريمة ، وكذلك البضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها .

٣- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة فى البند (٢) .

ولرئيس المحكمة فى جميع الأحوال أن يأمر بنبذ خبر أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة .
ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التعليق على قانون العقوبات " ص ٥٨ وما بعدها .

مادة ١١٦ : يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يظلم منه إلى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره أو إعلانه له حسب الأحوال ، ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً .

مادة ١١٧ : يجوز للمحكمة فى أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم ببيع الأشياء المحجوزة أو التى تحجز فيما بعد واستئزال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو الأمر بالتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . وتأمّر المحكمة بإتلاف العلامات المخالفة ، ويجوز لها - عند الاقتضاء - الأمر بإتلاف المنتجات أو البضائع أو عناوين المحال أو الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يحمل تلك العلامة أو يحمل بيانات أو مؤشرات جغرافية بالمخالفة لأحكام هذا الكتاب ، وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التى استعملت بصفة خاصة فى ارتكاب الجريمة . ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة ولحده أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

وللمحكمة أن تأمر بكل أو بعض ما سبق حتى فى حالة الحكم بالبراءة .

مادة ١١٨ : يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا الباب .

الباب الثانى

التصميمات والنماذج الصناعية

مادة ١١٩ : يعتبر تصميماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط وكل شكل مجسم، بالوان أو بغير اللون إذا اتخذ مظهراً مميزاً يتسم بالجدة وكان قابلاً للاستخدام الصناعى .

مادة ١٢٠ : يفقد التصميم أو النموذج الصناعى وصف الجدة إذا :

١- تم عرضه على الجمهور أو وصفه أو عرض استخداماته قبل تاريخ إيداع طلب تسجيله .

ومع ذلك لا يفقد التصميم أو النموذج الصناعي وصف الجدة إذا كان هذا العرض أو الوصف قد تم بعد تقديم طلب تسجيله في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل أو كان العرض في أحد المعارض الوطنية أو الدولية أو نشر عن التصميم أو النموذج الصناعي في أحد المؤتمرات أو إحدى الدوريات العلمية ، وذلك كله خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر سابقة على تاريخ إيداع طلب التسجيل في جمهورية مصر العربية .

٢- اشتمل على اختلافات غير جوهرية بالنسبة لتصميم أو نموذج صناعي سابق أو خصص لنوع آخر من المنتجات غير ما خصص له التصميم أو النموذج السابق تسجيله .

مادة ١٢١ : مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في جمهورية مصر العربية يكون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من المصريين أو من الأجانب الذين ينتمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقي وفعال لهم في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل الحق في التقدم بطلب تسجيل تصميم أو نموذج صناعي لمصلحة التسجيل التجاري، وما يترتب على ذلك من حقوق طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويستفيد مواطنو جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من أي ميزة أو أفضلية أو امتياز أو حصانة يمنحها أي قانون آخر لرعايا أي دولة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذا الباب ، ما لم تكن هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة نابعة من :

(أ) اتفاقيات المساعدة القضائية أو اتفاقيات إنفاذ القوانين ذات الصبغة العامة.

(ب) الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتي أصبحت سارية قبل أول يناير ١٩٥٥ .

مادة ١٢٢ : تختص مصلحة التسجيل للتجاري بتسجيل التصميمات والنماذج الصناعية في السجل المعد لذلك .

ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من التصميمات والنماذج لا يجاوز الخمسين بشرط أن تكون في مجموعها واحدة متجانسة .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات طلب التسجيل وغدد التصميمات والنماذج التي يمكن أن يشتمل عليها الطلب الواحد وإجراءات الفحص والإشهار عن قرار المصلحة بقبول الطلب وإجراءات المعارضة فيه وغيرها من الإجراءات اللازمة ، وكذلك الرسوم المقررة على هذه الطلبات وتجديدها وعلى كافة الإجراءات المتعلقة بها على ألا تجاوز هذه الرسوم في مجموعها ثلاثة آلاف جنيه .

مادة ١٢٣ : لا يجوز للقائمين بالعمل في مصلحة التسجيل للتجاري أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات تسجيل لتصميمات أو نماذج صناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة .

مادة ١٢٤ : لا يجوز تسجيل أى تصميم أو نموذج صناعي من التصميمات والنماذج الصناعية الآتية :

١- التصميم أو النموذج الذى تستلزمه عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية للمنتج .

٢- التصميم أو النموذج الذى يتضمن شعارات أو رموزاً دينية أو اختتاماً أو
اعلاماً خاصة بجمهورية مصر العربية أو بالدول الأجنبية أو الذى ينشأ عن
استخدامه إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة .

٣- التصميم أو النموذج الذى يتطابق أو يتماثل أو يتشابه مع علامة تجارية
مسجلة أو علامة مشهورة .

وعلى المصلحة فى جميع أحوال رفض طلب التسجيل إخطار الطالب بقرار
الرفض مسبباً ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره بموجب كتاب
موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول .

ويجوز التظلم من هذا القرار فى ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ
الإخطار به.

وتنظر التظلم لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة أعضائها
أعضاء مجلس الدولة ، وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة .

١- نظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات عمل هذه اللجنة وتحدد الرسم
المقرر للتظلم بما لا يجاوز خمسمائة جنيه .

وتصدر اللجنة قرارها مسبباً خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديم التظلم .

ويكون الطعن على قرار اللجنة أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ثلاثين
يوماً من تاريخ الإعلان به .

مادة ١٢٥ : للمصلحة أن تكلف طالب التسجيل بإجراء التعديلات أو
الاستيفاءات التى تراها إعمالاً لأحكام المادة (١٢٤) على النحو الذى تبينه
اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، فإذا لم يقم الطالب بهذا الإجراء عدّ متنازلاً
عن طلبه .

وللطالب أن يتنظم من قرار المصلحة بشأن هذا التكليف أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٢٤) وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالقرار ووفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . ويجوز للطالب من تلقاء نفسه أن يقدم للمصلحة بطلب بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات المشار إليها وذلك بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ١٢٦ : مدة الحماية المترتبة على تسجيل التصميم أو النموذج الصناعي عشرة سنوات تبدأ من تاريخ تقديم طلب التسجيل في جمهورية مصر العربية.

وتجدد الحماية لمدة خمس سنوات أخرى إذا قدم مالك التصميم أو النموذج طلبا بالتجديد في خلال السنة الأخيرة من المدة ، وذلك وفقا للأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ومع ذلك يحق للمالك أن يقدم طلبا بالتجديد خلال الثلاثة أشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية وإلا قامت المصلحة بشطب التسجيل من تلقاء نفسها .

مادة ١٢٧ : يترتب على تسجيل التصميم أو للنموذج الصناعي حق صاحبه في منع الغير من صنع أو بيع أو استيراد المنتجات المتخذة شكل هذا التصميم أو للنموذج أو تتضمنه .

ويمستند الحق في منع الغير من استيراد أو بيع أو توزيع المنتجات المشار إليها إذا قام صاحبه بتسويق تلك المنتجات في لية دولة أو رخص للغير بذلك.

ولا يعتبر اعتداء على هذا الحق ما يقوم به الغير من استخدام للتصميم أو للنموذج الصناعي المحمي من الأعمال الأتية :

١- الأعمال المتصلة بأغراض البحث العلمي .

٢- أغراض التعليم أو التدريب .

٣- الأنشطة غير التجارية .

٤- تصنيع أو بيع أجزاء من المنتجات المشار إليها وذلك بقصد إصلاحها مقابل أداء تعويض عادل .

٥- الاستخدامات الأخرى التي لا تتعارض بشكل غير معقول مع الاستغلال العادي للتصميم أو النموذج الصناعي المحمي ولا تضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحبه مع مراعاة المصالح المشروعة للغير .

مادة ١٢٨ : يجوز نقل ملكية التصميم أو النموذج الصناعي كله أو بعضه بعوض أو بغير عوض ، كما يجوز رهنه أو تقرير حق الانتفاع عليه .

ومع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة ببيع المحال التجارية ورهنها لا تنتقل ملكية التصميم أو النموذج الصناعي ولا يكون رهنه أو تقرير حق الانتفاع عليه حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل التصميمات والنماذج الصناعية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

مادة ١٢٩ : يجوز لمصلحة التسجيل التجاري لدواعي المصلحة العامة وبعد موافقة لجنة وزارية تشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص أن تصدر قراراً مسبباً بمنح الغير ترخيصاً إجبارياً غير استثنائي باستخدام التصميم أو النموذج الصناعي المحمي وذلك مقابل تعويض عادل . وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع وإجراءات منح هذا الترخيص .

مادة ١٣٠ : تنشر المصلحة قرارات التسجيل والتجديد والشطب في جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية مشفوعة بصورة من

التصميم أو النموذج الصناعى بحسب الأحوال ، وذلك وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون ٨. وتسرى أحكام المواد ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ على هذا الباب .

مادة ١٣١ : لكل شخص أن يطلب الإطلاع على التصميم أو النموذج الصناعى المسجل أو الحصول على مستخرجات أو صور من السجل الخاص بتسجيله وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ومقابل رسم تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز مائة جنيه .

مادة ١٣٢ : تتمتع بحماية مؤقتة التصميمات أو النماذج الصناعية التى تتوفر فيها شروط التسجيل والتى تعرض فى المعارض الوطنية أو الدولية التى يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع وإجراءات منح تلك الحماية .

مادة ١٣٣ : للمصلحة ولكل ذى شأن أن يرفع الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى بطلب شطب تسجيل التصميم أو النموذج الصناعى الذى تم بدون وجه حق ، وتقوم المصلحة بطلب التسجيل متى قدم لها حكم واجب النفاذ بذلك .

مادة ١٣٤ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة لشد منصوص عليها فى أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه:

١- كل من قلد تصميماً أو نموذجاً صناعياً محمياً تم تسجيله وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢- كل من صنع أو باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد الإتجار أو التداول منتجات تتخذ تصميماً أو نموذجاً صناعياً مقلداً مع علمه بذلك .

٣- كل من وضع بغير حق على منتجات أو إعلانات أو علامات تجارية أو أدوات معينة أو غيرها بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بتسجيله تصميماً أو نموذجاً صناعياً .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التي لا تقل عن ثمانية آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه .

وفي جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة التصميم أو للنموذج الصناعي المضبوط والمنتجات محل الجريمة والأدوات التي استخدمت في ارتكابها وينشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١٣٥ : لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع وبناء على طلب كل ذي شأن، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة ، وعلى وجه الخصوص :

١- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .

٢- إجراء حصر ووصف تفصيلي للمنتجات المخالفة والأدوات التي استخدمت أو تستخدم في ارتكاب الجريمة .

٣- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة في البند (٢) .

ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بنبذ خبير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة .

ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له .

الأشكال المعمارية .

٨- الملك العام : الملك الذى تؤول إليه جميع المصنفات المستبعدة من الحماية بديلة أو التى تنقضى مدة حماية الحقوق المالية عليها طبقاً لأحكام هذا الكتاب .

٩- النسخ : استحداث صورة أو أكثر مطابقة للأصل من مصنف أو تسجيل صوتى بأية طريقة أو فى أى شكل بما فى ذلك التخزين الإلكتروني الدائم^(١) أو الوقتى للمصنف أو للتسجيل الصوتى .

١٠- النشر : أى عمل من شأنه إتاحة المصنف أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى أو فنانى الأداء للجمهور أو بأى طريقة من الطرق، وتكون إتاحة المصنف للجمهور بموافقة المؤلف أو ملك حقوقه ، أما التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات فتكون إتاحتها للجمهور بموافقة منتجها أو خلفه .

١١- منتج المصنف السمعى أو السمعى البصرى : الشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى يبادر إلى إنجاز المصنف السمعى أو المصنف السمعى البصرى ويضطلع بمسئولية هذا الإنجاز .

١٢- فنسكو الأداء : الأشخاص الذين يمثلون أو يغنون أو يلقون أو ينشدون أو يعزفون أو يرقصون فى مصنفات أدبية أو فنية محمية طبقاً لأحكام هذا القانون أو آلت إلى الملك العام ، أو يؤدون فيها بصورة أو بأخرى ، بما فى ذلك التعبيرات الفلكلورية .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " الأصول القانونية للبيع والشراء والإعلان على شبكة الإنترنت " ص ٥٨ وما بعدها .

١٣- منتج التسجيلات الصوتية : للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يسجل لأول مرة مصنفًا تسجيليًا صوتيًا أو أداء لأحد فئتي الأداء ، وذلك دون تثبيت الأصوات على الصورة في إطار إعداد مصنف سمعي بصري .

١٤- الإذاعة : البث السمعي أو السمعي البصري للمصنف أو للأداء أو للتسجيل الصوتي أو لتسجيل المصنف أو الأداء وذلك إلى الجمهور بطريقة لاسلكية ، وبعد كذلك البث عبر التوايح الصناعية .

١٥- الأداء العلني : أى عمل من شأنه إتاحة المصنف بأى صورة من الصور للجمهور مثل التمثيل أو الإلقاء أو العزف أو البث بحيث يتصل الجمهور بالمصنف عن طريق الأداء أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو المسموع اتصالاً مباشراً .

١٦- للتوصيل العلني : البث الملكي أو اللاملكي لصور أو أصوات أو لصور وأصوات لمصنف ، أو أداء أو تسجيل صوتي ، أو بث إذاعي بحيث يمكن التلقى عن طريق البث وحده لغير أفراد العائلة والأصدقاء المقربين ، فى أى مكان مختلف عن المكان الذى يبدأ منه البث . وبغض النظر عن الزمان أو المكان الذى يتم فيه التلقى ، بما فى ذلك أى زمان أو مكان يختاره المتلقى منفرداً عبر جهاز الحاسب أو أى وسيلة أخرى .

١٧- هيئة الإذاعة : كل شخص أو جهة منوط بها أو مسئولة عن البث الإذاعي اللاملكي السمعي أو السمعي البصري .

١٨- الوزير المختص : وزير الثقافة ، ويكون وزير الإعلام هو المختص بالنسبة لهيئات الإذاعة ، ويكون وزير الاتصالات والمعلومات هو المختص بالنسبة إلى برامج الحاسب وقواعد البيانات .

١٩- الوزارة المختصة : وزارة الثقافة ، وتكون وزارة الإعلام هي المختصة بالنسبة لهيئات الإذاعة ، وتكون وزارة الاتصالات والمعلومات هي المختصة بالنسبة إلى برامج الحاسب وقواعد البيانات .

مادة ١٣٩ : تشمل الحماية المقررة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها المصريين والأجانب من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين ينتمون إلى إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ومن في حكمهم .
ويعتبر في حكم رعايا الدول الأعضاء :

(أ) بالنسبة لحق المؤلف :

١- المؤلفون الذين تنشر مصنفاتهم لأول مرة إحدى الدول الأعضاء في المنظمة ، أو تنشر في إحدى الدول غير الأعضاء وإحدى الدول الأعضاء في آن واحد .

ويعتبر المصنف منشوراً في آن واحد في عدة دول إذا ظهر في دولتين أو أكثر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره لأول مرة .

ولا يعد نشرًا تمثيلاً لمصنف مسرحي أو مصنف مسرحي موسيقي أو سينمائي وأداء مصنف موسيقي والقراءة العلنية لمصنف أدبي والقلل السلبي أو إذاعة المصنفات الأدبية والفنية وعرض مصنف فني وتنفيذ مصنف معماري .

٢- منتج ومؤلفو المصنفات السينمائية التي يكون مقر منتجها أو محل إقامته في إحدى الدول الأعضاء في تلك المنظمة .

٣- مؤلفو المصنفات المعمارية المقامة في إحدى الدول الأعضاء أو المصنفات الفنية الأخرى الداخلة في مبنى أو منشأة أخرى كائنة في إحدى الدول الأعضاء

(ب) بالنسبة للحقوق المجاورة لحق المؤلف :

١ - فنانون الأداء إذا توافر أى شرط من الشروط التالية :

(أ) إذا تم الأداء فى دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية.

(ب) إذا تم تفريرغ الأداء فى تسجيلات صوتية ينتمى منتجها لدولة عضو فى منظمة التجارة العالمية ، أو تم التثبيت الأول للصوت فى إقليم دولة عضو فى المنظمة .

(ج) إذا تم بث الأداء عن طريق هيئة إذاعة يقع مقرها فى دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية ، وأن يكون البرنامج الإذاعى قد تم بثه من جهاز إرسال يقع أيضاً فى دولة عضو .

٢- منتجو التسجيلات الصوتية إذا كان التثبيت الأول للصوت قد تم فى دولة عضو فى المنظمة .

٣- هيئات الإذاعة إذا كان مقر هيئة الإذاعة كائناً فى إقليم دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية ، وأن يكون البرنامج الإذاعى قد تم بثه من جهاز إرسال يقع أيضاً فى إقليم دولة عضو فى المنظمة .

ويستفيد مواطنو جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية من أى ميزة أو أفضلية أو امتياز أو حصانة يمنحها أى قانون آخر لرعايا أى دولة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية طبقاً لهذا القانون ، ما لم تكن هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة نابعة من :

(أ) اتفاقيات المساعدة القضائية أو اتفاقيات إنفاذ القوانين ذات الصبغة العامة.

(ب) الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتي أصبحت سارية قبل أول يناير سنة ١٩٩٥.

مادة ١٤٠ : تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية ، وبوجه خاص المصنفات الآتية:

١- الكتب ، والكتيبات ، والمقالات ، والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة .

٢- برامج الحاسب الآلي ^(١) .

٣- قواعد البيانات سواء كانت مقروءة من الحاسب الآلي أو من غيره .

٤- المحاضرات ، والخطب ، والمواعظ ، وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجلة.

٥- المصنفات التمثيلية والتمثيلية الموسيقية والتمثيل الصامت (البانتوميم)

٦- المصنفات الموسيقية المقرنة بالألفاظ أو غير المقرنة بها .

٧- المصنفات السمعية البصرية .

٨- مصنفات العمارة .

٩- مصنفات الرسم بالخطوط أو بالألوان ، والنحت ، والطباعة على الحجر ، وعلى الأقمشة وأية مصنفات مماثلة في مجال الفنون الجميلة .

١٠- المصنفات الفوتوغرافية وما يمثلها .

١١- مصنفات الفن التطبيقي والتشكيلي .

١٢- الصور التوضيحية ، والخرائط الجغرافية والرسومات التخطيطية (الاسكتشات) والمصنفات الثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو التصميمات المعمارية .

١٣- المصنفات المشتقة ، وذلك دون الإخلال بالحماية المقررة للمصنفات التي اشتقت منها .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنيين" ص ٩٨ وما بعدها .

وتشمل الحماية عنوان المصنف إذا كان مبتكراً .

مادة ١٤١ : لا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات ، ولو كان معبراً عنها أو موصوفة أو موضحة أو مدرجة فى مصنف .

كذلك لا تشمل ما يلى :

أولاً : الوثائق الرسمية ، أيا كانت لغتها الأصلية أو اللغة المنقولة إليها ، مثل نصوص القوانين ، واللوائح ، والقرارات ، والاتفاقيات الدولية ، والأحكام القضائية ، وأحكام المحكمين ، والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى .

ثانياً : أخبار الحوادث والوقائع الجارية التى تكون مجرد أخبار صحفية . ومع ذلك تتمتع مجموعات ما تقدم بالحماية إذا تميز جميعها بالابتكار فى الترتيب والعرض أو بأى مجهود شخصى جدير بالحماية .

مادة ١٤٢ : يعتبر الفلكلور الوطنى ملكاً عاماً للشعب ، ويتأثر الوزارة المختصة عليه حقوق المؤلف الأدبية والمالية وتعمل على حمايته ودعمه .

مادة ١٤٣ : يتمتع المؤلف وخلفه العام - على المصنف - بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتنازل أو للتنازل عنها ، وتشمل هذه الحقوق ما يلى :

أولاً : الحق فى إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة .

ثانياً : الحق فى نسبة المصنف إلى مؤلفه .

ثالثاً : الحق فى منع تعديل المصنف تعديلاً يعتبره المؤلف تشويهاً أو تحريفاً له ، ولا يعد التعديل فى مجال الترجمة اعتداء إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو أساء بعمله لسمعة المؤلف ومكانته .

مادة ١٤٤ : للمؤلف وحده - إذا طرأت أسباب جدية - أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بمنع طرح مصنفه للتداول أو بسحبه من التداول أو بإدخال

تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه فى حقوق الاستغلال المالى. ويلزم المؤلف فى هذه الحالة أن يعرض مقدما من ألت إليه حقوق الاستغلال المالى ، تعويضا عادلا يدفع فى غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم .

مادة ١٤٥ : يقع باطلا بطلانا مطلقا كل تصرف يرد على أى من الحقوق الأدبية المنصوص عليها فى المادتين (١٤٣) ، (١٤٤) من هذا القانون .

مادة ١٤٦ : تبأشر للوزارة المختصة ، الحقوق الأدبية المنصوص عليها فى المادتين (١٤٣) و (١٤٤) من هذا الكتاب ، فى حالة عدم وجود وارث أو موصى له ، وذلك بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المقررة فيه .

مادة ١٤٧ : يتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده ، بحق إستثنائى فى الترخيص أو المنع لأى استغلال لمصنفه بأى وجه من الوجوه وبخاصة عن طريق النسخ أو البث الإذاعى أو إعادة البث الإذاعى أو الأداء العلنى أو التوصيل العلنى ، أو الترجمة أو التحويل أو التأجير أو الإعارة أو الإتاحة للجمهور ، بما فى ذلك إتاحتة عبر أجهزة الحاسب الألى أو من خلال شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات وغيرها من الوسائل . ولا ينطبق الحق الإستثنائى فى التأجير على برامج الحاسب الألى إذا لم تكن هى المحل الأساسى للتأجير ، ولا على تأجير المصنفات السمعية البصرية متى كان لا يؤدى الى انتشار نسخها على نحو يلحق ضررا ماديا بصاحب الحق الإستثنائى المشار إليه .

كما يتمتع للمؤلف وخلفه من بعده بالحق فى تتبع أعمال التصرف فى النسخة الأصلية لمصنفه ، والذي يخوله الحصول على نسبة مئوية معينة لا تجاوز عشرة فى المائة من الزيادة التى تحققت من كل عملية تصرف فى هذه النسخة

ويمستفد حق المؤلف فى منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع مصنفه المحمى وفقاً لأحكام هذا القانون إذا قام باستغلاله وتسويقه فى أى دولة أو رخص للغير بذلك .

مادة ١٤٨ : تنتهى حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه إلى لغة أجنبية أخرى فى ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره فى مدى ثلاث سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأسمى أو المترجم .

مادة ١٤٩ : للمؤلف أن ينقل إلى الغير كل أو بعض حقوقه المالية المبينة فى هذا القانون .

ويشترط لاتعقاد التصرف أن يكون مكتوباً وأن يحدد صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محلاً للتصرف مع بيان مده والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه .

ويكون المؤلف مالكا لكل مالم يتنازل عنه صراحة من حقوق مالية ، ولا يعد ترخيصه باستغلال أحد هذه الحقوق ترخيصاً منه باستغلال أى حق مالى آخر يتمتع به على المصنف نفسه .

ومع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية المنصوص عليها فى هذا القانون ، يتمتع عليه القيام بأى عمل من شأنه تعطيل استغلال الحق محل التصرف .

مادة ١٥٠ : للمؤلف أن يتقاضى المقابل النقدى أو العينى الذى يراه عادلاً نظير نقل حق أو أكثر من حقوق الاستغلال المالى لمصنفه الى الغير ، على أساس مشاركة نسبية فى الأيراد الناتج من الإستغلال ، كما يجوز له التعاقد على أساس مبلغ جزائى أو بالجمع بين الأساسين

مادة ١٥١ : إذا تبين أن الاتفاق المشار إليه فى المادة (١٥٠) من هذا القانون مجحف بحقوق المؤلف أو أصبح كذلك ، لظروف طرأت بعد

٢- الإتاحة العلنية لتسجيل صوتي بوسائل سلكية أو لاسلكية أو عبر أجهزة الحاسب الآلي أو غيرها من الوسائل .

مادة ١٥٨ : تتمتع هيئات الإذاعة بالحقوق المالية الاستثنائية الآتية :

١- منح للترخيص باستغلال تسجيلاتها .

٢- منع أى توصيل لتسجيلها التلفزيونى لبرامجها الى الجمهور بغير ترخيص كتابى مسبق منها ، ويعد بوجه خاص استغلالاً^(١) محظوراً تسجيل هذه البرامج أو عمل نسخ منها أو بيعها أو تأجيرها أو إعادة بثها أو توزيعها أو نقلها الى الجمهور بأية وسيلة كانت بما فى ذلك الإزالة أو الإتلاف لأية حماية تقنية لهذه البرامج كالنسخ أو غيره .

مادة ١٥٩ : تنطبق الأحكام الخاصة بتنازل المؤلف عن حقوقه المالية وفقاً لهذا القانون على أصحاب الحقوق المجاورة .

ومع عدم الإخلال بما نص عليه فى هذا القانون من حقوق استثنائية لفنانى الأداء وهيئات الإذاعة لا يكون لهؤلاء إلا حق الحصول على مقابل مالى عادل لمرة واحدة نظير الإستخدام المباشر أو غير المباشر للبرامج المنشورة فى الأغراض التجارية للإذاعة أو التوصيل إلى الجمهور ما لم يتفق على غير ذلك.

مادة ١٦٠ : تحمى الحقوق المالية للمؤلف المنصوص عليها فى هذا القانون مدة حياته ولمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف .

مادة ١٦١ : تحمى الحقوق المالية لمؤلفى المصنفات المشتركة مدة حياتهم جميعاً ولمدة خمسين سنة تبدأ من وفاة آخر من بقى حياً منهم .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' موسوعة شرح فقون الإجراءات الجنائية ' ص

مادة ١٦٢ : تحمي الحقوق المالية لمؤلفي المصنفات الجماعية - باستثناء مؤلفي مصنفات الفن للتطبيقي - مدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد . وذلك إذا كان مالك حقوق المؤلف شخصاً اعتبارياً ، أما إذا كان مالك هذه الحقوق شخصاً طبيعياً فتكون مدة الحماية طبقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادتين (١٦٠) ، (١٦١) من هذا القانون .

وتنقضي الحقوق المالية على المصنفات التي تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها بمضى خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد .

مادة ١٦٣ : تحمي الحقوق المالية^(١) على المصنفات التي تنشر بدون اسم مؤلفها أو باسم مستعار لمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد ، فإذا كان مؤلفها شخصاً معروفاً ومحدداً أو كشف مؤلفها عن شخصه فتكون مدة الحماية طبقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادة (١٦٠) من هذا القانون .

مادة ١٦٤ : تنقضي الحقوق المالية لمؤلفي مصنفات الفن التطبيقي بانقضاء خمس وعشرون سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد .

مادة ١٦٥ : في الأحوال التي تحسب فيها مدة الحماية من تاريخ النشر أو الإتاحة للجمهور لأول مرة ، يتخذ تاريخ أول نشر أو أول إتاحة للجمهور أيهما أبعد مبدأ لحساب المدة ، بغض النظر عن إعادة النشر أو إعادة الإتاحة

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبق على قانون التجارة المصري الجديد " ص ١٢٠ وما بعدها .

للجمهور إلا إذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الإعادة تحليلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفًا جديدًا .

فإذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات ، فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفًا مستقلًا عند حساب مدة الحماية .

مادة ١٦٦ : يتمتع فنانو الأداء بحق مالي استثنائي في مجال أدائهم ، على النحو المبين في المادة (١٥٦) من هذا القانون وذلك لمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ الأداء أو التسجيل على حسب الأحوال .

مادة ١٦٧ : يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بحق مالي استثنائي في مجال استغلال تسجيلاتهم ، على النحو المبين في المادة (١٥٧) ، وذلك لمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ التسجيل أو النشر أيهما أبعد ، وذلك في الحدود المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٦٨ : تتمتع هيئات البث الإذاعي ، بحق مالي استثنائي يخول لها استغلال برامجها لمدة عشرين سنة تبدأ من التاريخ الذي تم فيه أول بث لهذه البرامج .

مادة ١٦٩ : لهيئات البث الإذاعي ، الحق في إذاعة المصنفات التي تؤدي في أي مكان عام . وتلتزم هذه الهيئات بإذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف وبسداد مقابل عادل نقدي أو عيني للمؤلف . كما تلتزم بسداد أي تعويض آخر إذا كان لذلك مقتضى .

مادة ١٧٠ : يجوز لأي شخص أن يطلب من الوزارة المختصة منحه ترخيصاً شخصياً للنسخ أو الترجمة أو أيهما معاً لأي مصنف محمي طبقاً لأحكام هذا القانون، وذلك دون إذن المؤلف وللأغراض المبينة في الفقرة التالية نظير سداد تعويض عادل للمؤلف أو خلفه ، وبشرط ألا يتعارض هذا

الترخيص مع الإستقلال العادى للمصنف ، أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف .

ويكون إصدار الترخيص يقرره مسبب يحدد فيه النطاق الزمانى والمكانى له ولأغراض الوفاء باحتياجات للتعليم بكافة أنواعه ومستوياته .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط منح الترخيص وفئات الرسم المستحق بما لا يجاوز ألف جنيه عن كل مصنف .

مادة ١٧١ : مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون ، ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بأى عمل من الأعمال الآتية :

أولاً : أداء المصنف فى إجتماعات داخل إطار عائلى أو بطلاب داخل المنشأة التعليمية مادام ذلك يتم بدون تحصيل مقابل مالى مباشر أو غير مباشر .

ثانياً : عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال الناسخ الشخصى المحض وبشرط ألا يخل هذا النسخ بالاستقلال العادى للمصنف أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف .

ومع ذلك يكون للمؤلف أو خلفه بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بدون إذنه بأى من الأعمال الآتية :

- نسخ أو تصوير مصنفات للفنون الجميلة أو للتطبيقية أو للتشكيلية ما لم تكن فى مكان عام أو المصنفات المعمارية .

- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهرى لنوتة مصنف موسيقى .

- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهرى لقاعدة بيانات أو برامج حاسب آلى .

ثالثاً : عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلى بمعرفة الحائز الشرعى له بغرض الحفظ أو الإحلال عند فقد النسخة الأصلية أو تلفها أو عدم

صلاحيتها للاستخدام ، أو الاقتباس من البرنامج وإن جاور هذا الاقتباس القدر الضروري لاستخدام هذا البرنامج مادام في حدود الغرض المخصص به ويجب إتلاف النسخة الأصلية أو المكتسبة بمجرد زوال سند الحائز ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط الاقتباس من البرنامج .

رابعاً : عمل دراسات تحليلية للمصنف أو مقتطفات أو مقتبسات منه بقصد النقد أو المناقشة أو الاعلام.

خامساً : النسخ من مصنفات محمية وذلك للاستعمال في إجراءات قضائية أو إدارية في حدود ما تقتضيه هذه الإجراءات مع ذكر المصدر واسم المؤلف .
سادساً : نسخ أجزاء قصيرة من مصنف في صورة مكتوبة أو مسجلة تسجيلاً سمعياً أو بصرياً أو سمعياً بصرياً ، وذلك لأغراض التدريس بهدف الإيضاح أو الشرح ، بشرط أن يكون النسخ في الحدود المعقولة وألا يتجاوز الغرض منه ، وأن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل النسخ كلما كان ذلك ممكناً عملاً .

سابعاً : نسخ مقال أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف إذا كان ذلك ضرورياً لأغراض التدريس في منشآت تعليمية ، وذلك بالشرطين الآتيين :

- أن يكون للنسخ لمرة واحدة أو في أوقات منفصلة غير متصلة .

- أن يشار إلى اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل نسخة .

ثامناً : تصوير نسخة وحيدة من المصنف بواسطة دار للوثائق أو المحفوظات أو بواسطة المكتبات التي لا تستهدف الربح - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - وذلك في أي من الحالتين الآتيتين :

- أن يكون النسخ لمقالة منشورة أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف متى كان الغرض من النسخ تلبية طلب شخص طبيعي لاستخدامها في دراسة أو بحث على أن يتم ذلك لمرة واحدة أو على فترات متفاوتة .

- أن يكون النسخ بهدف المحافظة على النسخة الأصلية أو لتحل النسخة محل نسخة فقدت أو تلفت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام ويستحيل الحصول على بديل لها بشروط معقولة .

تاسعا : النسخ المؤقت للمصنف الذى يتم تبعا أو أثناء البث الرقمى له أو أثناء القيام بعمل يستهدف إستقبال مصنف مخزن رقميا ، وفى إطار التشغيل العادى للأداة المستخدمة ممن له الحق فى ذلك .

مادة ١٧٢ : مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقا لأحكام هذا القانون فليس للمؤلف أو خلفه أن يمنع الصحف أو الدوريات أو هيئات الإذاعة ، فى الحدود التى تبررها أغراضها مما يلى :

أولا : نشر مقتطفات من مصنفاته التى أُنشئت للجمهور بصورة مشروعة ، ومقالاته المنشورة المتعلقة بالموضوعات التى تشغل الرأى العام فى وقت معين ، ما لم يكن المؤلف قد حذر ذلك عند النشر ، وبشرط الإشارة الى المصدر الذى نقلت عنه وإلى اسم المؤلف وعنوان المصنف .

ثانيا : نشر الخطب والمحاضرات والندوات والأحاديث التى تلقى فى الجلسات العلنية للمجالس النيابية والهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعات العلنية العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية ويشمل ذلك المرافعات القضائية فى الجلسات العلنية^(١) .

ومع ذلك يظل للمؤلف وحده أو خلفه الحق فى جمع هذه المصنفات فى مجموعات تنسب إليه .

ثالثا : نشر مقتطفات من مصنف سمعى أو بصرى أو سمعى بصرى متاح للجمهور وذلك فى سياق التغطية الإخبارية للأحداث الجارية .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم ص ٨٩ وما بعدها .

مادة ١٧٣ : تنطبق القيود الواردة على الحقوق المالية للمؤلف طبقاً لأحكام هذا القانون على أصحاب الحقوق المجاورة .

مادة ١٧٤ : إذا اشترك أكثر من شخص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبر جميع الشركاء مؤلفين للمصنف بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفق كتابة على غير ذلك .
وفى هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الانفراد بمباشرة حقوق المؤلف إلا بإتفاق مكتوب بينهم .

فإذا كان إشترك كل من المؤلفين بترتيب تحت نوع مختلف من الفن ، كان لكل منهم الحق في إستغلال الجزء الذى ساهم به على حدة ، بشرط ألا يضر ذلك بإستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك .
ولكل منهم الحق في رفع الدعاوى عند وقوع إعتداء على أى حق من حقوق المؤلف .

وإذا مات أحد المؤلفين الشركاء دون خلف عام أو خاص ، يؤول نصيبه إلى باقى الشركاء أو خلفهم ، ما لم يتفق كتابة على غير ذلك .
مادة ١٧٥ : يكون للشخص الطبيعى^(١) أو الاعتبارى الذى وجه ابتكار المصنف الجماعى التمتع وحده بالحق في مباشرة حقوق المؤلف عليه .

مادة ١٧٦ : يعتبر مؤلف المصنفات التى لا تحمل اسم المؤلف أو التى تحمل اسماً مستعاراً مفوضاً للنشر لها في مباشرة الحقوق المنصوص عليها فى هذا القانون ، ما لم يعين المؤلف وكيلاً آخر أو يعلن عن شخصه ويثبت صفته .

^(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٦٢ وما بعدها

مادة ١٧٧ : أولاً : يعتبر شريكاً في تأليف المصنف السمعي البصرى أو السمعى أو البصرى :

- ١- مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج .
 - ٢- من يقوم بتحويل مصنف أدبى موجود بشكل يجعله ملائماً للأسلوب السمعى البصرى .
 - ٣- مؤلف الحوار .
 - ٤- واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصاً للمصنف .
 - ٥- المخرج الذى قام بعمل إيجابى من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف .
- وإذا كان المصنف مبسطاً أو مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق شريكاً فى المصنف الجديد .

ثانياً : لمؤلف السيناريو ومحور المصنف الأدبى ومؤلف الحوار والمخرج مجتمعين الحق فى عرض المصنف السمعى أو البصرى أو السمعى البصرى رغم معارضة مؤلف المصنف الأدبى الأصلى أو واضع الموسيقى ، وذلك دون إخلال بحقوق المعارض المترتبة على الاشتراك فى التأليف .

ثالثاً : لمؤلف الشطر الأدبى أو الشطر الموسيقى الحق فى نشر مصنفه بطريقة أخرى غير الطريقة المنشور بها هذا المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك .

رابعاً : إذا امتنع أحد الشركاء فى تأليف مصنف سمعى بصرى أو سمعى أو بصرى عن إتمام الشق الخاص به ، فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى أنجزه كل منهم ، وذلك دون إخلال بما للمنتفع من حقوق مترتبة على اشتراكه فى التأليف .

خامساً : يكون المنتج طوال استغلال المصنف السمعى أو البصرى أو السمعى البصرى المتفق عليه نائباً عن مؤلفى هذا المصنف وعن خلفهم فى

الاتفاق على استغلاله دون الإخلال بحقوق مؤلفي المصنفات الأدبية أو الموسيقية المقتبسة أو المحورة ، كل ذلك ما لم يتفق كتابة على خلافه .
ويعتبر المنتج ناشرا لهذا المصنف ، وتكون له حقوق الناشر عليه وعلى نسخه في حدود أغراض الاستغلال التجاري له .

مادة ١٧٨ : لا يحق لمن قام بعمل صورة لآخر أن ينشر أو يعرض أو يوزع أصلها أو نسخا منها دون إذنه أو إذن من في الصورة جميعا ما لم يتفق على خلافه . ومع ذلك يجوز نشر الصورة بمناسبة حوادث وقعت علنا أو إذا كانت الصورة تتعلق بأشخاص ذوي صفة رسمية أو عامة أو يتمتعون بشهرة محلية أو عالمية أو سمحت بهذا النشر السلطات العامة المختصة خدمة للصالح العام ، وبشروط ألا يترتب على عرض الصورة أو تداولها في هذه الحالة مساس بشرف الشخص أو بسمعته أو اعتباره .

ويجوز للشخص الذي تمثله الصورة أن يأذن بنشرها في الصحف وغيرها من وسائل النشر حتى ولو لم يسمح بذلك المصور ما لم يتفق على غير ذلك وتسرى هذه الأحكام على الصور لما كانت الطريقة التي عملت بها من رسم أو حفر أو أية وسيلة أخرى .

مادة ١٧٩ : لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع ، بناء على طلب ذي الشأن ، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التالية أو غيرها من الإجراءات التحفظية المناسبة ، وذلك عند الاعتداء على أى من الحقوق المنصوص عليها في هذا الكتاب :

١- إجراء وصف تفصيلي للمصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي

٢- وقف نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي
أو عرضه أو نسخه أو صناعته

٣- توقيع الحجز على المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي الأصلي أو على نسخه وكذلك على المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي .

٤- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .

٥- حصر الايراد الناتج عن استغلال المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي وتوقيع الحجز على هذا الايراد في جميع الأحوال .
ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بنبذ خبير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة .
ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل اثر له .

مادة ١٨٠ : لنوى للشان الحق في التظلم إلى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الأمر أو إعلانه على حسب الأحوال ، ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً أو تعيين حارس مهمته إعادة نشر المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو استغلاله أو عرضه أو صناعته أو استخراج نسخ منه ، ويودع الايراد الناتج خزانة المحكمة إلى أن يفصل في أصل النزاع .

مادة ١٨١ : مع عدم الإخلال بآلية عقوبة أشد في قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من يرتكب أحد الأفعال الآتية :

أولاً : بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي طبقاً لأحكام هذا القانون ، أو طرحه للتداول بأى صورة من الصور بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور .

ثانياً : تقليد مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار مع العلم بتقليده .

ثالثاً : التقليد فى الداخل لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي منشور فى الخارج أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار أو تصديره الى الخارج مع العلم بتقليده .

رابعاً : نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلى^(١) أو شبكات الانترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور .

خامساً : التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأى جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره .

سادساً : الإزالة أو التعطيل أو التعييب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره .

سابعاً : الاعتداء على أى حق أدبي أو مالى من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها فى هذا القانون .

وتتعدد العقوبات بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأدوات محل الجريمة .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " كيف تستخدم شبكة الانترنت فى البحث العلمى وإعداد الرسائل والبحوث والمؤلفات " ص ٨٩ وما بعدها .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه .
وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة فى ارتكابها .
ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى بغلق المنشأة التى استغلها المحكوم عليه فى ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر ، ويكون الغلق وجوبياً فى حالة العود فى الجرائم المنصوص عليها فى البندين (ثانياً ، وثالثاً) من هذه المادة .

وتقضى المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة فى جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١٨٢: فى حالة اتفاق طرفى النزاع على التحكيم تسرى أحكام قانون التحكيم فى المولد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤م لم يتفقا على غير ذلك .

مادة ١٨٣: تصدر الوزارة المختصة الترخيص بالاستغلال التجارى أو المهنى للمصنف أو لتسجيل الصوتى أو الأداء أو البرنامج الإذاعى الذى يسقط فى الملك العام مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه .

مادة ١٨٤ : يلتزم ناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات والتسجيلات الصوتية والأداءات المسجلة والبرامج الإذاعية بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخة منها أو أكثر بما لا يجاوز عشرة ، ويصدر الوزير المختص قراراً بتحديد عدد النسخ أو نظائرها للبديلة مراعيًا طبيعة كل مصنف، وكذلك الجهة التى يتم فيها الإيداع .

ولا يترتب على عدم الإيداع المساس بحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون .

ويعاقب الناشر والطابع والمنتج عند مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه عن كل مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي وذلك دون الإخلال بالالتزام بالإيداع .

وتعفى من الإيداع المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات والدوريات إلا إذا نشر المصنف منفرداً .

مادة ١٨٥ : تنشئ الوزارة المختصة سجل لقيد للتصرفات الواردة على المصنفات والأداءات والتسجيلات الصوتية والبرامج الإذاعية الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام القيد في هذا السجل مقابل رسم بما لا يجاوز ألف جنيه للقيد الواحد .

ولا يكون التصرف نافذاً في حق الغير إلا بعد اتمام القيد .

مادة ١٨٦ : يجوز لأي شخص الحصول من الوزارة المختصة على شهادة إيداع لمصنف أو أداء مسجل أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي مودع ، وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه عن كل شهادة .

مادة ١٨٧ : تلتزم جميع المحال التي تطرح للتداول بالبيع أو بالإيجار أو بالإعارة أو بالتأجير بالاشتراك باستخدام مصنفات أو أداءات مسجلة أو تسجيلات صوتية أو برامج إذاعية بالآتي :

١- الحصول على ترخيص بذلك من الوزير المختص مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه .

٢- إمساك دفاتر منتظمة تثبت فيها بيانات كل مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى وسنة تداوله .

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه.

وفى حالة العود تكون العقوبة للغرامة التى لا تقل عن عشرة ألف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه .

مادة ١٨٨ : يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا القانون .

الكتاب الرابع

الأصناف النباتية

مادة ١٨٩ : تتمتع بالحماية طبقاً لأحكام هذا القانون الأصناف النباتية المنبسطة فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج سواء تم التوصل إليها بطريقة بيولوجية أو غير بيولوجية وذلك متى قيدت فى السجل الخاص بالأصناف النباتية التى تمنح حق الحماية .

مادة ١٩٠ : ينشأ بقرار من رئيس مجلس الوزراء مكتب يسمى مكتب حماية الأصناف النباتية ويختص هذا المكتب بتلقى الطلبات المقدمة للحصول على حماية الأصناف النباتية وفحصها والبت فيها ومنح شهادة الحماية ، وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التى يحددها قرار الإنشاء .

مادة ١٩١ : مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة فى جمهورية مصر العربية ، يكون لكل شخص طبيعى أو اعتبارى من المصريين أو من الأجانب الذين ينتمون أو يقيمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقى وفعال لهم فى إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى

تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل ، أن يتمتع بالحماية المقررة في هذا الكتاب للأصناف النباتية .

مادة ١٩٢ : يشترط للتمتع بالحماية أن يكون الصنف متصفاً بالجدة والتميز والتجانس والثبات ولأن يحمل تسمية خاصة به .

ويكون الصنف جديداً إذا لم يتم مربي الصنف النباتي حتى تاريخ تقديم الطلب ببيع موالد الإكثار النباتي للصنف أو تداولها بنفسه أو بموافقته لأغراض الاستغلال ، ولا يفقد الصنف شرط الجدة إذا تم الطرح أو التداول في جمهورية مصر العربية لمدة لا تزيد عن سنة سابقة على تقديم الطلب . فإذا كان الطرح أو التداول قد تم في الخارج فيجب ألا تزيد المدة على ست سنوات بالنسبة للأشجار والأعشاب وألا تزيد عن أربع سنوات بالنسبة لغيرها من الحاصلات الزراعية ، كما لا يفقد الصنف شرط الجدة إذا تم بيعه أو منح حق استغلاله بموافقة المربي للغير قبل منحه حق الحماية .

ويكون الصنف متميزاً إذا أمكن تمييزه عن غيره من الأصناف المعروفة بصفة واحدة ظاهرة على الأكل مع احتفاظه بهذه الصفة عند إكثاره .

ويكون الصنف متجانساً إذا كان الاختلاف بين أفراده يقع في نطاق الحدود المسموح بها .

ويكون الصنف ثابتاً - عند تكرار زراعته - إذا لم تتغير خصائصه الأساسية بتكرار إكثاره لفترة تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ونمنح شهادة حق المربي لمستبطن الصنف النباتي الذي تتوافر فيه شروط الحماية سواء أكان المستبطن شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً .

مادة ١٩٣ : تكون مدة حماية الأصناف النباتية خمس وعشرين سنة بالنسبة للأشجار والأعشاب وعشرين سنة بالنسبة لغيرها من الحاصلات الزراعية .

ونبدأ مدة الحماية اعتباراً من تاريخ منحها .

ومسح ذلك بمنح الصنف المقدم عنه الطلب حماية مؤقتة تبدأ من تاريخ إيداع الطلب وتنتهى بنشر الإعلان عن قبول منح الحماية على أن يقتصر حق المربي - المنصوص عليه بالمادة (١٩٤) (من هذا القانون) - خلال هذه الفترة على الحق في التعويض العادل بمجرد منحه هذه الحماية ، بشرط أن يكون المربي قد وجه إخطاراً بإيداعه الطلب إلى من قام باستغلال الصنف النباتي قبل منحه الحماية .

مادة ١٩٤ : يتمتع من يحصل على شهادة حق المربي بحق استثنائي يدخل له الاستغلال التجاري للصنف النباتي المحمي بأى صورة من الصور ولا يجوز للغير إنتاج أو إكثار أو تداول أو بيع أو تسويق أو استيراد أو تصدير مواد الإكثار إلا بموافقة كتابية من المربي .

مادة ١٩٥ : لا تمنع الحماية الغير من القيام بالأعمال الآتية :

- ١- الأنشطة غير التجارية والاستخدام بغرض الإكثار الشخصى لمنتجات مادة الإكثار بواسطة المزارع على أرض في حيازته الخاصة .
- ٢- الأنشطة المتصلة بالتجارب وبأغراض البحث العلمى .
- ٣- أنشطة التربية والتهجين والانتخاب وغيرها والتي تستهدف استنباط أصناف جديدة .

٤- الأنشطة التي تتعلق بأغراض التعليم والتدريب .

٥- أنشطة الاستخدام والاستغلال التجارى والاستهلاك لمادة المحصول والمواد الأولية والوسيطات والمنتجات النهائية التى تصنع أو تستخرج من مادة المحصول بشكل مباشر أو غير مباشر سواء تمثلت مادة المحصول فى هيئة نبات كامل أو كانت جزءاً منه .

مادة ١٩٦ : بمنح مكتب حماية الأصناف النباتية ، بناء على عرض وزير الزراعة وبعد موافقة لجنة وزارية تشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء ،

تراخيص إجبارية باستخدام واستغلال الصنف المحمي دون موافقة المربي وذلك في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة ، وكذلك في حالات امتناع المربي عن إنتاج الصنف بمعرفته أو توفير مواد الإكثار للصنف المحمي أو رفضه منح حق استغلال الصنف للغير رغم مناسبة الشروط المعروضة عليه أو قيامه بالممارسات المضادة للتنافس .

ويستحق المربي تعويضا عادلا مقابل منح الغير حق الغير في استخدام واستغلال الصنف خلال مدة الترخيص الإجبارى وتراعى في تقدير التعويض القيمة الاقتصادية لهذا الصنف .

مادة ١٧٩ : يجب على المرخص له تطبيقا لأحكام المادة (١٩٦) من هذا القانون أن يلتزم بشروط الترخيص الإجبارى ، ولا يجوز له التنازل عنه للغير أو المساس بالحقوق الأخرى للمربي أثناء مدة الترخيص .

وينتهى هذا الترخيص بانتهاء المدة المحددة له ويلغى إذا خالف المرخص له لأى شرط من شروط الترخيص .

مادة ١٩٨ : تستغذ حقوق المربي على مواد الصنف المحمي إذا طرحت للتداول بمعرفته أو بموافقته خارج جمهورية مصر العربية ، ويحق للغير فى هذه الحالة تداول أو بيع أو تسويق أو توزيع أو استيراد الصنف المحمي سواء فى هيئة مواد إكثار أو مواد محصول من نبات كامل أو أى جزء منه أو المنتجات المستخرجة أو المصنعة من المحصول أو غير ذلك من مكونات الذيات .

ويحق للمربي أن يمنع الغير من تصدير الصنف المحمي إذا كان التصدير يؤدي إلى إكثار الصنف فى بلد لا يتمتع الصنف فيه بالحماية . ومع ذلك لا يحق للمربي منع الغير من تصدير الصنف المحمي إلى أى دولة إذا كان الغرض منه هو الاستهلاك .

مادة ١٩٩ : لوزير الزراعة - بناء على توصية اللجنة الوزارية المشار إليها فى المادة (١٩٦) من هذا القانون - أن يقيد مباشرة المربى لكل أو بعض حقوقه المنصوص عليها فى هذا القانون بأى صورة من الصور بهدف تحقيق المصلحة العامة خاصة فى الأحوال الآتية :

- ١- إذا ظهر للصنف النباتى المحمى تأثير ضار على البيئة أو على سلامة التنوع البيولوجى فى جمهورية مصر العربية ، أو على القطاع الزراعى فيها ، أو على حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات .
- ٢- إذا ظهر للصنف النباتى المحمى تأثير اقتصادى أو اجتماعى ضار أو معوق للأنشطة الزراعية المحلية ، أو إذا ظهر له استخدام يتناقض مع قيم ومعتقدات المجتمع .

مادة ٢٠٠ : يلتزم المربى بالكشف عن المصدر الوراثى الذى اعتمد عليه لاستنباط الصنف النباتى الجديد ، ويشترط لتمتع الصنف النباتى الجديد بالحماية أن يكون المربى قد حصل على ذلك المصدر بطريق مشروع وفقاً للقانون المصرى .

ويمتد هذا الالتزام إلى المعلومات التراثية والخبرات التى تراكمت لدى الجماعات المحلية التى يكون المربى قد اعتمد عليها فى جهوده لاستنباط هذا الصنف النباتى الجديد .

وبالمثل يلتزم المربى الذى يتعامل مع الموارد الوراثية المصرية بهدف استنباط أصناف جديدة مشتقة منها بالحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة على هذا التعامل ، كما يتعهد باحترام المعارف التراثية المصرية كمصادر لما يكون قد توصل إليه من إنجازات استخدمت فيها تلك المعارف والخبرات ، ويكون ذلك بالإعلان عن المصدر المصرى الذى استفاد منه

ذلك المربي وباقتسام العوائد التي يحققها مع صاحب المصلحة ، وذلك على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وينشأ بوزارة الزراعة سجل لقيد الموارد الوراثية المصرية النباتية ، البرية والبلدية منها .

مادة ٢٠١ : يصدر مكتب حماية الأصناف النباتية شهادة حق المربي وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبعد أداء رسم تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسة آلاف جنيه .

ويتم النشر عن ذلك على نفقة صاحب الحق في جريدة شهرية يصدرها المكتب ، ويخطر من رفض طلبه بقرار للرفض وأسبابه ، ويكون لكل ذي شأن حق الاستئطام من قرار منح شهادة حق المربي أو رفض طلب حماية الصنف النباتي ، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر أو من تاريخ الإخطار على حسب الأحوال .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات الإخطار ونظر التظلم والبت فيه .

مادة ٢٠٢ : تلغى شهادة حق المربي وذلك في أحوال فقد الصنف لأحد للشروط الخاصة بمنحها أو في حالة منحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

ويكون إخطار ذي الشأن بهذا القرار بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وله أن يتظلم منه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار .

ويصدر وزير الزراعة قراراً بقواعد وإجراءات نظر التظلم والبت فيه .

مادة ٢٠٣ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أى قانون آخر يعاقب كل من يخالف عمدا أحكام هذا الكتاب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنة ، وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة التكاوى ومواد الإكثار المضبوطة .

مسادة ٢٠٤ : لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع وبناء على طلب كل ذى شأن ، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة ، وعلى وجه الخصوص :

١- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .

٢- إجراء حصر ووصف تفصيلي للمنتجات المخالفة والأدوات التي استخدمت أو تستخدم في ارتكاب الجريمة .

٣- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة في البند (٢) .

ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بئدب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة .

ويجب أن يرفع الطالب أصل للنزاع إلى المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له .

مسادة ٢٠٥ : لذوى الشأن التظلم من الأمر إلى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره أو إعلانه على حسب الأحوال ، ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاؤه كليا أو جزئيا ، ووفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٢٠٦ : يصدر وزير العدل بالاتفاق مع وزير الزراعة قرارا بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا الكتاب .

الباب الثاني

المذكرة الإيضاحية لمشروع

قانون حماية الملكية الفكرية

تشكل حقوق الملكية الفكرية لسمى صور حقوق الملكية على وجه الإطلاق. ويستندى هذا السمو من اتصال موضوع هذه الحقوق بأسمى ما يملكه الإنسان ، وهو العقل فى إبداعاته وتجلياته الفكرية .

ويرد حق الملكية الفكرية على النتائج الذهنية ليا كان نوعه ، كحق المؤلف فى مصنفاته العملية أو الأدبية أو الفنية ، وحق المخترع فى مخترعاته الصناعية كما يرد على قيمة من القيم التى تجتنب العملاء وتعتبر ثمرة للنشاط كالحق فى العلامة التجارية وثقة العملاء .

ويسبغ حق الملكية الفكرية على صاحبه الأبوة على نتاجه الذهني أو ثمرة نشاطه فيكون له تبعاً ذلك أن يحتكر استغلال هذه الثمرة أو ذلك النتاج .

وقد على التشريع الدولى بتنظيم حماية حقوق الملكية الفكرية ، فتولت الاتفاقيات الدولية^(١) فى هذا المضمار بداية من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (سنة ١٨٨٣) ، مروراً باتفاقية برن لحماية حق المؤلف (سنة ١٨٨٦) ، وانتهاء باتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية المعروفة اختصاراً بـ (TRIPS) كإحدى اتفاقيات جولة أورجواي (سنة ١٩٩٤) التى أسفرت عن إنشاء منظمة للتجارة العالمية، فضلاً عن عديد من الاتفاقيات الأخرى التى تقع فى الفترات اليبينة .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ١٤٥ وما بعدها .

ولم يكن المشرع المصري - في هذا النطاق - غائبا عن الساحة إذ أصدر التشريعات التي تكفل الحماية لكل حقوق الملكية الفكرية سواء الملكية الأدبية والفنية ، أو الملكية الصناعية متأثرا بالشرعية الدولية بادية بقانون العلامات والبيانات التجارية الصادر بالقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٩ ، مروراً بقانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية الصادر بالقانون رقم (١٣٢) لسنة ١٩٤٩ ، انتهاء بقانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم (٣٥٤) لسنة ١٩٥٤ .

وقد ظل هذا التأثير ذو الطابع الدولي ظاهراً في التشريعات المصرية بدلاً تعديلها لكثير من مرة لمواكبة ما استحدثت من اتفاقيات دولية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، لعل آخرها التعديل الأخير لقانون حماية حق المؤلف بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٤ .

فالمشرع المصري إذن - وبالبناء على ما تقدم - كان متابعاً لما يستجد على الساحة الدولية من اتفاقيات تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية ، معنياً بتطوير التشريع لمسايرة المستجدات في الاتفاقيات التي انضمت مصر إليها والمفاهيم بشأن الحقوق محل ما لم تنضم إليه من الاتفاقيات^(١) .

وإذا انضمت مصر إلى منظمة للتجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لسناتج جولة أوروغواي ومن بينها الملحق رقم (١ج) المتعلق باتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) فقد اتسعت مجالات حقوق الملكية الفكرية الواجبة الحماية ، فلم تعد تقتصر للزامات مصر في هذا الخصوص على المجالات التقليدية (حق المؤلف - العلامات التجارية - براءات الاختراع - الرسوم والنماذج الصناعية) والتي كانت تنظمها القوانين الأربعة المشار إليها ، بل أصبح لزاماً عليها أن تمد الحماية إلى مجالات جديدة تتمثل في الحقوق

المجاورة لحق المؤلف، والمؤشرات الجغرافية، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنها، والأصناف النباتية، فضلاً عما لحق المجالات التقليدية ذاتها من تطور كبير في مجال الحماية ولد التزامات جديدة يتعين الوفاء بها .

وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد فقد قامت الحاجة إلى مراجعة التشريعات الوطنية القائمة وتطويرها للوفاء بالالتزامات الدولية المشار إليها، وتوفير الحماية اللازمة للمجالات الجديدة التي يتعين أن تمتد إليها الحماية، وذلك كله وفق المعايير الدولية المستحدثة .

وقد اتبع المشرع المصري استجابة لكل ذلك - نهج إعداد تشريع موحد يعالج بين دفتيه جميع جوانب حماية حقوق الملكية الفكرية إيماناً بفائدة هذا النهج ومسايرة للعديد من التشريعات المقارنة في هذا المجال .

وقد جاء المشروع متضمناً أربعة كتب أساسية يعالج منها جانباً من جوانب حماية تلك الحقوق، وذلك على النمق الآتي :

الكتاب الأول : يعالج براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها وقد ضم المواد من (١) إلى (٦٣) .

الكتاب الثاني : ويتناول العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسومات والنماذج الصناعية وذلك في المواد من (٦٣) إلى (١٣٧) .

الكتاب الثالث : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ويشمل المواد من ١٣٨ إلى ١٨٧ .

الكتاب الرابع : وموضوعه الأصناف النباتية من (١٨٨) إلى (١٩٩) .

وذلك كل وفق تفصيل نورد أهم ملامحه فيما يلي .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد 'موسوعة الملكية الفكرية' ص ٥٥ وما بعدها .

الكتاب الأول

يعالج براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات
التخطيطية للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها
وتعالج هذه المسائل في ثلاثة أبواب تتمثل أحكامها الهامة فيما يأتي :

الباب الأول

براءات الاختراع ونماذج المنفعة

نصت المادة الأولى من المشروع على منح البراءة عن كل اختراع تتوفر فيه
الشروط التي بينها دون تمييز يستند إلى مكان الاختراع أو المجال التكنولوجي
الذي ينتمي إليه .

وقد توسعت الفقرة الثالثة في مفهوم الصناعة بحيث تشمل المنتجات الكيميائية
المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية ، والكائنات الدقيقة ، والعمليات
الميكروبيولوجية الدقيقة وغير البيولوجية لإنتاج النباتات والحيوانات ، والعمليات
البيولوجية لإنتاج النباتات، ويتأدى عن ذلك منح البراءة عن الاختراع التي تنتمي
إلى هذه المجالات بما يتوافق وحكم المادة (٢٨) من اتفاقية (التريبس) .

وقد منعت المادة الثانية من المشروع منح البراءة للاختراعات التالية :

- ١- الاختراعات التي يكون من شأن استغلالها الإخلال بالنظام العام أو الآداب أو
الأضرار الجسم بالبيئة أو الأضرار بحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات .
- ٢- الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات .
- ٣- طرق تشخيص وعلاج وجراحة الإنسان والحيوان .
- ٤- النباتات والحيوانات أياً كانت درجة ندرتها أو غرابتها وكذلك الطرق التي
تكون في أساسها بيولوجية لإنتاج الحيوانات .
- ٥- الأعضاء والأنسجة والخلايا الحية والحمض النووي والجينوم .

والجدير بالذكر أن قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الحالي يقصر منح منح البراءة على الاختراعات التي ينشأ عن استغلالها إخلال بالآداب العامة أو النظم العام وقد أضاف المشروع إلى ذلك سائر طوائف الاختراعات سالفة البيان واضعاً في الاعتبار الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة بنا تجيزه المادة ٧ ، ٨ من اتفاقية (الترييس) تحقيقاً للمصلحة العامة التي تقتضى استبعاد تلك الاختراعات من نطاق منح براءة الاختراع .

وعالجت المادة (٧) من مشروع القانون الاختراعات التي يتوصل إليها شخص في إطار علاقة عقدية مع آخر بحيث تكون جميع الحقوق المالية المترتبة على الاختراع لهذا الآخر ما لم يتفق على غير ذلك ، كما تناولت حكم الاختراعات التي يتوصل إليها العامل أو الموظف في نطاق رابطة العمل أو الاستخدام واقتاءها ، أو من خلال نشاط المنشأة وقد أقام النص نوعاً من التوازن بين حقوق العامل أو الموظف الذي توصل إلى الاختراع، وحقوق رب العمل فقرر حق العامل أو الموظف في البراءة أو التصرف فيها قبل إخطار صاحب العمل كتابة ، وجعل للأخير الحق في شراء البراءة أو استغلال الاختراع بمقابل عادل يحصل عليه العامل يراعى فيه على وجه الخصوص للعائد الاقتصادي للاختراع مع بقاء الاختراع منسوباً إلى المخترع في جميع الأحوال .

وحددت المادة (١٠) من المشروع مدة البراءة بعشرين سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة في مصر ، وهو الحد الأدنى للمدة الذي أوجبته المادة ٣٣ من اتفاقية (الترييس) ، ولم يغير المشروع بين طوائف الاختراعات فيما يتعلق بمدة الحماية ، على خلاف ما يقرره قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية الحالي الذي يميز بين مدة براءة الاختراعات المتعلقة بطريقة تصنيع المنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية وهي عشر سنوات غير قابلة للتجديد ، وبين غيرها من الاختراعات التي يجعل مدة براءتها خمس عشرة

سنة تقبل التجديد مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات . فهذا التمييز بين طوائف الاختراعات في مدة البراءة لم يعد جائزاً في ظل اتفاقية (الترييس) .

وقررت المادة (١١) من مشروع القانون حق مالك البراءة في منع الغير من استغلال الاختراعات بأية طريقة ، وأخذت بمبدأ استنفاد حق مالك البراءة في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع توزيع السلعة إذ قام بتسويق السلعة في أية دولة أو رخص للغير بذلك وهو ما يعرف بالاستنفاد الدولي وذلك لإتاحة توفير السلعة المشمولة بالحماية عن طريق البراءة في السوق المحلي بأقل الأسعار السائدة عالمياً عن طريق الاستيراد الموازي^(١) وأوردت الفقرة الثالثة من المادة (١١) قائمة بالأعمال التي لا تعتبر اعتداء على حق مالك البراءة آخذة في هذا الشأن بمنهج التوسع تحقيقاً للمصلحة العامة وبما لا يتعارض مع أحكام اتفاقية (الترييس) .

وأوجبت المادة (١٤) من مشروع القانون أن يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع يتضمن بياناً كاملاً عن موضوعه وعن أفضل أسلوب يمكن ذوى الخبرة من تنفيذه ، وأن يشتمل وصف الاختراع على العناصر الجديدة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ، وأن يرفق بالطلب رسم هنئسمى للاختراع عند الاقتضاء ، ويحقق الحكم بإفصاح طالب البراءة عن كل المعلومات والأسرار والمعارف الفنية المتعلقة بالاختراع وهو ما من شأنه أن يمكن الغير من تنفيذه عند انتهاء مدة البراءة ، ويحقق في الوقت ذاته إمكانية متابعة الإنجازات المتلاحقة في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي للاختراعات ودراسة العناصر الجديدة التي يقوم عليه هذا التقدم مما يسهم في مزيد من الابتكارات ويدفع حركة للتنمية الصناعية والتكنولوجية ، وإلى جانب ذلك فإن الإفصاح الكامل عن الاختراع ييسر للمرخص له ترخيصاً إجبارياً - في الحالات التي يحددها مشروع القانون - تنفيذ الاختراع .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول لعربية " ص ١٠٤ وما بعدها .

ولما كان وصف الاختراعات المتعلقة بالكائنات الدقيقة لا يحقق بمجرد الوقوف على أسرار الاختراع مهما تضمن من معلومات تفصيلية متعلقة به فقد أوجبت الفقرة الرابعة من المادة (١٤) - فى هذا النطاق - أن يودع طالب الحصول على البراءة مزرعة حية من الكائن الدقيق لدى الجهة التى نحددها لللائحة التنفيذية حتى يمكن للغير الحصول على كل أسرار الاختراع .

وتلتزم أحكام المادة ذاتها طالب البراءة بتقديم بيانات ومعلومات كاملة عن الطلبات التى سبق أن قدمها فى الخارج عن نفس الاختراع أو ما يتصل بموضوعه وكذلك البت فى هذه الطلبات .

وتأخذ المادة (١٨) من مشروع القانون بمبدأ الفحص للاختراع فتوجب على مكتب براءات الاختراع فحص طلب البراءة ومرفقاته للتحقيق من توافر الجدة ، والابتكار الذى يقتضى أن يمثل الاختراع خطوة إبداعية ، وكذلك القابلية للتطبيق الصناعى فإذا توافرت فى الاختراع هذه الشروط الموضوعية والشروط الشكلية المنصوص عليها فى المادتين ١٣ ، ١٤ من المشروع قام مكتب البراءات بالإعلان عن قبول طلب الحصول على البراءة فى جريدة براءات الاختراع بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويختلف هذا النظام اختلافاً جوهرياً عن النظام المعمول به طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الذى يقتصر الفحص على الجوانب الشكلية فى الطلب ولا يوجب على إدارة براءات الاختراع فحص للشروط الموضوعية للاختراع .

وتنص المادة (٢١) من المشروع حد أدنى للمدة التى يجب أن يستغرقها الفحص وهى سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة ، ولا تجيز الإعلان عن قبول الطلب قبل انقضائها ، وتنص على بقاء كل المعلومات المتعلقة بالاختراع سرية خلال تلك المدة .

وقد نظم المشروع فى المادتين (٢٥ و ٢٦) منه منح التراخيص الإجبارية باستغلال الاختراع وتكلفت المادة (٢٥) ببيان الحالات التى يجوز فيها لمكتب براءات الاختراع أن يمنح هذه التراخيص ببيان ، وقد سلك المشروع نهج التوسعة فى هذه الحالات بهدف تحقيق المصالح الوطنية مسترشداً فى ذلك بأحكام عديدة من التشريعات المقارنة أهمها نقتين الملكية للصناعة الفرنسى ، وقانون براءات الاختراع الكندى والقانون البرازيلى بشأن الملكية الصناعية الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٩٦ ، والقانون الأرجنتينى رقم ٤٨١/٢٤ والمعدل بالقانون رقم ٥٧٢/٥٤ والمنشور فى الجريدة الرسمية للأرجنتين فى ٢٢ مارس ١٩٩٦ ، وقد روعى فى هذا التوسع عدم الخروج على أحكام اتفاقية التريبس وباريس (تعديل استكهولم لسنة ١٩٦٧) .

وقد تناولت المادة (٢٦) الشروط الواجب مراعاتها عند إصدار الترخيص الإجبارى والالتزامات الملقاة على عاتق المرخص له والضمانات المقررة لصاحب البراءة وهى منقولة فى معظمها عن المادة (٣١) من اتفاقية (التريبس) .

وقد استحدث المشروع أحكام منح براءة نموذج المنفعة (المولد من ٣٠ حتى ٣٢) ولحل فى شأن ما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه البراءة فى المشروع إلى الأحكام الخاصة ببراءات الاختراع (المادة ٤١) ، وقد نصت المادة (٣٠) على منح براءات نموذج المنفعة عن كل إضافة فنية جديدة فى شكل أو تكوين وسائل أو أدوات أو عدد أو أجزائها ومنتجات أو مستحضرات أو طرق إنتاج محل ما تقدم ، وغير ذلك مما يستخدم فى الاستعمال الجارى .

ولجأت المادة ذاتها لمقدم طلب نموذج المنفعة ولمكتب براءات الاختراع - من تلقاء نفسه - تحويل طلب براءة نموذج المنفعة إلى براءة اختراع متى توافرت شروط الطلب الأخير .

وحددت المادة (٣١) مدة حماية نموذج المنفعة بمسبع سنوات غير قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ تقديم طلب براءة نموذج المنفعة إلى مكتب براءات الاختراع في مصر . وتناولت المادة (٣٢) من المشروع بالتأثيرات الأفعال التي تعد اعتداء على حقوق مالك براءة الاختراع أو براءة نموذج المنفعة ، وجعلت عقوبة ارتكاب أى فعل من هذه الأفعال الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع عدم الإخلال بحكم المادة (١١) التي بينت حالات استنفاد حق المالك البراءة في منع الغير من استيراد^(١) أو استخدام أو بيع أو توزيع السلعة ، وغلظت المادة (٣٣) العقوبة في حالة العودة بحيث لا تقل مدة الحبس عن ستة أشهر ويكون الحد الأدنى للغرامة خمسين ألف جنيه والحد الأقصى مائة ألف جنيه .

وأوجبت المادة ذاتها أن يقضى في جميع الأحوال بمصادرة الأشياء المقلدة محل الجريمة والأدوات التي استخدمت في التقليد ونشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

وبينت المادة (٣٤) الإجراءات التحفظية التي يجوز لصاحب براءة الاختراع أن يطلب من رئيس المحكمة المختصة إصدار أمر بها لحفظ المنتجات أو البضائع

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "موسعة الجمارك والاستيراد والتصدير" ٥٨ وما بعدها .

المدعى بتقليدها للمنتج الصادر عنه البراءة على النحو الذى يضمن بقائها بحالتها ووفاء بالسترالم الذى تفرضه أحكام اتفاقية الترييس . نظمت المادة (٣٥) من المشروع قواعد الإثبات فى الدعاوى المتعلقة ببراءة الطريقة الصناعية بما يخفف العبء على المدعى صاحب البراءة فأجازت للمحكمة إذا تَعذر عليه إثبات أن المنتج المطابق قد تم الحصول عليه بالاستخدام المباشر لطريقته المشمولة بالحماية رغم بذله جهداً معقولاً للكشف عن هذه الطريقة - أن تنقل عبء الإثبات إلى المدعى عليه فتأمره بأن يثبت أن الطريقة التى استخدمها فى تصنيع المنتج المطابق تختلف عن الطريقة المشمولة بالبراءة والمملوكة للمدعى ، وذلك كله فى إطار حماية حق المدعى عليه فى حماية أسرارهِ الصناعية والتجارية .

وأجازت المادة (٣٦) من المشروع للمحكمة الإدارية أو المدنية أو الجنائية المختصة بحسب الأحوال التصرف فى الأشياء المتحفظ عليه بالطريقة التى تحددها اللوفا بما يقضى به من الغرامات أو التعويضات وأن تأمر بإعدامها عند الاقتضاء ولوجبت على المحكمة - فى جميع الأحوال - أن تفصل فى أمر الأشياء المحجوز حتى فى حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر القصد الجنائى .

ونكفلت المادة (٣٧) من المشروع ببيان أحكام للتظلم من القرارات التى يصورها مكتب براءات الاختراع تطبيقاً لأحكام المشروع ، فنصت على تشكيل لجنة بقرار من الوزير المختص لنظر هذه التظلمات برئاسة مستشار بمحاكم الاستئناف أو من فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية وعضوية مستشار مساعد من مجلس الدولة وثلاثة من ذوى الخبرة .

وأحالست إلى اللانحة التنفيذية لتنظيم إجراءات عمل هذه اللجنة ، وبينت المدة التى يجب عليها البت فى التظلم خلالها ، وجعلت سلوك سبيل التظلم إلى هذه اللجنة شرطاً لقبول الدعوى أمام القضاء بشأن القرارات المشار إليها .

وقررت المادة (٣٨) حق مكتب براءات الاختراع فى الطعن فى القرار الصادر من تلك اللجنة أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المكتب بالقرار .

ولجأت المادة (٢٩) من المشروع لكل من قدم طلباً للحصول على براءة اختراع فى إحدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل مصر معاملة المثل ، أن يتقدم إلى مكتب براءات الاختراع فى مصر بطلب مماثل عن ذات الموضوع خلال السنة التالية لتقديمه للطلب فى الخارج ، ورتبت على ذلك الاعتداء فى تحديد الأولوية بتاريخ تقديم الطلب الأول فى البلد الأجنبى . وهذا الحكم مأخوذ من المادة (٤)^(١) من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (تتولى استكهولم لسنة ١٩٦٧) .

وتحقيقاً لامتثال نطاق الاستفادة بالأحكام المستحدثة فى المشروع نصت الفقرة الأولى من المادة (٤٢) على سريان أحكامه على الطلبات التى تم تقديمها لمكتب براءات الاختراع قبل تاريخ العمل بالقانون ولم تصدر بشأنها براءة وإجازات للطلاب تعديل طلبه بما يتفق وأحكام المشروع .

ولبلوغ ذات الغاية نصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على سريان مدة الحماية المقررة وهى عشرون سنة على براءات الاختراع التى لم تكن منتهى فى تاريخ العمل بالقانون .

ومواكبة لما نص عليه المشروع فى المادتين ٢ ، ٤ من مواد الإصدار تحقيقاً للاستفادة بفترة السماح المتاحة لبراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية الصيدلانية والكائنات الدقيقة استجابة للمصلحة القومية - فقد لوجبت المادة (٤٤) من المشروع على مكتب البراءات أن يتلقى طلبات براءات الاختراع الخاصة بتلك

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير " ص ١٠٤ وما بعدها .

المنتجات وهذه الكائنات التي قدمت اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٩٥ لحفظها خلال فترة السماح بحيث لا تبدأ إجراءات فحصها إلا بعد انتهاء تلك الفترة في أول يناير مسنة ٢٠٠٥ ميلادية على أن تحسب مدة الحماية المقررة لهذه الطائفة من الاختراعات - في حالة منح البراءة اعتباراً من تاريخ تقديم طلب البراءة وتستمر لما تبقى من هذه المدة .

واستكمالاً لهذا التنظيم أجازت المادة (٤٥) لمقدم طلب الحصول على البراءة أن يطلب من السلطة الحكومية المختصة منحة حقوقاً تسويقية استثنائية لمنتجه في مصر خلال فترة حفظ الطلب ويشترط لإمكان منح هذه الحقوق ما يأتي :

١- أن يكون المنتج ذاته قد نال براءة اختراع في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية.

٢- أن يكون قد سبق منح الطالب موافقة تسويقية في مصر وفي تلك الدولة كليهما بناء على طلب قدم منه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٩٥ .

٣- أن يقدم الطالب المستندات الدالة على سبق منحه الموافقة التسويقية المشار إليها^(١).

وتحدد الفقرة الثانية من المادة المذكورة النطاق الزمني لتمتع الطالب بالحقوق التسويقية لمنتجه التي توافق السلطة الحكومية المختصة على منحها له ، بحيث يستمر هذا التمتع إلى أن يبت مكتب براءات الاختراع المصري في طلب الحصول على البراءة ، ما لم تمض خمس سنوات من تاريخ الموافقة على منحه تلك الحقوق دون البت في طلب البراءة، وحينئذ تنقضي الحقوق التسويقية الاستثنائية بمضي هذه المدة .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "التطبيق على القانون المعنى" ص ٤١٠ وما بعدها .

الباب الثاني

التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة

تعتبر حماية التصميمات التخطيطية من المجالات الجديدة التي لم تكن محلاً لحماية قانونية في مصر من قبل أوجبها لضمام مصر إلى معاهدة واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة المعتمدة في ٢٦ مايو سنة ١٩٨٩ ، كذلك فقد تضمنت اتفاقية حماية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (التريبس) قسماً خاصاً بحماية التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ، ولا شك في أهمية إصباغ الحماية على هذه التصميمات لأنها تمثل العصب الرئيسي لصناعة تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الخدمات ، وتمثل الركيزة الأساسية لتطوير جميع الصناعات الأخرى . وقد روعى في إعداد مشروع أحكام حماية التصميمات التخطيطية توافقها مع اتفاقية (التريبس) ومعاهدة^(١) واشنطن المشار إليهما ، ولقد نظم المشروع هذه الأحكام من حيث الشروط الموضوعية التي يجب توافرها في التصميم التخطيطي حتى يمنح حماية قانونية وما يترتب على منح هذه الحماية والإجراءات الشكلية الخاصة بطلب هذا المنح وذلك وفقاً لما يأتي :

فقد عرفت المادة (٤٦) من المشروع الدائرة المتكاملة بأنها كل منتج ، في هيئته النهائية أو في هيئته الوسيطة ، يتضمن عناصر - أحدها على الأقل عنصراً نشطاً - مثبتة على قطعة من مادة وتشكل مع بعض الوصلات أو كلها كياناً متكاملًا يستهدف تحقيق وظيفة بأنه كل ترتيب ثلاثي الأبعاد معد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع وإصباغ الحماية على التخطيط للدوائر المتكاملة لشرط المشروع في المادة (٤٧) أن يكون التصميم التخطيطي للدائرة المتكاملة جديداً وعده كذلك متى كان يحتاج جهد فكري بذله صاحبه ، كما اعتبره جديداً إذا كان اقتران عناصر

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٧٨ وما بعدها .

الدائرة واتصالها ببعضها هو في ذاته جديداً على الرغم من أن هذه العناصر قد تكون شائعة لدى أرباب الفن الصناعي المعنى .

وبينت المادة (٤٨) التصميمات التي لا تتمتع بالحماية وهي : المفاهيم أو الطريقة أو للنظام الفني أو المعلومات المشرفة التي يشتمل عليها التصميم التخطيطي للدائرة المتكاملة .

وحدد المشروع في المادة (٤٩) مدة حماية التصميمات التخطيطية بعشر سنوات من تاريخ تقديم طلب التسجيل في مصر ، أو من تاريخ أو لاستغلال تجارى لها في مصر أو في الخارج - أى التاريخين أسبق - وبحيث تنقضى مدة الحماية في جميع الأحوال بمرور خمس عشرة سنة من تاريخ إعداد التصميم .

وأوضح المشروع في المادة (٥٠) من له الحق في طلب تسجيل التصميم التخطيطي للدائرة المتكاملة والجهة التي يقدم إليها الطلب والسجل الذي يقيد فيه والرسم الذي يودى ، وأحيل إلى اللائحة التنفيذية في بيان شروط وإجراءات القيد وتحديد الرسم في نطاق الحد الأقصى الذي بيّنه المشروع .

وكفالة للحماية المقررة للتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة أو جب المشروع في المادة (٥١) الحصول على تصريح م سبق من صاحب الحق في التصميم التخطيطي المحمي للقيام بأى من أعمال :

- نسخ التصميم التخطيطي بكامله أو أى جزء جديد منه سواء تم النسخ بإدماجه فى دائرة متكاملة أو بأى طريق آخر .

- استيراد أو بيع أو توزيع التصميم التخطيطي لأغراض التجارة سواء تم ذلك منفرداً أو مندمجاً فى دائرة متكاملة أو كان أحداً لمكونات المصلحة .

ومن ناحية أخرى أورد المشروع فى المادة (٥٢) الأعمال التى يجوز فيها لأى شخص طبيعى أو اعتبارى القيام بها بالنسبة للتصميم التخطيطي للدوائر المتكاملة وذلك بغير ترخيص من صاحب الحق ، كما أجاز المشروع فى المادة (٥٣) لمكتب

البراءات منح ترخيص جبارى باستخدام التصميم التخطيطى وفقاً لأحكام الترخيص الإيجابى لبراءات الاختراع المنصوص عليها فى المادتين (٢٥) و(٢٦) من المشروع .

ونصت المادة (٥٤) من المشروع على العقوبات المقررة لمخالفة أى من أحكام المادة (٥١) وهى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس الذى لا يقل عن ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .

وأحالت المادة (٥٥) فى شأن تنظيم الأمر بالإجراءات التحفظية ، ولتصرف فى الأشياء المتحفظ عليها ، وتحديد من لهم صفة للضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا الباب إلى المواد (٢٤) و(٢٦) و(٤٣) الواردة فى شأن براءات الاختراع ونماذج المنفعة .

الباب الثالث

المعلومات غير المفصح عنها

يتعرض مشروع القانون لمجال المعلومات المفصح عنها فى الباب الأول من هذا الكتاب ، الذى يتناول موضوع براءات الاختراع ، حيث يفرض مثلاً تفرض المادة (٢٩) من اتفاقية (التريبيس) على المتقدم بطلب لحماية اختراع ما أن يكشف أو يفصح عن موضوع اختراعه بتقديم وصف تفصيلى له على النحو الذى يمكن شخصاً منتمياً فى الفن الصناعى من تنفيذ الاختراع ، وإن يفصح أيضاً عن أفضل طريقة للتنفيذ ويعتبر الإفصاح ولحداً من أقدم وأهم الأركان التى يقوم عليها الفكر والممارسة فى حماية حقوق الملكية الصناعية من خلال براءات الاختراع لما للإفصاح من قيمة عملية تقتدر بالاعتبارات الأخلاقية وقد نصت على ضرورته اتفاقية سويس وكل قوانين براءات الاختراع فى كل الدول وفى مقابل هذا

الإفصاح فإن صاحب الملكية الصناعية ، المتضمنة في براءات الاختراع ، تترتب له حقوق استثنائية تستمر طوال مدة البراءة ، كما يتمتع بحماية لمالكه الصناعية تكفلها الدولة ، بما يتسنى من عقاب المعدى عليها أثناء فترة حمايتها .

وبتناول المشروع فى هذا الباب تنظيم المعلومات غير المفصح عنها وهى تختلف اختلافاً بيناً عن المعلومات المفصح عنها فى المفاهيم الأساسية ، وفيما يترتب عليها من مسؤوليات وحقوق الأطراف المتعاملة معها ، وفى دور الدولة لإزاءها .

وقد أوجب هذا التنظيم انضمام مصر إلى اتفاقية (الترييس) التى تعالج هذه المعلومات فى المادة (٣٩) من القسم السادس من وثيقتها . وقد تكفل المشروع بهذا التنظيم فى المواد من ٥٦ وحتى ٦٣ منه .

فلوردت المادة (٥٦) مفهوم المعلومات غير المفصح عنها طبقاً لأحكام المادة (٣٩) من اتفاقية (الترييس) ، ولوردت فى هذا الشأن أنها تشمل ما يلى :

١- المعلومات التى تتصف بالسرية : بمعنى أنها ، فى مجموعها أو فى التكوين الذى يضم مفرداتها ، ليست معروفة أو متداولة بشكل عام لدى المشتغلين بالفن الصناعى الذى تقع المعلومات فى نطاقه .

٢- المعلومات التى تستمد قيمتها التجارية من كونها سرية .

٣- المعلومات التى تعتمد فى سريتها على ما يتخذها القانونى من إجراءات فعالة للحفاظ عليها .

ونصت الفقرة الأولى من المادة (٥٧)^(١) على امتداد الحماية التى تقررها أحكام المشروع مدة عشر سنوات إلى المعلومات غير المفصح عنها التى كانت ثمرة جهود كبيرة والتى تقدم إلى الجهات المختصة بناء على طلبها للسماح بتسويق المنتجات الكيمائية الصيدلانية أو الزراعية ، التى تستخدم كيانات كيميائية جديدة ، لازمة

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "التعليق على القانون المبنى" ص ٤١٠ وما بعدها

للاختبارات الواجب إجراؤها للسماح بالتسويق .

والزمت الفقرة الثانية الجهات المختصة التي تتلقى المعلومات المشار إليها في الفقرة الأولى بحمايتها من الإفشاء وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تقديم المعلومات إليها أو من تاريخ انتهاء مدة السماح بالتسويق - على حسب الأحوال - أيهما أبعد .

وأجازت للقرة الثالثة من المادة ذاتها لتلك الجهات أن تكشف عن المعلومات التي تلقتها لضرورة تقتضيها حماية الجمهور ، وأن تستخدم المعلومات اللازمة للاختبار عند اختبار أو تقييم منتجات أخرى مشابهة دون أن يعتبر ذلك تعدياً على حقوق صاحب هذه المعاملات ، والهدف من هذه الإجازة الإفادة من وسائل التحليل والاختبار والتقييم لما فيها من مضامين علمية ذات قيمة في تحليل منتجات أخرى غير التي قدمت المعلومات لخدمتها هي توسعة في الانتفاع بالمعلومات تحقق مصلحة عامة ولا تتطوى في الوقت ذاته على أي استخدام فيه شبهة الاستغلال التجاري أو غير العادل .

وأقت المادة (٥٨) على عائق الحائز القانوني للمعلومات غير المفصح عنها بالتزام اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة عليها ومنع تعرضها للتداول بين غير المختصين وتنظيم التداول بين الملتزمين قانوناً بالحفاظ عليها وقررت مسؤوليتها عن تعدي الغير على هذه المعلومات ما لم يثبت أنه بذل في الحفاظ عليها جهداً كافياً ومعقولاً، وخولت هذا الحائز القانوني - في المقابل - حقوق منع الغير من التعدي على المعلومات غير المفصح عنها بأى من الأفعال التي تتناقض مع الممارسات التجارية الشريفة المنصوص عليها في المادة (٥٩) وحقه في اللجوء إلى القضاء في حالة ثبوت ارتكاب الغير لأى من هذه الأفعال .

وقد تكلفت المادة (٥٩) ببيان الأفعال المشار إليها ، وهو بيان مثال لا بيان حصر ، وقد اعتبرت تعدياً على المعلومات ما يترتب على هذه الأفعال من كشف لتلك

المعلومات أو حيازتها أو استخدامها بمعرفة الغير الذى لم يرخص له الحائز القانونى بذلك ، ثم عدلت المادة (٦٠) طائفة من الأفعال التى لا تعد من قبل الأعمال المتناقضة مع الممارسات التجارية^(١) الشريفة بمراعاة أن الحصول على المعلومات إنما يكون من المصادر العامة المتاحة أو من خلال الفحص والاختبار والتحليل للسعة المتداولة فى السوق أو نتيجة الجهود المستقلة للبحث العلمى والابتكار والاختراع والتعديل والتصين ، أو كانت تقع فى نطاق المعلومات المعروفة والمتاحة التى جرى تداولها بين المشتغلين بالفن الصناعى المعنى .

وقد أجازت المادة (٦١) لصاحب المعلومات غير المفصح عنها أن يتقدم إلى مكتب براءات الاختراع بطلب لإيداعها لديه ، وفى هذه الحالة تنطبق على المكتب المذكور - فى حدود مهمته - الأحكام الخاصة بالحائز للقانونى المنصوص عليها فى المادة (٥٨) وأحالت إلى اللائحة التنفيذية فى بيان الأحكام والقواعد الخاصة بتقديم الطلب وإيداع المعلومات وتحديد الرسم فى نطاق الحد الأقصى الذى وضعته المادة ، وكذلك مدة الإيداع وإجراءات تجديدها وما يتخذ فى شأن إنذار صاحب المعلومات بسحبها بعد انتهاء مدة إيداعها وإجراءات إتلافها فى حالة عدم حصول السحب .

وتكلفت المادة (٦٢) ببيان الأفعال المؤثمة فى نطاق المعلومات المحمية والعقوبات المقررة لها .

كما أحالت المادة (٦٣) فى شأن تنظيم الأمر بالإجراءات التحفظية والتصرف فى الأشياء المحتفظ عليها وتحديد من يكون لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا الباب إلى المواد (٣٤) و(٣٦) و(٤٣) الواردة فى شأن براءات الاختراع .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٥٠ وما بعدها.

الكتاب الثاني

العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية

والرسومات والنماذج الصناعية

الباب الأول

العلامات والبيانات التجارية

والمؤشرات الجغرافية

عنى المشروع بتنظيم أحكام العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية على نحو يتوافق مع أحكام اتفاقية جوانب للتجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (الترييس) وما أُلحلت إليه من أحكام اتفاقية باريس للملكية الصناعية .

وقد وردت أبرز أحكام المشروع فى هذا الخصوص على النحو التالى :

استجاب المشروع فى المادة (٦٤) لأحكام المادة (١٥) من اتفاقية (الترييس) فى تعريف العلامة التجارية من حيث إضافة مجموعة الألوان التى تتخذ شكلاً خاصاً ومميزاً إلى ما تشمله العلامة التجارية على وجه الخصوص ، فضلاً عن اشتراط المشروع أن تكون العلامة التجارية فى جميع الأحوال مما يدرك بالبصر .

وراعى المشروع فى المادة (٦٦) أحكام اتفاقية باريس من حيث الاعتداء باستعمال العلامة كقرينة على ملكيتها ، فأجاز لمن كان أسبق إلى استعمال العلامة ممن سجلت باسمه أن يطعن ببطلان التسجيل خلال الخمس سنوات التالية للتسجيل ، مع إجازة الطعن ببطلان تسجيل العلامة دون التقيد بأى مدة إذا اقترن التسجيل بسوء النية^(١) .

وأكسب المشروع فى المادة (٦٩) أحكام المادتين (١٦) ، (٢٠) من اتفاقية (الترييس) ، إذ نظمت لأول مرة الأحكام الخاصة بالعلامة المشهورة عالمياً وفى

(١) انظر د عبد الفتاح مراد "التعليق على القانون المبنى" ص ٤١٠ وما بعدها

مصر من حيث عدم اشتراط تسجيلها حتى يتمتع صاحبها بالحماية ، وأوجب المشروع على مصلحة التسجيل التجارى إن ترفض من تلقاء نفسها طلب تسجيل علامة مطابقة لعلامة مشهورة إذا كان يتضمن استخدام العلامة لتمييز منتجات تماثل تلك التى تستخدم العلامة المشهورة فى تمييزها اللهم إلا إذا قدم الطلب من صاحب العلامة المشهورة ، ونصت الفقرة الثانية من المادة ، ذاتها على سريان ذات الحكم على طلبات التسجيل التى تنصب على منتجات لا تماثل تلك التى تستخدم العلامة المشهورة مسجلة فى إحدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية وكان استخدامه العلامة غير المماثلة من شأنه أن يولد انطباعاً لدى الغير بوجود صلة بين صاحب العلامة المشهورة وتلك المنتجات ، وأن يؤدى هذا الاستخدام للعلامة المشهورة إلى إلحاق ضرر بصاحبها^(١) .

وعنى المشروع بتنظيم أحكام للعلامة الجماعية استجابة لأحكام المادة (٨) من اتفاقية باريس فنص فى المادة (٧٠) على أن العلامة الجماعية تستخدم لتمييز منتج تنتجه مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى كيان معين ولو كان لا يملك بذاته منشأة صناعية أو تجارية مع تحديد من له تقديم طلب تسجيل تلك العلامة بأنه ممثل هذا الكيان .

وعطى المشروع الحقوق والاستيراد الموازى فتضمنت المادة (٧٢) منه استفاد حق مالك العلامة فى منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع المنتجات التى تميزها العلامة إذا قام بتسويق هذه المنتجات فى أية دولة أرخص للغير بذلك .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٢٠٤ وما بعدها.

وعالج المشروع فى المادة (٧٦) مسألة تحديد الأولوية عند إيداع طلب تسجيل علامة فى أحد البلاد الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل مصر معاملة المثل ، فأجاز لمقدم هذا الطلب أو لمن ألت إليه حقوقه أن يتقدم خلال السنة لشهر التالية لتاريخ تقديم الطلب بطلب مماثل يتعلق بذات العلامة وينصب على ذات المنتجات التى شملها الطلب السابق المقدم فى البلد الأجنبى واعتد فى تحديد الأولوية فى هذه الحالة بتاريخ تقديم الطلب فى البلد الأجنبى ، وبذلك يكون المشروع قد واكب أحكام اتفاقية باريس .

وأجاز المشروع فى المادة (٨٨) نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها استقلالها عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللاتحة التنفيذية ، وفى ذلك يكون المشروع قد واكب أحكام اتفاقية^(١) (الترييس) .

ونص المشروع فى المادة (٩١) على أن مدة للحماية المترتبة على تسجيل العلامة سبع سنوات تمتد لمدة أو مدد مماثلة فتطابق بذلك مع أحكام المادة (١٨) من اتفاقية (الترييس).

كما أجاز المشروع فى المادة (٩٢) للمحكمة المختصة بناء على طلب كل ذى شأن أن تأمر بشطب تسجيل العلامة إذا ثبت لديه أنها لم تستعمل بصفة جدية - دون مسبرر تقرر - لمدة ثلاث سنوات متتالية ، وهو حكم يتماشى وأحكام المادة (١٩) من اتفاقية الترييس ويتفق مع فلسفة المشروع التى تولى استخدام العلامة أهمية كبيرة وتعتبره شرطاً لاستمرار تسجيلها .

وقد عالج المشروع فى المواد من (٩٦ إلى ١٠٠) أحكام عقد الترخيص

^(١) انظر د عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ١٠٠ وما بعدها

باستخدام العلامة وذلك لأول مرة في النظام القانوني المصري فجاءت نصوص هذه المسود مواكبة لأحكام عقد الترخيص باستخدام العلامة على نحو ما تعرفه اتفاقية باريس للملكية الصناعية فأجاز للمشروع في المادة ٩٦ لمالك العلامة أن يرخص لشخص أو أكثر طبيعياً كان هذا الشخص أو اعتبارياً باستخدام العلامة على كل أو بعض المنتجات المسجلة عنها العلامة مع إجازة استخدامه هو لها أيضاً إى إذا اتفق على غير ذلك مع ربط مدة الترخيص بالمدة المقررة لحماية العلامة المنصوص عليها فى المادة (١٩) من المشروع ، وحظر المشروع على مالك العلامة إنهاء عقد الترخيص أو عدم تجديده إلا لمسبب مشروع .

واشترط فى المادة (٩٧) أن يكون عقد الترخيص موثقاً أو مصدقاً على صحة التوقيعات عليه ، كما أوجب قيده فى سجل العلامة التجارية ورتب على هذا القيد حكماً يتمثل فى ألا يكون للترخيص أثر قبل الغير إلا بعد إجراء هذا القيد والنشر عنه^(١) .

ووضع فى المادة (٩٩) قاعدة عدم جواز أن يتضمن عقد لية شروط تقيد المرخص له بقيود غير ضرورية للحفاظ على الحقوق المترتبة على تسجيل العلامة ، بما مفاده جواز أن يتضمن عقد الترخيص شروطاً ضرورية للحفاظ على تلك الحقوق عددها المشروع على النحو التالى :

أ- تجديد مدة الترخيص باستخدام العلامة مع مراعاة حكم المادة (٩٦) فى فقرتها الثانية (مدة الترخيص باستخدام العلامة وفقاً لحكم المادة (٩١) ، وعدم جواز إنهاء عقد الترخيص أو عدم جواز إنهاء عقد الترخيص أو عدم تجديد إلا لمسبب مشروع).

ب- شروط معقولة تكفل مراقبة جودة المنتجات التى تميزها العلامة بشرط ألا

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "الاتفاقيات النولية الكبرى" ص ١٤٥ وما بعدها

يتعارض ذلك وحرية المرخص له في الإدارة والتشغيل .

ج- الشروط التي تكفل إلزام المرخص له بالامتناع عما من شأنه الإقلال من شأن المنتجات التي تميزها العلامة .

وقد عالج المشروع موضوع المؤشرات الجغرافية في المواد من (١٠٥ إلى ١١٣) فجاءت نصوصها مواكبة لأحكام المؤشرات الجغرافية على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاقية (التريبس) (المواد من ٢٢ إلى ٢٤) واتفاقية باريس فنصت المادة ١٠٥ على أن المؤشرات الجغرافية هي التي تحدد منشأ سلعة ما في منطقة أو جهة في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أو تعامل مصر معاملة المثل متى كانت النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة والمؤثرة في ترويجها راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي ، واشترط حكم هذه المادة لحماية هذه للمؤشرات أن تكون قد اكتسبت الحماية في بلد المنشأ .

وحظر المشروع في المواد ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ الممارسات التي من شأنها تضليل الجمهور أو الإيحاء بطريقة تضلل بشأن المنشأ الحقيقي للسلعة ما أن يضع على للمنتجات التي ينتجها مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت في الجهة ذات الشهرة الخاصة (المادة ١٠٦ ، كما حظر استخدام أية وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توصي بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت في منطقة جغرافية على خلاف المنشأ الحقيقي لها (المادة ١٠٧) ، وحظر أيضاً على منتج سلعة في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاجها أن يضع جغرافياً على ما ينتجه من سلع شبيهة في مناطق أخرى يكون من شأنها أن توحي بأنها منتجة في الجهة المشار إليها المادة (١٠٨) .

ولاحر المشروع في المادة (١٠٩) إطلاق أسماء جغرافية على منتجات أصبحت تدل في الاصطلاح التجاري بصورة أساسية على جنس المنتج دون المنشأ

الجغرافى له ، ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك عبارة (كولونيا) التى تطلق على الرائحة العطرية ولتى بحسب الأصل تدل على مقاطعة (كولونيا) فى ألمانيا .

وفىما يتعلق بتسجيل العلامة للتجارية التى تشتمل على مؤشر جغرافى فقد عالج المشروع ذلك كله فى المولد من (١١٠ حتى ١١٣) فاشتراط لتسجيل تلك العلامة أن يكون إنتاج السلعة بصفة مستمرة بمعرفة طالب التسجيل فى المنطقة الجغرافية ذات الشهرة الخاصة (المادة ١١٠) وأجاز تسجيلها إذا كان الحق فيها قد اكتسب من خلال استعمالها بحسن نية قبل تاريخ العمل بالقانون ، أو قبل منح المؤشر الجغرافى الحماية فى بلد المنشأ (المادة ١١٢) .

وأجاز المشروع لكل ذى مصلحة أن يرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة بطلب منع استخدام أى مؤشر جغرافى لم تتضمنه علامة تجارية مسجلة إذا كان من شأن هذا الاستخدام تضليل الجمهور بشأن المنشأ الحقيقى للسلعة مع تحديد تلك المحكمة بأنها تلك التى يقع فى دائرتها مكان استخدام المؤشر الجغرافى (المادة ١١٣) .

ومن أجل إنفاذ فعال لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالعلامة التجارية والمؤشرات الجغرافية على نحو ما تشترطه اتفاقية الترييس فى المادة ٦١ فقد أورد المشروع فى المولد من (١٤ حتى ١١٩) الأحكام الكفيلة بتحقيق هذا الإنفاذ سواء على صعيد العقوبات (المادتان ١١٤ ، ١١٥) بما منه من عقوبات مقيدة للحرية أو غرامات تصل إلى خمسين ألف جنيه والمصادرة الوجوبية فضلا عن الغلق الاختيارى ، أو على صعيد الإجراءات التحفظية (المادتان ١١٦ ، ١١٧) إذ أجاز المشروع لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع بناء على عريضة أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية ولتى تصل إلى حد توقيف الحجز على الآلات والأدوات التى تستخدم أو تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة والمنتجات والبضائع أو عناوين المحال أو الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما

توضع عليه العلامة أو البيان أو المؤشر الجغرافى موضوع الجريمة وكذا البضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها .

وفتح المشروع فى المادة (١١٧) طريق التظلم أمام من صدر ضده الأمر وذلك إلى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره الذى له أن يؤيد أو يلغيه كلياً أو جزئياً وغير خاف فى أن تقرير هذا الطريق تيسير كبير إذ يتيح للمتظلم طريقاً ميسراً لعرض تظلمه على القاضى مصدر الأمر المتظلم منه وفى ذلك خروج على القواعد العامة للأوامر على العرقض .

وفى إطار تفعيل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لأجاز المشروع فى المادة ١١٨ منه للمحكمة فى أية دعوى مندية أو جنائية أن تحكم ببيع المحجوزات أو ما سوف يحجز لاحقاً واستتزال ثمنها من التعويضات^(١) أو الغرامات كما أجاز لها أن تأمر بالتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها مناسبة ، وخولها كذلك الأمر بإتلاف العلامات المخالفة ، والمنتجات وغيرها مما يحمل تلك العلامة أو يحمل بيانات أو مؤشرات جغرافية مخالفة ، وكذا إتلاف الآلات والأنوات التى استعملت بصفة خاصة فى ارتكاب الجريمة ، مع جواز الأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

وخول المشروع المحكمة الأمر بكل أو بعض ما سبق فى حالة الحكم بالإبراء .

الباب الثامن

الرسومات والنماذج الصناعية

قنن المشروع أحكام اتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (التريبس) وما أحالت إليه من أحكام اتفاقية باريس للملكية الصناعية بشأن الرسومات والنماذج الصناعية، وذلك على النحو التالى :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التعليق على القانون المعنى " ص ١٠٠ وما بعدها .

اعتمد المشروع وصف (الجدة) و(القابلية للاستخدام الصناعي) كوصفين مميزين للرسم أو النموذج الصناعي محدداً أحوال فقد الرسم لوصف الجدة وذلك في المادتين (١٢٠) ، (١٢١) فقد وضعت المادة (١٢٠) معياراً لما يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً فاشتترطت أن يتخذ مظهراً مميزاً يتمم بالجدة والقابلية للاستخدام الصناعي ، وعددت المادة (١٢١) حالات فقد الرسم أو النموذج لوصف الجدة فنصت على حالتين هما :

١- عرض الرسم أو النموذج على الجمهور أو وصفه أو عرض استخداماته قبل تاريخ طلب التسجيل مستثنية من ذلك :

أ- أن يتم ما تقدم بعد تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج في دولة عضو بمنظمة التجارة العالمية أو تعامل مصر معاملة المثل .

ب- إذا تم العرض في أحد المعارض الوطنية أو الدولية .

ج- إذا نُشر عن الرسم أو النموذج في أحد المؤتمرات والدوريات ، واشترطت لذلك كله أن يتم خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر سابقة على إيداع طلب التسجيل في مصر^(١) .

٢- أن يشمل على اختلافات غير جوهرية بالنسبة لرسم أو نموذج سابق أو أن يخصص لنوع آخر من المنتجات غير ما خصص له في الرسم أو النموذج السابق تسجيله .

وقد حظرت المادة (١٢٤) من المشروع تسجيل أى رسم أو نموذج صناعى إذا :

أ- استلزمته عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية للمنتج .

ب- تضمن شعارات أو رموزاً دينية أو أختاماً أو أعلاماً خاصة بمصر أو بالدول الأجنبية ، أو الذى ينشأ عن استخدامه إخلال بالنظام العام أو الآداب .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٢٠٤ وما بعدها.

كفلت المادة ذاتها نظاماً للتظلم فى أحوال رفض طلب التسجيل ، فأوجب على المصلحة فى جميع أحوال رفض هذا الطلب أن تخطر الطالب بقرار الرفض مسبباً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار به .

وانشأت المادة آلية لنظر هذا التظلم فنصت على أن تنظره لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة أحدهم من أعضاء مجلس الدولة ، وتأتحت للجنة أن تستعين بذوى الخبرة فى مجال عملها .

ونصت المادة ذاتها على أن تصدر اللجنة قرارها مسبباً خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديم التظلم ، وفتحت طريق الطعن على قرار اللجنة فحددت محكمة القضاء الإدارى محكمة لنظر الطعن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان به^(١) .

ولجازت المادة (١٢٥) من المشروع للمصلحة أن تكفل طالب التسجيل بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات التى تراها إعمالاً لحكم المادة (١٢٤) حتى يمكن تسجيل الرسم أو النموذج ، واعتبرت عدم قيام الطالب بهذا الإجراء تنزلاً عن طلبه .

واتأتحت للطالب طريقاً للتظلم من قرار المصلحة بشأن هذا التكليف وذلك أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٢٤) وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ، كما أتأتحت للطالب أن يتقدم من تلقاء نفسه بطلب للمصلحة لإجراء هذه التعديلات أو الاستيفاءات .

وكفلت المادة (١٢٦) من المشروع الحماية للرسم أو النموذج وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تقديم طلب التسجيل فى مصر ، وأجازت للمصلحة أن تجدد الحماية لمدة خمس سنوات أخرى بناء على طلب التجديد يتقدم به المالك خلال السنة الأخيرة من مدة العشر سنوات المنوه عنها ، فإذا انقضت الثلاثة أشهر التالية

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد : التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم ص ٥٨ وما بعدها .

لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون التقدم بطلب لتجديدها قامت المصلحة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .

وحددت المادة (١٢٧) من المشروع للحقوق المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج وأحوال استفاداً والاستثناءات عليها ، فنصت على أن هذه الحقوق تتمثل في الحق في استخدام الرسم أو النموذج وفي صنع أو بيع أو استيراد المنتجات المتخذة شكل هذا الرسم أو الرسم أو النموذج أو متضمنة له ، كما حددت أحوال استفاد هذه الحقوق فنصت على أنها تستنفذ إذا قام صاحب الرسم أو النموذج بتسويق المنتجات في أية دولة أو بالترخيص للغير بذلك . ونصت على الأعمال التي لا تعتبر اعتداء على هذه الحقوق وهي :

أ- أنشطة البحث العلمي .

ب- أغراض التعليم أو التريب .

ج- الأنشطة غير التجارية .

د- تصنيع أو بيع أجزاء من المنتجات المتخذة شكل الرسم أو النموذج وذلك بقصد إصلاحها مقابل أداء تعويض عادل .

هـ- أية استخدامات أخرى لا تتعارض بشكل غير معقول مع الاستغلال العادي للرسم أو النموذج المحمي ولا يضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب الرسم أو النموذج مع مراعاة المصالح المشروعة للغير .

وقد أجازت المادة (١٢٩) ^(١) من المشروع - لدواعي المصلحة العامة وبقرار مسبب منح الغير ترخيصاً إجبارياً غير استثنائي باستخدام الرسم أو النموذج المحمي وذلك مقابل تعويض عادل لصاحبه .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "الاتفاقيات الدولية الكبرى" ص ١٤٥ وما بعدها

وقررت المادة (١٣٢) من المشروع حماية مؤقتة للرسم أو النموذج الذى يعرض فى المعارض الوطنية أو الدولية^(١) التى يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص ، وذلك حتى لا يكون عرضها مبرراً لافتقادها وصف الجودة .

وعالجت المادة (١٣٣) من المشروع مسألة شطب تسجيل الرسم أو النموذج الذى تم بدون وجه حق فأجازت للمصلحة ولكل ذى شأن أن يرفع الدعوى بذلك إلى محكمة القضاء الإدارى وأوجب على المصلحة شطب التسجيل متى قدم لها حكم واجب النفاذ بذلك .

وأفرد المشروع المواد (١٣٤ حتى ١٣٦) لمعالجة الأحكام الكفيلة بتوفير إنفاذ فعال لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالرسومات والنماذج الصناعية سواء على صعيد العقوبات (المادة ١٣٥) وهو ما لا يخرج عن التنظيم الذى وفره للمشروع فى ذات الخصوص فى مجال العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية .

الكتابات الثلاث

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

استحدث المشروع فى خصوص حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ما يأتى:
لورد المشروع فى المادة (١٣٨) قائمة تعريفات بالمصطلحات الأساسية المستخدمة فيه تجنب تكرارها فى المواد المتعلقة بها ويشار إلى أن معظم تلك المصطلحات كانت واردة بالفعل فى قانون حماية حق المؤلف الحالى ، ومن أهم المصطلحات المستحدثة القولكلور الوطنى والملك العام والنشر ومنتج المصنف السمعى أو السمعى البصرى وفنانو الأداء ومنتج التسجيلات الصوتية والتوصيل العلنى وهئية الإذاعة .

ونص المشروع فى المادة (١٤٠) على قاعدة عامة لوردها اتفاقية (ترتيبس) مفادها ألا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٩٨ وما بعدها

والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات ، ولو كان مجرداً عنها موصوفة أو موضحة أو مدرجة فى مصنف .

كذلك لا تشمل ما يلى :

أولاً : الوثائق الرسمية ، لى كانت لغتها الأصلية أو اللغة المنقولة إليها ، مثل نصوص القوانين ، واللوائح ، والقرارات ، والاتفاقيات الدولية ، والأحكام القضائية ، وأحكام المحكمين ، والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى .

ثانياً : أخبار الحوادث والوقائع الجارية التى تكون مجرد أخبار صحفية .

ومع ذلك تتمتع مجموعات ما تقدم بالحماية إذا تميز جمعها بالابتكار فى الترتيب أو بأى مجهود شخصى مدير بالحماية .

واعتبر المشروع فى المادة (١٤٦) إلى صور الحق الاستثنائى العالى للمؤلف الحق فى الإتاحة للجمهور بأية طريقة من الطرق بما فى ذلك إتاحتها عبر أجهزة الحاسب أو من خلال شبكات الإنترنت أو شبكات للمعلومات أو شبكات الاتصالات وغيرها من الوسائل التكنولوجية ، ونص المشروع على عدم انطباق الحق الاستثنائى فى التأجير على برنامج الحاسب إذا لم تكن هى المحل الأساسى له ، ولا على المصنفات السمعية والبصرية متى كان التأجير لا يؤدى إلى انتشار نسخها على نحو يلحق ضرراً مادياً بالحق الاستثنائى للمؤلف ، كما أضاف حق التتبع للمؤلف على أعمال للتصرف فى النسخة الأصلية لمصنفه الفنى بحيث يحصل على نسبة مئوية من الزيادة التى تحققت من كل عملية تصرف فى هذه النسخة لا تجاوز عشرة فى المائة من الزيادة .

وقد أكد المشروع فى المادة (١٤٨) على أن الأصل أن يحصل المؤلف على حقوقه المالية فى صورة نسبة مئوية من الأيرلا الناتج من الاستغلال وجعل الاستثناء أن يكون التعاقد على أساس مبلغ جزافى أو بالجمع بين الأساسيين النسبى والجزافى

وعالج المشروع لأول مرة مدة حماية أصحاب الحقوق المجاورة للمؤلف في المواد (١٥٣ وما بعدها) ، وهم فنانو الأداء ومنتجو التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة. وارتكز المشروع في مد الحماية إليهم إلى اتفاقية روما لعام ١٩٦٦ .

ونص المشروع في المادة (١٥٣ فقرة ثانية) على أن تبشر الوزارة المختصة (وزارة الثقافة) الحقوق الأدبية بعد تقضاء مدة الحقوق المالية للمؤلفين أو لفنانى الأداء ما دام لا يوجد وارث أو موصى له .

ورفع المشروع في المادة (١٥٨) مدة نقضاء حماية الحقوق المالية لمؤلف لتصبح سبعين سنة ميلادية تحسب من أول السنة الميلادية التالية لسنة وفاته .

وخص المشروع في المواد (١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦) فنانى الأداء ومنتجى التسجيلات الصوتية بمدة سبعين سنة لحماية حقوقهم المالية من أول سنة الأداء أو سنة التسجيل حسب الأحوال ، أما هيئات الإذاعة فتتمتع بالحماية مدة عشرين سنة فقط يبدأ حسابها من بداية سنة أول بث لبرامجها .

واستحدث المشروع في المادة (١٦٨) لأول مرة نظام التراخيص الإجبارية في مجال النسخ أو للترجمة أو النسخ والترجمة معاً ، وترك للائحة التنفيذية تحديد حالات وشروط منح التراخيص بما يتفق مع ملحق اتفاقية برن النافذة في مصر .

وأخذ المشروع في المادة (١٦٩) بمبدأ علم مفاده حق كل شخص في عمل نسخة وحيدة لاستخدامه الشخصى المحض ، وعطل هذا الحق بالنسبة لمصنفات العمارة والفنون الجميلة ، وأجاز تصوير نسخة وحيدة من المصنفات بواسطة دار للوثائق أو المحفوظات أو المكتبات التى لا تستهدف الربح بأية صورة من الصور ، وبشروط محددة .

كما أجاز عمليات النسخ المؤقت للمصنفات الذى يتم تبعاً أو أثناء البث الرقمى له وإنشاء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقمياً ، فى إطار التشريع العادى للأداة المستخدمة ممن له الحق فى ذلك .

واستحدثت المشروع فى المادة (١٧٩) جرائم جديدة مرتبطة باستخدام التقنيات الحديثة البث أو الاستقبال ، وهى جرائم حظر التصنيع أو الاستيراد بغرض البيع أو التاجير لأى جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور - ويندرج تحت الحظر الإزالة أو التعطيل أو التعييب بمسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور .

وأخيراً فقد استحدثت المشروع فى المادة (١٨٣) إنشاء سجل لقيد التصرفات الواردة على المصنفات والتسجيلات الصوتية والبرامج الإذاعية الخاضعة لأحكامه ، ليكون وسيلة عملية لضبط المعاملات المتعلقة بحقوق المؤلف وللحقوق المجاورة .

الكاتب الرابع

الأصناف النباتية

نص اتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) على ضرورة قيام الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بمنح براءة اختراع لكل اختراع يتم ابتكاره ، وتنص المادة السابعة والعشرون فقرة ٣ب على إمكانية قيام الدول الأعضاء باستثناء النباتات والحيوانات من منح براءات الاختراع والتي تطبق حالياً طبقاً للاتفاقية على الابتكارات فى مجال الأحياء الدقيقة والعمليات الحيوية وغير الحيوية والميكروبية المستخدمة فى الإنتاج النباتى أو الحيوانى أو أن يطبق كبديل لنظام براءات الاختراع فى مجال الإنتاج النباتى نظام آخر فعال وفريد ومميز Suits Generis لحماية الأصناف النباتية بحيث يتم تطبيق أحد البديلين أو كلاهما^(١) .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير " ص ١٠٤ وما بعدها .

ويتبنى ميثاق الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة UPOV والصادر في عام ١٩٩١ نظاماً خاصاً بحماية الأصناف النباتية يعتبر نظاماً محدوداً يغطي مادة إكثار الصنف فقط ويحقق التوازن بين المميزات التي تعطى للمزارع مستخدم للصنف المطلوب حمايته وبين الطلب مربى الصنف لاحتكار استغلاله ، بينما في حالة الحماية عن طريق منح براءات الاختراع فإن قاعدة الحماية أوسع بكثير وأكثر شمولاً واحتكارية بالإضافة إلى صعوبة تطبيق قواعد حماية الأصناف النباتية عن طريق براءات الاختراع ، وهذا ما دعا المشروع لتبني تطبيق النظام الخاص بحماية الأصناف وتفضيله على الحماية بنظام براءات الاختراع . وتتحصل أهم أحكام هذه المادة بهذا النظام الخاص فيما يلي :

نصت المادة (١٨٨) على أن تتمتع بالحماية الأصناف المستنبطة في مصر أو في الخارج سواء تم التوصل إليها بطريقة بيولوجية أو غير بيولوجية واشترطت ضرورة قيدها في السجل الخاص بالأصناف النباتية التي تمنح حق الحماية .

وقد تضمنت المادة (١٨٩) شروط تمنح الصنف النباتي بالحماية وتتمثل في أن يكون الصنف جديداً ومتميزاً ومتجانساً وثباتاً وأن يحمل الصنف تسمية خاصة به ، كما تكفلت المادة ذاتها ببيان مفهوم الجودة والتميز والتجانس والثبات ، ولوردت حالات لا يفقد فيها الصنف النباتي شرط الجودة رغم طرحه أو تداوله أو بيعه أو منح حق استغلاله .

وحددت المادة (١٩٠) مدة حماية الأصناف النباتية في كل من المحاصيل الحقلية والبستانية بعشرين سنة ، أما الأشجار والأعشاب فقد جعلت مدة حمايتها خمسة وعشرين سنة ، كما تكفلت ببيان قواعد من الحماية المؤقتة .

أما المادة (١٩١) فقد تناولت الحقوق التي تمنح لمن يحصل على شهادة حق مربى الصنف النباتي المحمي وقواعد ترخيصه للغير في استعمال واستغلال هذا الصنف.

وتحدد المادة (١٩٢) الأعمال التي لا تمنح الحماية قيام الغير بها وتضمن الأنشطة غير التجارية أو الأنشطة التي تتعلق بأغراض البحث العلمي والتربية والتجهيز والانتخاب وكذلك الأنشطة التي تتعلق بأغراض التعليم والتدريب .

وتعالج المادة (١٩٣) قواعد وبواعى منح الترخيص الإجبارى لاستخدام واستغلال المصنف المحمى دون موافقة المربى وذلك بقرار من وزير الزراعة ووفقاً للإجراءات والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويحرص المشروع على النص على استحقاق المربى تعويضاً عادلاً مقابل استخدام المصنف خلال مدة الترخيص .

وتحدد المادة (١٩٤) ولجبات المرخص له ترخيصاً إجبارياً ، وتنص على إلغاء الترخيص بانتهاء مدته أو بمخالفة أى من شروطه .

وتتناول المادة (١٩٥) الجهة المنوط بها للنظر فى طلبات منح حق المربى وهى لجنة حماية الأصناف النباتية التى تشكل بقرار من وزير الزراعة يبين فيه قواعد وإجراءات عملها ، كما تنص على إنشاء سجل لتقيد الأصناف وإصدار شهادة منح حق المربى ورسوم إصدار هذه الشهادة والنشر عن منح الحق وطريقة إخطار من رفض طلبه وقواعد التظلم من قرار منح حق المربى أو رفض الطلب .

وتتكفل المادة (١٩٦) ببيان قواعد وحالات إلغاء شهادة حق المربى وطريقة إخطار ذى الشأن بقرار الإلغاء وحق التظلم منه ، وتعهد إلى وزير الزراعة إصدار قرار بقواعد وإجراءات نظر التظلم والبت فيه .

وتشتمل المادة (١٩٧) على بيان عقوبات مخالفة أحكام هذا الكتاب والقرارات الصادرة تنفيذاً له وتشديد العقوبة فى حالة العود .

كما تنظم المادة (١٩٨) إصدار الأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية .

ومشروع القانون معروض للتفضل - فى حالة الموافقة - بالمسير فى إجراءات إصداره .

الكتاب الثاني

الأصول التشريعية للقوانين المكملة لقانون الملكية الفكرية^(١)

تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض في هذا الكتاب للأصول التشريعية للقوانين المكملة لقانون الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك في الأبواب التالية :

الكتاب الأول : القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية^(٢).

الكتاب الثاني : القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ و ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

الكتاب الثالث : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية .

(١) هذه القوانين ملغاة بمقتضى نص المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية وقد أوردناها لتعلق بعض الدعاوى المنظورة أمام القضاء بهذه القوانين التي تنظر في ظلها وبيان التطور التشريعي الذي أحدثه المشرع المصري على هذه القوانين وإتاحة الفرصة للباحثين للمقارنة بين القانون الجديد والقوانين الملغاة فضلاً عن أن المشرع قد أبقى على أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية فقلغى اعتبار من أول يناير سنة ٢٠٠٥ .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الفكرية " ص ٦٥ وما بعدها .

الباب الأول

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

الخاص بالعلامات والبيانات التجارية^(١)

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١^(٢) : فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، تعتبر علامات تجارية الأسماء المستخذة شكلا مميزا والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال واللمغات والأختام والتصاوير والنقوش البارزة وأية علامة أخرى أو أي مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم في تمييز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي أو استغلال للغابات أو لمستخرجات الأرض أو لية بضاعة للدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها أو للدلالة على تلبية خدمة من الخدمات .

مادة ٢ : يعد سجل بوزارة للتجارة والصناعة يسمى سجل العلامات التجارية.

مادة ٣ : يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون مواء ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .

(١) الوقائع المصرية في ١٣ يولية من ١٩٣٩ ، العدد ٦٩

(٢) المادة رقم (١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ ، الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ج) غير اعتيادي في ٦ مايو ١٩٥٦ .

مادة ٤ : للأشخاص الآتي ذكرهم حق تسجيل علاماتهم :

- ١- كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مصري الجنسية .
- ٢- كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر أو له فيها محل حقيقي .
- ٣- كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر ينتمي لبلاد تعامل مصر معاملة المثل أو يقيم بها أو له فيها محل حقيقي .
- ٤- الجمعيات أو جماعات لرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار التي تكون مؤسسة في مصر أو في إحدى البلاد المذكورة آنفاً إذا كان يمكن اعتبارها متمتعة بالأهلية المدنية .
- ٥- المصالح العامة .

مادة ٥ : لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتي :

- أ- العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست إلا للتسمية التي يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصور العادية لها .
- ب- كل تعبير أو رسم أو علامة مخلة بالأداب أو مخالفة للنظام العام .
- ج- الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو بإحدى البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ، وكذلك أي تقليد للشعارات .
- د- العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سائفة الذكر الخاصة براقبتها على البضائع أو ضمانها في حالة ما إذا كانت العلامة التجارية التي تشمل على تلك العلامات والدمغات يراد استخدامها في بضائع من نفس الجنس أو من جنس مماثل .
- هـ- العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية البحتة .
- و- رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة، وكذلك العلامات التي تكون تقليدا لها .

ز- الأسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبسا أيا كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها .

ح- صورة الغير أو شعاراته ما لم يوافق مقدما علي استعمالها .

ط- البيانات الخاصة بدرجات الشرف التي لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانونا .

ي- العلامات التي من شأنها أن تضلل الجمهور أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى ، وكذلك العلامات التي تحتوي علي بيان اسم تجاري وهمي أو مقلد أو مزور .

الباب الثاني

إجراءات التسجيل

مادة ٦ : يقدم طلب تسجيل العلامة إلي إدارة تسجيل العلامات التجارية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٧ : لا تسجل العلامة إلا عن فئة واحدة أو أكثر من فئات المنتجات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٨ : إذا طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات يرفض التسجيل إلي أن يقدم أحدهم تنازلا من المنازعين له مصدقا عليه أو حكما حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه^(١).

مادة ٩ : يجوز لإدارة تسجيل العلامات التجارية أن تفرض من القيود والتعديلات ما تري لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها علي وجه أدق تغاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم " ص ٥٤ وما بعدها .

وعلى الإدارة في حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط ، أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك .

وإذا لم يقم الطالب بتنفيذ ما فرضته الإدارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه .

مادة ١٠^(١) : يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من موظفي مجلس الدولة للفنيين وقرارات اللجنة نهائية إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون .

مادة ١١ : إذا أيدت اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشايتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن فئة واحدة منها فلا يجوز للطالب تسجيل علامته إلا بناء على حكم قضائي يصدر ضد صاحب التسجيل .

مادة ١٢ : يجب على إدارة التسجيل في حالة قبول العلامة الإشهار عنها بالكيفية المقررة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(١) المادة ١٠ مستبذلة بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ ، للجريدة الرسمية العدد ٧٥ مكرر في ١٧/٩/١٩٥٣ .

وكان النص قبل التعديل الآتي :

" يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم قضايا الحكومة وقرارات اللجنة نهائية إلا في الحال المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون " .

ملحوظة : نموذج التظلم المنصوص عليه بالمادة ١٠ بالصفحة رقم ٥٣ من هذا الكتاب .

ويجوز لصاحب الشأن أن يقدم للإدارة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية إخطارا كتابيا بمعارضته في تسجيل العلامة مشتملا علي أسباب المعارضة .

وعلي الإدارة أن تعلن طالب التسجيل بصورة من إخطار المعارضة . وعلي طالب التسجيل أن يقدم للإدارة في الميعاد الذي تقرره اللائحة التنفيذية ردا كتابيا علي هذه المعارضة مشتملا علي الأسباب ، وإذا لم يصل ذلك الرد للإدارة في الميعاد المذكور اعتبر طالب التسجيل متنازلا عن طلبه .

مادة ١٣ : قبل الفصل في المعارضة يتعين علي الإدارة سماع الطرفين أو أحدهما إذا طلب ذلك .

وتصدر الإدارة قرارا بقبول التسجيل أو رفضه ، وفي الحالة الأولى يجوز لها أن تقرر ما تراه لازما من الاشتراطات .

وقرار الإدارة بشأن المعارضة قابل للطعن أمام المحكمة الابتدائية^(١) في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

إذا رأت الإدارة أن المعارضة في تسجيل العلامة غير جدية جاز لها رغم الطعن في قرارها أن تصدر قرارا مسببا بالمسير في إجراءات التسجيل .

مادة ١٤ : يجوز لمالك علامة سبق تسجيلها أن يقدم في أي وقت طلبا إلي إدارة التسجيل لإدخال أية إضافة أو تعديل علي علامته لا تمس ذاتيتها معاصرا جوهريا ، ويصدر قرار الإدارة في ذلك وفقا للشروط الموضوعة للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية ويكون قابلا للطعن بالطرق ذاتها.

مادة ١٥ : يكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " إدارة المحاكم في مصر والدول العربية " ص ٨٩ وما بعدها .

ويجب إظهار التسجيل بالكيفية التي تقرها اللائحة للتنفيذية لهذا القانون .
مادة ١٦ : يعطي لمالك العلامة بمجرد إتمام تسجيلها شهادة تشمل البيانات
الآتية :

أولاً : الرقم المتتابع للعلامة .

ثانياً : تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل .

ثالثاً : الاسم التجاري ، أو اسم ولقب مالك العلامة ومحل إقامته وجنسيته .

رابعاً : صورة مطابقة للعلامة .

خامساً : بيان المنتجات أو البضائع المخصصة لها العلامة .

مادة ١٧ : لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .

الباب الثالث

انتقال ملكية العلامة ورهنها

مادة ١٨ : لا يجوز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو حجز عليها إلا مع
المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة في تمييز
منتجاته.

مادة ١٩ : يشتمل انتقال ملكية المحل التجاري أو مشروع الاستغلال
للعلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التي يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق
بالمحل أو المشروع ما لم يتفق علي غير ذلك .

وإذا نقلت ملكية المحل التجاري أو مشروع الاستغلال من غير العلامة جاز
لناقل الملكية الاستمرار في صناعة نفس المنتجات التي سجلت العلامة من
أجلها أو الاتجار فيها ما لم يتفق علي غير ذلك .

مادة ٢٠^(١) : لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع عليها لو رهنها حجة علي الغير إلا بعد التأشير بذلك في السجل وشهره بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع

التجديد والشطب

مادة ٢١ : مدة الحماية المترتبة علي تسجيل العلامة عشر سنوات ، ولصاحب الحق فيها أن يضمن استمرار الحماية لمدة جديدة إذا قدم طلبا بالتجديد في خلال السنة الأخيرة وفقا للأوضاع والشروط المنصوص عليها في المادة السابقة وهكذا في كل مدة .

وفي خلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية للقانونية تقوم إدارة التسجيل بإخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة حمايتها وترسل إليه الإخطار بالعنوان المقيد بالسجل ، فإذا انقضت الثلاثة أشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب هذه العلامة من السجل .

مادة ٢٢ : يجوز للمحكمة ، بناء علي طلب أي صاحب شأن ، أن تأمر بشطب التسجيل إذا ثبت لديها أن العلامة لم تستعمل بصفة جدية خمس سنوات متتالية إلا إذا قدم مالك العلامة ما يسوغ به عدم استعمالها .

مادة ٢٣ : إذا شطب تسجيل العلامة فلا يجوز أن يعاد تسجيلها لصالح الغير عن نفس المنتجات إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .

مادة ٢٤ : شطب التسجيل أو تجديده يجب إظهاره بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية .

^(١) مادة رقم (٢٠) محلاة بالقرار الجمهوري بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية العدد ٥٦ في ١٩٥٩/٣/٢١ .

مادة ٢٥ : مع عدم الإخلال بما جاء بالمادة الثالثة يكون لإدارة تسجيل العلامات ، ولكل صاحب شأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التي تكون قد سجلت بدون وجه حق . وتقوم الإدارة بشطب هذه العلامات متى قدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب الإدارة أو صاحب الشأن ، بإضافة أي بيان للسجل قد أغفل تكوينه به أو بحذف أو بتعديل أي بيان وارد بالسجل إذا كان قد دون به بدون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

الباب الخامس

البيانات التجارية

مادة ٢٦ : فيما يختص بتطبيق هذا القانون يعتبر بيانا تجاريا أي إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتي :

أ- عدد البضائع أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو طاققتها أو وزنها .

ب- الجهة أو البلاد التي صنعت فيها البضائع أو أنتجت .

ج- طريقة صنعها أو إنتاجها .

د- العناصر الدخلة في تركيبها .

هـ- اسم أو صفات المنتج أو للصانع .

و- جود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .

ز- الاسم أو الشكل الذي تعرف به بعض البضائع أو تقوم به عادة .

مادة ٢٧ : يجب أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعا على نفس المنتجات أم على المحال أو المخازن أو بها أو على عناوينها أو الأغلفة أو الفواتير أو لورق الخطابات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور .

مادة ٢٨ : لا يجوز وضع اسم للبائع^(١) أو عنوانه علي منتجات واردة من بلاد غير التي يحصل فيها البيع ما لم يكن مقترنا ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التي صنعت أو أنتجت فيها .

ولا يجوز للأشخاص المقيمين في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاج بعض المنتجات أو صنعها الذين يتجرون في منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى أن يضعوا عليها علاماتهم إذا كانت من شأنها أن تضلل الجمهور فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات حتى لو كانت للعلامات لا تشتمل علي أسماء هؤلاء الأشخاص أو عناوينهم ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع كل لبس .

مادة ٢٩ : لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التي يوجد له بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى ما لم يقترن هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة علي وجهه يمتنع معه كل لبس .

مادة ٣٠ : يجوز أن يطلق علي بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت ألفاظا عامة تكل في الاصطلاح التجاري^(٢) علي جنس الناتج لا علي مصدره ويستثنى من ذلك الأسماء الإقليمية للمنتجات النبيذية .

مادة ٣١ : لا يجوز ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أي نوع كان ، سواء أكانت اكتسبت في معارض أم مباريات أم منحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح العامة أو هيئات العلماء أو الجمعيات العلمية إلا بالنسبة للمنتجات التي تنطبق عليها هذه المميزات وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية للذين اكتسبوها أو لمن آلت إليهم

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الفكرية " ص ١٤٨ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " الجديد في شرح تشريعات الفض التجاري والصناعي والأغنية " ص ٨٥ وما بعدها .

حقوقهم ، ويجب أن يشتمل ذلك علي بيان صحيح بتاريخها ونوعها والمعارض أو للمباريات التي منحت فيها ..

ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين في عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التي منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ٣٢^(١) : إذا كان مقدار المنتجات أو مقياسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها جاز بقرار وزاري منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بهذا القرار الكيفية التي توضع بها البيانات علي المنتجات والإجراءات التي يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك ، علي أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية.

وتحدد بقرار وزاري الكيفية التي توضع بها البيانات علي المنتجات والإجراءات التي يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك علي أن تكتب البيانات باللغة العربية" .

(١) المادة ٣٢ معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، الجريدة الرسمية العدد ٨٨ مكرر غير اعتيادي في ١٩٥٤/١١/٤ وكان نصها قبل التعديل الآتي:
" إذا كان مقدار المنتجات أو مقياسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها جاز بمرسوم منع تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بقرار وزاري الكيفية التي توضع بها البيانات علي المنتجات والإجراءات التي يستعاض عنها عند عدم إمكان ذلك علي أن تكتب البيانات باللغة العربية .

الباب السادس

الجرائم والجزاءات

مادة ٣٣^(١) : يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد علي ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١- كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلي تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .

٢- كل من وضع بسوء القصد علي منتجاته علامة مملوكة لغيره .

٣- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

مادة ٣٤^(٢) : يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد علي مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١- كل من خالف أحكام المواد من (٢٧) إلي (٣٢) من هذا القانون .

٢- كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (و) و (ط) و (ي) من المادة الخامسة .

٣- كل من ذكر بغير حق علي علامته أو أورقه التجارية بياناً يؤدي إلي الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٣٥^(١) : يجوز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى منسية أو جنائية أو يستصدر بناء علي عريضة مشفوعة بشهادة

(١) - المادة ٣٣ معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه .

المادة ٣٣ قبل التعديل كالآتي :

" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي سنتين وبغرامة من عشرة جنيهات إلي ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط " .

(١) المادة ٣٤ معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه ، وكان نصها قبل التعديل : " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلي مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

رسمية دالة علي تسجيل - العلامة - أمراً من القاضي باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلي الأخص :

أ- عمل محضر حصر ووصف تفصيلي عن الآلات والأدوات التي تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة ، وكذلك البضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها .

ب- توقيع حجز علي الأشياء المذكورة في للبند السابق علي ألا يوقع الحجز عليها إلا بعد أن يقدم الطالب تأميناً يقدره القاضي تقديراً أولياً لتعويض المحجوز عليه عند الاقتضاء .

ويجوز بعد توقيع الحجز المنازعة في كفاية للتأمين التي قدمها الحاجز وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات ، ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضي نذب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في عملة .

(١) المادة ٣٥ معدلة بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ السابق الإشارة إليه وكان نصها .

مادة ٣٥ - يجوز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر - بناء علي عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة علي تسجيل العلامة - أمراً من القاضي باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلي الأخص حجز الآلات أو أية أدوات تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك المنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة .

ويجوز إجراء هذا الحجز عند استيراد البضائع من الخارج . ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضي نذب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في عمله وإلزام الطالب بتقديم كفالة .

وتعتبر الإجراءات الواردة في هذه المادة باطلة بحكم القانون ما لم تتبع في خلال ثمانية أيام عدا مواعيد المرافعة برفع دعوى مدنية أو جنائية علي من اتخذت بشأنه تلك الإجراءات .

وفي جميع الأحوال تعتبر الإجراءات التحفظية التي اتخذها مالك العلامة باطلة إذا لم يتبناها رفع دعوى مدنية أو جنائية علي من اتخذت ضده تلك الإجراءات وذلك خلال العشرة أيام التالية لصدور الأمر مع مراعاة مواعيد المسافة .

وللمدعى علي أن يعلن دعواه إلي الحاجز وإلي قلم كتاب المحكمة المودع لديها التأمين بطلب التأمين خلال ٩٠ يوما تبدأ من انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا لم يرفع الحاجز دعواه أو من تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة . وفي الحالتين لا يصرف التأمين للحاجز إلا بعد صدور الحكم النهائي في دعوى المحجوز^(١) علي أو بعد انقضاء الميعاد المقرر له دون رفعها ما لم يتضمن الحكم الصادر في دعوى الحاجز الفصل في موضوع التأمين .

مادة ٣٦ : يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو للتصرف فيها بآلية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر علي نفقة المحكوم عليه .

ويجوز لها كذلك أن تأمر بإتلاف العلامات غير القانونية وأن تأمر عند الاقتضاء بإتلاف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوانات المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التي تحمل تلك العلامة أو تحمل بيانات غير قانونية ، وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التي استعملت بصفة خاصة في عملية التزوير ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة - ثلاثة أجزاء " الجزء الثاني ص ٨٩ وما بعدها .

مادة ٣٦ مكرراً^(١) : في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ يجب الحكم علي المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وإغلاق المصنع أو المحل التجاري لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد علي ستة أشهر .

الطلب السابع

أحكام ختامية

مادة ٣٧ : الأشخاص والجمعيات سواء أكانت لهم صبغة صناعية أو تجارية أو لم تكن ، الذين يتولون مراقبة منتجات معينة أو فحصها فيما يختص بمصادرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو صفاتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى لها يجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص وذلك عندما يرى وزير التجارة والصناعة أن في الترخيص تحقيقاً لمصلحة عامة .

ويترتب على تسجيل مثل هذه العلامة بجميع الآثار المنصوص عليها في هذا القانون إلا أنه لا يجوز انتقال ملكيتها إلا بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣٨^(٢) : ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية الوقتية للعلامة التي تكون موضوعة على منتجات أو بضائع

(١) المادة ٣٦ مكرراً مضافاً بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه .

(٢) المادة ٣٨ معدلة بالقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ للجريدة الرسمية العدد ٨٩ مكرر في ١٩٥٣/١١/٥ .

وكان نص المادة ٣٨ قبل التعديل كالآتي :

ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية الوقتية اللازمة للعلامات التي تكون موضوعة على منتجات أو بضائع معروضة في المعارض الصناعية أو الزراعية التي تقام بمصر بشرط أن تكون العلامات متممة

معروضة ففى المعارض الأهلية أو للدولية التى تقام فى مصر أو فى أحد السبلات التى تعامل مصر معاملة المثل ويعين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره هذه المعارض .

مادة ٣٩ : العلامات التى تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون ويتم تسجيلها فى خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر ، فيما يختص بتطبيق المادة الثالثة ، أنها مسجلة منذ بدء سريان القانون .

على أن مدة العشر سنوات المنصوص عليها فى المادة (٢١) لا تبدأ إلا من تاريخ تقديم طلب التسجيل .

مادة ٤٠^(١) : يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص بالأخص على ما يأتى :

- ١- تنظم إدارة تسجيل العلامات التجارية وإسماك السجلات .
- ٢- الأوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .
- ٣- تقسيم جميع المنتجات - لغرض التسجيل - إلى فئات تبعاً لنوعها وجنسها .
- ٤- الأوضاع والشروط المتعلقة بالإشهار المنصوص عليه فى هذا القانون .
- ٥- الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات .
- ٦- تعريف الرسوم الخاصة بمختلف الأعمال والتأثيرات وبيان الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون عند الاقتضاء .

بالحماية فى بلادها الأصلية حتى ولو كانت المنتجات أو البضائع واردة من دول لم ترتبط معها مصر بمعاهدات فى هذا الخصوص " .

^(١) قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الصادر فى ١٢/٥/١٩٣٩ ووقع العدد ١٥٥ فى ١٢/٣١/١٩٣٩ .

مادة ٤٠ مكرراً^(١) : يكون للموظفين المذكورين بعد صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو المراسيم ، أو القرارات التي تصدر تنفيذاً له ، وهم :

- ١- مدير إدارة مكافحة الغش التجاري ، ووكيلها ، ومفتشوها ومساعدوهم .
- ٢- رؤساء مكاتب السجل التجاري ، أو من يقوم مقامهم .
- ٣- الموظفون الفنيون بمصلحة الصناعة .

مادة ٤١ : لكل مصري ولكل شخص مقيم بمصر وكذلك لكل جماعة مؤسسة في مصر أو يوجد مركز عملها في مصر ولكل مصلحة عامة حق المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة إليها إذا كانت أكثر رعاية من أحكام هذا القانون .

مادة ٤٢ : تلغى من قانون العقوبات^(٢) للمواد التي تخالف أحكام المادتين (٣٣) ، (٣٤) من هذا القانون .

مادة ٤٣ : على وزيرى للتجارة والصناعة ، والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة المنصوص عليها في المادة (٤٠) .

نأمر بأن ييصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؛

صدر بمرأى المنستره في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٩٥٨ (٩ يوليو سنة ١٩٣٩) .

(١) مادة ٤٠ مكرر مضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ الجريدة الرسمية العدد ١١٤ في ١٩٤٩/٨/٢٩ .

(٢) أنظر د . عبد الفتاح مراد " التعليق على قانون العقوبات " ص ٦١ وما بعدها .

الباب الثاني

قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

المعدل بالقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ و٤٧ لسنة ١٩٨١^(١)

الباب الأول

براءات الاختراع

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ : تمنح براءة الاختراع وفقا لأحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء أكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة لم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة^(٢).

مادة ٢ : لا تمنح براءة اختراع عما يأتى :

- أ - الاختراعات التي ينشأ عن استغلالها لإخلال بالأدب أو بالنظام العام .
- ب - الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق أو عمليات كيميائية خاصة

^(١) نشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ بالجريدة الرسمية للعدد ٢٦ فى ٦/٢٥/ ١٩٨١ .

^(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة مراد الجنائية للقواعد الفقهية التي قررتها محكمة النقض المصرية فى ٧٢ علما منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية عشرون جزءا " الجزء الثالث عشر ص ٣٢ وما بعدها .

ففي هذه الحالة الأخيرة لا تنصرف البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تنصرف إلى طريقة صنعها^(١).

مادة ٣ : لا يعتبر الاختراع جديدا كله أو جزء منه في الحالتين الآتيتين :

١- إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قد شُهر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أُنِيعت في مصر وكان الوصف أو الرسم الذي نشر من الوضوح بحيث

يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله^(٢) .

٢- إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من أُلِيت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه في المدة المنكورة .

مادة ٤ : يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى " سجل براءات الاختراع " تقيد فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له .

مادة ٥ : للأشخاص الآتي ذكرهم حق طلب براءات الاختراع :

١- المصريين .

٢- الأجانب الذين يقيمون في مصر ، أو الذين لهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية .

(١) الأحكام الخاصة ببراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية سوف تظل سارية حتى أول يناير سنة ٢٠٠٥ طبقا للمادة الثانية/ب من مواد إصدار القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الفكرية " ص ٨٧ وما بعدها .

٣- الأجانب الذين ينتمون إلى بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، لو يقيمون بذلك البلاد ، أو يكون لهم فيها محل حقيقي .

٤- الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو للتجار^(١) أو العمال التي تؤسس في مصر أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، متى كانت متمتعة بالشخصية للمعنوية .

٥- للمصالح العامة .

مادة ٦ : يكون الحق في البراءة للمخترع لو لمن ألت آلية حقوقه .

وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق في البراءة لهم جميعاً شركة وبالتساوى بينهم ، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك أما إذا كان قد توصل إلى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق في البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين .

مادة ٧ : إذا كلف شخص آخر للكشف عن اختراع معين فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التي يستحدثها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام متى كان الاختراع في نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام .

ويكرر اسم المخترع في البراءة وله أجره على اختراعه في جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحق في تعويض عادل ممن كلفه الكشف عن الاختراع أو من صاحب العمل .

مادة ٨ : في غير الأحوال الواردة في المادة السابقة ، وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصة الملحق بها المخترع ، يكون

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصري الجديد " ، ٩ : ١٠٠ بعدها .

لصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع ، أو شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع على أن يتم الاختيار في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الأخطار بمنح البراءة .

مادة ٩ : الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة الاختراع في خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة يعتبر كأنه قدم في خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، ويكون لكل من المخترع و صاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في المادتين السابقتين تبعاً للأحوال .

مادة ١٠ : تخول البراءة مالكيها دون غيره الحق في استغلال الاختراع بجميع الطرق .

مادة ١١ : لا يسرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعياً أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة ، فيكون له حق استغلال الاختراع لحاجات منشأته دون أن ينتقل هذا الحق مستقلاً عن المنشأة ذاتها.

مادة ١٢ : مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة - تبدأ من تاريخ طلب البراءة .

ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة وأن يثبت أن للاختراع أهمية خاصة وأنه لم يجن منه ثمرة تتناسب مع جهوده ونفقته .

والقرار الصادر من إدارة البراءات في شأن التجديد قابل للطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ويقدم الطعن بالشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي .

أما البراءات التي تمنح وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون ، فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد .

مادة ١٣ : يؤدي عند تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب التجديد رسم مقداره خمسون جنيها (٥٠ ج) .

كما يؤدي رسم سنوي ابتداء من السنة الثانية حتى انتهاء مدة البراءة طبقا للفتات المبينة بالجدول المرفق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص زيادة فئات الرسم المحددة بهذا القانون بما لا يجاوز ٥٠% من قيمتها .

ولا ترد هذه الرسوم بأية حالة^(١) .

مادة ١٤ : (فقرة أولى) إذا كان موضوع الاختراع إدخال تعديلات أو تحسينات أو

إضافات على اختراع سبق أن منحت عنه براءة ، جاز لصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقا لأحكام المادتين ١٥ ، ١٦ من هذا القانون براءة إضافية تنتهي مدتها بانتهاء مدة البراءة الأصلية و يؤدي عند تقديم الطلب رسم مقداره خمسة وعشرون جنيها (٢٥ ج)^(٢) .

وإذا ألغيت البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البراءة الإضافية تصبح لاغية . أما إذا ألغيت البراءة الأصلية لسبب آخر أو أبطلت فإن البراءة الإضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة وتصبح مستقلة عن البراءة الأصلية وتعتبر منتهية من تاريخ هذه البراءة .

مادة ١٤ (مكرر)^(٣) : يجوز للجهة المختصة ببراءات الاختراع بالنسبة لطالبي تسجيل الاختراعات من المصريين النظر في إعفائهم من كل أو

(١) محلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨١

(٢) محلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١

بعض الرسوم المستحقة لتسجيل طلباتهم . ويصدر الوزير المختص القرارات والضوابط المنظمة لذلك .

الفصل الثاني

إجراءات طلب البراءة

مادة ١٥ : يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن آلت إليه حقوقه إلى إدارة براءات الاختراع ، وفقا للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية . ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد .

مسألة ١٦ : يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع وطريقة استغلاله ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة ، التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفق بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء وذلك كله بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ : يجوز لطالب البراءة أن يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب.

مادة ١٨ : تفحص إدارة براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما يأتي:

- ١- أن الطلب المقدم وفقا لأحكام المادة ١٥ من هذا القانون .
- ٢- أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه^(١).
- ٣- أن العناصر المبتكرة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة محددة واضحة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قطاع الأعمال العام " ص ١٠٢ وما بعدها .

مادة ١٩ : لإدارة براءة الاختراع أن تكلف الطالب إجراء التعديلات التي تسمى وجوب إدخالها على الطلب وفقاً لأحكام المادة السابقة وذلك في ظرف المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا لم يقدم الطالب بهذا الإجراء اعتبر متنازلاً عن طلبه .

وللطالب أن يتظلم من قرار إدارة براءات الاختراع بشأن هذه التعديلات أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ، وذلك بالأوضاع وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية . وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي وغير قابل للطعن.

مادة ٢٠ : إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون قامت إدارة براءات الاختراع بالإعلان عن الطلب بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ : يجوز لكل ذي شأن أن يقدم لإدارة البراءات في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية إخطاراً كتابياً بمعارضته في إصدار البراءة ويجب أن يشتمل هذا الإخطار على أسباب المعارضة .

مادة ٢٢ : تفصل في المعارضة^(١) لجنة تشكل بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم للرأي في مجلس الدولة واللجنة أن تستعين برأي ذوي الخبرة من موظفي الحكومة أو غيرهم .

مادة ٢٣ : القرار الصادر من اللجنة في المعارضة يجوز الطعن فيه أمام محكمة للقضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة - ثلاثة أجزاء " الجزء الثاني ص ٣٥ وما بعدها .

إخطار صاحب الشأن به وتصل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٤ : منح البراءة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير التجارة والصناعة ويشهر هذا القرار بالكيفية التي تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ : إذا ظهر لإدارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشئون الدفاع أو أن له قيمة عسكرية ، فعليها أن تطلع وزارة الحربية^(١) والبحرية فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقة به .^(٢) ولوزير الحربية والبحرية أن يعارض في إعلان طلب البراءة إذا رأى فيه مساساً بشئون الدفاع ، وله وللسبب نفسه أن يعارض في نشر أو إعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع ، وذلك في ظرف شهر من تاريخ تقديم الطلب أو من تاريخ صدور القرار .

ولوزير الحربية والبحرية في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة في منح البراءة للطلب مقابل شراء الاختراع منه ، أو الاتفاق معه على استغلاله .

مادة ٢٦ : يجوز لطالب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم في أى وقت طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه ، مع بيان ماهية التعديل وأسبابه ، بشرط ألا يؤدي التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع .

وتتبع في شأن هذا الطلب نفس الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

مادة ٢٧ : لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله

(١) استبدلت عبارتي (وزارة الحربية) ، (وزير الحربية) بعبارتي (وزارة الدفاع) ، (وزير الدفاع) - وذلك بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩ - الجريدة الرسمية - العدد ٣٤ في ٢٧/٨/١٩٧٩ .

كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل ، وذلك بالكيفية المبينة في اللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث

انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

مادة ٢٨ : ينتقل بالميراث الحق في البراءة ، وجميع الحقوق المترتبة عليها . وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها أو بعضها ، بعوض وبغير عوض^(١) كما يجوز رهنها . ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، لا تنتقل ملكية البراءة ولا يكون رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات . ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة ورهنها بالأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٩ : يجوز للدائنين أن يحجزوا على براءات الاختراع الخاصة بمدينةهم وفقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات لحجز الأعيان المنقولة أو حجز ما للمدينين لدى الغير ، وتعفي إدارة البراءات من الأحكام المتعلقة بإقرار المحجوز لديه بما في ذمته قبل المحجوز عليه .

ويجب على الدائن أن يعلن الحجز ومحضر مرمي المزداد لإدارة البراءات للتأشير بهما في السجل . ولا يحتج بهما قبل الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير .

وينشر عن الحجز بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " للتطبيق على القانون المعني " ص ٣٠٠ .

الفصل الرابع

للترخيص الإجباري باستغلال الاختراعات

وتزرع ملكيتها للمنفعة العامة

مادة ٣٠ : إذا لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة أو عجز صاحبه عن استغلاله استغلالاً^(١) وافياً بحاجة البلاد وكذلك إذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل جاز لإدارة البراءات أن تمنح رخصة إجبارية باستغلال الاختراع لأي شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال أو علق تنازله على شروط مالية باهظة .

ويشترط لمنح للرخصة الإجبارية أن يكون طالبها قادراً على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق في تعويض مناسب . وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور عليه أن يقدم لها في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية رداً كتابياً على هذا الطلب وإذا لم يصل الرد في الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قراراً بقبول الطلب أو رفضه ولها أن تعلق للقبول على ما تراه من الشروط وقرار الإدارة قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

مادة ٣١ : إذا رأت إدارة براءات الاختراع برغم فوات المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن عدم استغلال الاختراع يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة صاحب البراءة جاز لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الأكمل .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ١٠٦ وما بعدها .

مادة ٣٢ : إذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام لاختراع آخر سبق منح براءة عنه جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع السابق وذلك إذا رفض مالكه الاتفاق على الاستغلال بشروط معقولة .

كما يجوز! على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع اللاحق إذا كان لاختراعه أهمية أكبر .

وبراعي فسي منح التراخيص وفي تقدير التعويض المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار إليها في المادة ٣٠ من هذا القانون .

وقرار الإدارة في هذا الشأن قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن .

مادة ٣٣ : يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو بالدفاع الوطني ويصح أن يكون ذلك شاملاً جميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم عنها ، كما يصح أن يكون مقصوراً على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة .

وفي هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق في تعويض عادل ، ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ ، ويكون السخط من قرارها أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، وفي ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان قرار اللجنة للمتظلم .

الفصل الخامس

انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

مادة ٣٤ : تنقضي الحقوق المترتبة على براءة الاختراع في الأحوال الآتية:

- ١- انقضاء مدة الحماية التى تخولها براءة الاختراع وفقا لنص المادة الثانية عشر من هذا القانون .
 - ٢- تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .
 - ٣- صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضى به بىطلان البراءة .
 - ٤- عدم دفع الرسوم المستحقة فى مدة سنة شهور من تاريخ استحقاقها .
- ويعلن عن البراءات المنتهية فى الأحوال السابقة بالكيفية التى تعينها اللائحة التنفيذية .
- مادة ٣٥ : لإدارة براءات الاختراع ولكل ذي شأن أن يطلب الى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة الحكم بىطلان البراءات التى تكون قد منحت مخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضى به .
- ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب إدارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذي الشأن بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بتعديل أى بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة أو بحذف أى بيان دون به بغير وجه حق .
- مادة ٣٦ : إذا لم يستغل الاختراع فى مصر فى السنتين التاليتين لمنح رخصة إجبارية به ، جاز لكل ذي شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه .

الباب الثاني

الرسوم والنماذج الصناعية

- مادة ٣٧ : فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بالوان أو بغير ألوان لاستخدامه فى الانتاج الصناعى بوسيلة آلية أو كيميائية .

مادة ٣٨ : يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى "سجل الرسوم والنماذج الصناعية" تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

مادة ٣٩ : يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون في مجموعها وحدة متجانسة .

مادة ٤٠ : لا يجوز رفض طلب التسجيل إلا لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المشار إليها في المادة السابقة .

ويجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٦ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة^(١) ، وهذا وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقرار الإدارة أو اللجنة .

مادة ٤١ : تعطى إدارة الرسوم والنماذج للطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

١- للرقم المتتابع للطلب وتاريخه .

٢- عدد الرسوم والنماذج التي يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .

٣- اسم المالك ولقبه وجنسيته ومحل إقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب إذا كان مستوفياً للاشتراطات القانونية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٧٨ وما بعدها .

يعلن التسجيل وفقاً للأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٤٢ : لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .

مادة ٤٣ : لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على الغير إلا بعد التأشير به في السجل ونشره بالكيفية التي تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٤ : مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل^(١) . ويمكن أن تستمر الحماية مدينتين جدينتين على التوالي إذا قدم مالك الرسم أو النموذج طلباً بالتجديد خلال السنة الأخيرة من كل مدة وذلك بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج للصناعية في خلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية بإخطار المالك كتابة بانتهاء المدة فإذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب التجديد ، قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .

مادة ٤٥ : يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشاً ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

مادة ٤٦ : تقوم إدارة الرسوم والنماذج للصناعية بشطب اسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج ، متى تقدم لها حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة قاض بهذا الشطب .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج بهذا الشطب من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب ذوى الشأن .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الشهر العقاري " ص ٦٢ وما بعدها .

مادة ٤٧ : شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وفقاً للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

لحكام مشتركة

الفصل الأول

الجرائم والجزاءات

مادة ٤٨ : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

- ١- كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقاً لهذا القانون .
- ٢- كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقاً لهذا القانون.

٣- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلاً في مصر .

٤- كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك ، بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً .

مادة ٤٩ : يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمراً باتخاذ الاجراءات التحفظية ، وخاصة إعداد وصف تفصيلي عن المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج لئلا ورودها وتحجز

هذه الاشياء عند الاقتضاء ، على ألا يوقع الحجز إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفي لتعويض المدعى عليه إذا ما ثبت أنه غير محق في دعواه .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الاجراءات قبل رفع أية دعوى إدارية أو جنائية ، ويجب عليه في هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الإدارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنسابة في ظرف ثمانية أيام - عدا مواعيد المسافة - من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا بطلت هذه الاجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الاجراءات بعريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الاجراءات ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في تنفيذه .

مادة ٥٠ : يجوز لمحكمة القضاء الإداري والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من الغرامات أو التعويضات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . كما أن لها أن تأمر بإتلافها عند الاقتضاء ولها أن تأمر بكل ما يبيح حتى في حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن القصد الجنائي^(١) .

ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥١ : تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع النش والتقليد جرائم متصلة في العود .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الفكرية " ص ٣٥٠ وما بعدها .

الفصل الثاني

أحكام ختامية

مادة ٥٢ : ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج للصناعية المعروضة في المعارض الأهلية أو الدولية التي تقام في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل .

ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة^(١).
مادة ٥٣ : إذا قدم طلب للحصول على براءة لاختراع في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ، يجوز لذي الشأن أو لمن آلت إليه حقوقه أن يقدم طلباً لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلاد الأجنبية .

ولاستثناء من حكم المادة لثلاثة من هذا القانون ، لا يؤثر في طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تقديم طلب آخر عنه في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويسري حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على أن تكون المدة ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلاد الأجنبية وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١ .

مادة ٥٤ : لا يخل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في وسائل النقل البري والبحري والجوي التابعة لأحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل وذلك في حالة وجودها في مصر بصفة مؤقتة أو عارضة .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصري الجديد " ص ٩٠ وما بعدها .

مادة ٥٥ : تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسومات والنماذج الصناعية التي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب تسجيل الرسم والنموذج في خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة في مدة للحماية التي تخولها أحكام هذا القانون^(١).

مادة ٥٦ : لا يجوز لموظفي "إدارة براءات الاختراع" أو "إدارة الرسوم والنماذج الصناعية" أن يقوموا بالذات أو بالواسطة بطلبات للحصول على براءات الاختراع أو بطلبات تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

مادة ٥٧ : يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يأتي :

١- تنظيماً إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وإمسك السجلات الخاصة بها .

٢- وضع الشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

٣- الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والإعلان المنصوص عليه في هذا القانون .

٤- الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وبمختلف الأعمال والتأشيرات .

مادة ٥٨ : يجوز لذوي الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة إليها إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

مادة ٥٩ : تلغي من قانون العقوبات الأحكام التي تخالف هذا القانون .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المنفى " ص ٨٧ وما بعدها .

مادة ٦٠ : على وزراء التجارة والصناعة والعمل والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة^(١) .

صدر في ١٦ أغسطس ١٩٤٩ ونشر في ١٩٤٩/٨/٢٥ .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح تشريعات الفتى " ص ٩٥٠ وما بعدها .

الباب الثالث

القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

بشأن حماية حق المؤلف^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش ، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٤ ، وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ : تسرى أحكام القانون المرافق لهذا على حماية حقوق المؤلف ويلغى كل ما كان مخالفا لأحكامه .

مادة ٢ : على وزراء العدل والدخلية والثقافة^(٢) كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤) .

(١) الوقائع المصرية (العدد ٤٩ مكرر غير اعتيادي) في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ .

(٢) استبدلت عبارة المعارف العمومية بعبارة الثقافة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ (الجريدة الرسمية - العدد رقم ٢٣ تابع في ١٩٩٢/٦/٤) .

الباب الأول

في المصنفات التي يحمي مؤلفوها

مادة ١ : يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفوا المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيضا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها .

ويعتبر مؤلفا للشخص الذي نشر المصنف منسوباً إليه سواء كان ذلك بنكر اسمه علي المصنف أو بأى طريقة أخرى إلا إذا قام الدليل علي عكس ذلك . ويسري هذا الحكم علي الاسم المستعار بشرط ألا يقوم أنفي شك في حقيقة شخصية المؤلف .

مادة ٢^(١) : تشمل الحماية المنصوص عليها في هذا القانون مؤلفي :

- المصنفات المكتوبة .
- المصنفات الدخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان والخز والنحت والعمارة .
- المصنفات التي تلقى شفويا ، كالمحاضرات والخطب والمواظ وما يماثلها .
- المصنفات التمثيلية والتمثيلية الموسيقية .
- المصنفات الموسيقية ، سواء اقترنت بالألفاظ ، أو لم تقترن بها .
- مصنفات التصوير المرئية والمصنفات السينمائية وما يماثلها من مصنفات ، يصدر بتحديد قرار من وزير الثقافة .
- الخرائط الجغرافية والمخطوطات (الرسم الكروكية) .
- المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا ، أو الطبوغرافيا ، أو العلوم .

(١) المادة ٢ مستبدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ المنشور بالجريدة الرسمية للعدد ٢٣ تابع للصادر في ١٩٩٢/٦/٤ .

- المصنفات التي تؤدي بحركات ، أو خطوات وتكون معدة ماديا للإخراج .
- المصنفات المتعلقة بالفنون للتطبيقية .

- المصنفات السمعية والسمعية البصرية التي تعد خصيصا لتذاع بواسطة الإذاعة السلكية ، أو اللاسلكية ، أو التلفزيون ، أو أجهزة عرض الأشرطة أو أية وسيلة تقنية أخرى .

- مصنفات الحاسب الآلي من برنامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة . (وتعتبر هذه المصنفات من المصنفات الأدبية)^(١) .

وتشمل الحماية ، مؤلفي المصنفات التي يكون التعبير عنها بالكتابة ، أو الصوت أو الرسم ، أو الحركة ، أو التصوير ، كما تشمل كذلك عنوان المصنف إذا كان متميزاً بطابع ابتكاري ولم يكن لفظاً جارياً للدلالة على موضوع المصنف .

مادة ٣ : يتمتع بالحماية من قام بترجمة المصنف إلى لغة أخرى أو بتحويله من لون من ألوان الأدب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر أو من قام بتلخيصه أو تحويله أو بتعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه بأي صورة تظهره في شكل جديد وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق مؤلف المصنف الأصلي .

علي أن حقوق مؤلف المصنف الفوتوغرافي لا يترتب عليها منع الغير من التقاط صور جديدة للشيء المصور ولو أخذت هذه الصور الجديدة من ذات المكان وبصفة في ذات الظروف التي أخذت فيها الصورة الأولى .

مادة ٤ : مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٩ لا تشمل الحماية :

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ تابع بتاريخ ٢١ أبريل عام ١٩٩٤ .

أولاً المجموعات التى تنظم مصنفات عدة كمختارات للشعر والنشر والموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المساس بحقوق مؤلف كل مصنف .

ثانياً : مجموعات المصنفات التى آلت على الملك العام .

ثالثاً : مجموعات الوثائق الرسمية كتصوص القوانين والمراسيم واللوائح والاتفاقات الدولية والأحكام القضائية وسائر الوثائق الرسمية . ومع ذلك تتمتع المجموعات سالفة الذكر بالحماية إذا كانت متميزة بسبب يرجع الى الابتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصي آخر يستحق الحماية .

الباب الثالث

فى حقوق المؤلف

الفصل الأول

أحكام عامة

حق المؤلف فى استغلال مصنفه مالياً

مادة ٥ : للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة هذا النشر. وله وحده الحق فى (استغلال مصنفه مالياً) ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق إلا بعد الحصول على (إذن كتابي) من صاحب حق الاستغلال المالى للمصنف الأصلي أو خلفائه ، ويتضمن الأذن طريقة ونوع ومدة الاستغلال^(١) .

مادة ٦ : يتضمن حق المؤلف فى الاستغلال :

أولاً : نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية :

(١) الفقرة الثانية من المادة رقم ٥ استبدلت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٣ تابع فى ١٩٩٢/٦/٤ .

التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقي أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الإذاعة اللاسلكية للكلم أو الصوت أو للصور أو العرض بواسطة الفانوس السحري أو السينما أو نقل الإذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها في مكان عام .

ثانياً : نقل المصنف إلي الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صورة منه تكون في متناول الجمهور ، سواء تم ذلك بطريقة الطباعة ، أو الرسم ، أو الحفر ، أو التصوير ، أو للصب في قوالب ، أو التسجيل ، أو النسخ ، أو التثبيت علي اسطوانات ، أو لشرطة مسموعة ، أو مرئية ، أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٧ : للمؤلف وحده إدخال ما يري من التعديل أو التحويل علي مصنفه وله وحده ، الحق في ترجمته إلي لغة أخرى .

ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئاً من ذلك أو أن يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها في المادة الثالثة إلا بإذن كتابي منه أو ممن يخلفه . ويتم تداول المصنف بعنوانه الأصلي ، أو ترجمته للمطابقة له ، ولا يجوز تعديل هذا العنوان أو تغييره إلا بموافقة كتابية من المؤلف أو ممن يخلفه .

مادة ٧ مكرراً : دون إدخال بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، يحظر علي كل من صاحب الحق ومن يزاول نشاط استغلال المصنفات السمعية أو السمعية البصرية ، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً ، إنتاج أو نسخ أو تصوير أو تسجيل أو تحويل أو عرض أو طرح للتداول أي من هذه المصنفات بأي طريقة إلا بعد الحصول علي ترخيص من وزارة الثقافة .

ويصدر قرار من وزير الثقافة بتعيين الجهة المختصة بمنح الترخيص وشروطه وإجراءاته والرسم المستحق علي إصداره ، أو تجديده بما لا يجاوز ألف جنية سنويا .

وتؤول حصيلة الرسم المشار إليه إلي صندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة^(١).

(مدة حق المؤلف في ترجمة مصنفه للغة الأجنبية أو العربية) .

مادة ٨ : تنتهى حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه إلى لغة أجنبية أخرى فى ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره فى مدى (خمس سنوات) من تاريخ أو نشر المصنف الأصى أو المترجم^(٢) .

مادة ٩ : للمؤلف وحده الحق فى أن ينسب إليه مصنفه وفى أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق وله كذلك أن يمنع أى حذف أو تغيير فى مصنفه .

على أنه إذا حصل الحذف أو التغيير فى ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق فى منعه إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على الترجمة معامس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية .

مادة ١٠ : لا يجوز الحجز على حق المؤلف وإنما يجوز الحجز على نسخ المصنف لذى تم نشره ولا يجوز الحجز على المصنفات التى يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها بل وفاته .

(١) المادة ٧ مكرر أضيفت بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " معجم مراد القانونى والاقتصادى والتجار . " ص ٥٦٨ وما بعدها .

مادة ١١ : ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع إيقاعه أو تمثيله أو القاءه في اجتماع عائلي أو في جمعية أو منتدى خاص أو مدرسة ما دام لا يحصل في نظير ذلك على رسم أو مقابل مالي .

ولموسيقى القوات العسكرية وغيرها من الفرق التابعة للدولة والأشخاص العامة الأخرى الحق في إيقاع المصنفات من غير أن تلزم بدفع أى مقابل عن حق المؤلف ما دام لا يحصل في نظير ذلك على رسم أو مقابل مالي .

مادة ١٢^(١) : لا يجوز للمؤلف الذي نشر مصنفه بإحدى الطرق المبينة بالمادة (٦) من هذا القانون أن يمنع أي شخص من عمل نسخة وحيدة من هذا المصنف (لاستعماله الشخصي) وكذلك المصنفات السمعية والسمعية البصرية إذا تم إذاعتها كاملة بالإذاعة أو عرضها بالتلفزيون .

مادة ١٣ : لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات والانتقاسات للتصيرة إذا قصد بها (النقد أو المناقشة أو الأخبار) ما دامت تشير إلى (المصنف اسم المؤلف) إذا كان معروفاً .

مادة ١٤ : لا يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة التي تنشر في الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون موافقة مؤلفيها .

ولكن يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنشر (مقتبساً أو مختصراً أو بياناً موجزاً) من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من مؤلفيها وبغير نقضاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القانون . ويجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تنشر الرأي العام في وقت معين ما دام لم يرد في الصحيفة ما يحظر النقل صراحة .

(١) معدلة بالقانون ٣٨ لسنة ٩٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٣ في ٩٢/٦/٤

٠ ولا تشمل الحماية المقررة في هذا القانون الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التي لها طبيعة الأخبار العادية ، ويجب دائماً في حالة النقل أو نشر اقتباس أو غيره مما ذكر بالفقرات السابقة ذكر المصدر بصفة واضحة واسم المؤلف إن كان قد وقع مؤلفه .

مادة ١٥ : يجوز دون إذن المؤلف أن ينشر ويذاع على سبيل الأخبار الخطب أو المحاضرات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلمية للهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعية العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية ما دامت هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث موجهة الى العامة .

ويجوز أيضاً دون إذن منه نشر ما يلقى من مرافعات قضائية علمية في حدود القانون .

مادة ١٦ : في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين يكون للمؤلف وحده الحق في نشر مجموعات خطبه ومقالاته .

مادة ١٧ : في الكتب الدراسية وفي كتب الأدب والتاريخ والعلوم والفنون يباح :

- أ- نقل مقتطفات قصيرة من المصنفات التي سبق نشرها .
 - ب- نقل المصنفات التي سبق نشرها في الفنون التخطيطية أو المجسمة أو الفوتوغرافية بشرط أن يقصر النقل على ما يلزم لتوضيح المکتوب .
- ويجب في جميع الأحوال أن يذكر بوضوح المصادر المنقول عنها وأسماء المؤلفين .

مادة ١٨ : بعد وفاة المؤلف يكون لورثته وحدهم الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المالي المنصوص عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ فإذا كان المصنف

عملاً مشتركاً وفقاً لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بلا وارث فإن نصيبه يؤول إلى المؤلفين المشتركين وخلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .
ومع ذلك يجوز للمؤلف أن يعين أشخاصاً بالذات من الورثة أو غيرهم ليكون لهم حقوق الاستغلال المالى المشار إليه فى الفقرة السابقة ولو جاوز المؤلف فى ذلك القدر الذى يجوز فيه الوصية .

مادة ١٩ : إذا مات المؤلف قبل أن يقرر نشر مصنفه انتقل حق تقرير النشر إلى من يخلفونه وفقاً لأحكام المادة السابقة .

ولهؤلاء وحدهم مباشرة حقوق المؤلف الأخرى المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٧ والمادة ٩ .

على أنه إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعيين موعد له أو بأى لمد آخر وجب تنفيذ ما أوصى به .

انقضاء حق المؤلف

مادة ٢٠ : مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ تنقضى حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ بمضى (خمسین عاماً) على وفاة المؤلف ، على أنه بالنسبة لمصنفات التصوير المرئية والمصنفات السمعية البصرية التى ليس لها طابع إنشائى وتقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلاً آلياً فتتقضى هذه الحقوق بمضى خمسة عشر عاماً ، تبدأ من تاريخ أول نشر للمصنف^(١) وتخصب هذه المدة من تاريخ النشر إذا كان صاحب الحق شخصاً معنوياً عاماً أو خاصاً .

مادة ٢١ : تبدأ مدة الحماية المبينة فى الفقرة الأولى من المادة السابقة بالنسبة للمصنفات التى تنشر غفلاً من اسم المؤلف أو مستعار من تاريخ

(١) الفقرة الأول من المادة ٢٠ استبدلت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ المنشورة بالجريدة الرسمية للعدد ٢٣ تبع الصادر فى ١٩٩٢/٦/٤ .

نشرها ما لم يكشف عن شخصيته خلالها فبدأ مدة الحماية من تاريخ الوفاة^(١).

مادة ٢٢ : تحسب مدة الحماية بالنسبة الى المصنفات التي تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف من تاريخ وفاته وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة العشرين من هذا القانون .

مادة ٢٣ : إذا لم يباشر الورثة أو من يخلف المؤلف الحقوق المنصوص عليها في المادتين ١٨ ، ١٩ ورأى وزير الثقافة أن (الصالح العام) يقتضى نشر المصنف فله أن يطلب الى خلف المؤلف نشره بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول .

فإذا انقضت ستة أشهر من تاريخ الطلب ولم يباشروا النشر فللوزير الحقوق المذكورة بعد استصدار أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية ويعوض خلف المؤلف في هذه الحالة تعويضاً عادلاً .

مادة ٢٤ : في الأحوال التي تبدأ فيها مدة الحماية محسوبة من تاريخ نشر المصنف وفقاً لأحكام هذا القانون يتخذ أول نشر للمصنف مبدأ لحساب المدة بغض النظر عن إعادة النشر إلا إذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الإعادة تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفاً جديداً . فإذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات كل جزء أو مجلد مصنفاً مستقلاً على حساب المدة .

الفصل الثاني

أحكام خاصة ببعض المصنفات

مادة ٢٥ : إذا اشترك عدة أشخاص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبر الجميع أصحاباً بالتساوى فيما

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الفكرية " ص ٨٥ وما بعدها .

بينهم إلا إذا اتفق على غير ذلك وفى هذه الحالة لا يجوز لأحدهم مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا باتفاق جميع المؤلفين المشتركين فإذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل فيه من اختصاص المحكمة الابتدائية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ من هذا القانون . ولكل من المشتركين فى التأليف الحق فى رفع الدعاوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف .

مادة ٢٦ : إذا كان اشتراك كل من المؤلفين تحت نوع مختلف من الفن فلكل منهم الحق فى استغلال الجزء الذى ساهم به على حده بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٧ : المصنف الجماعى هو المصنف الذى يشترك فى وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه ويندمج عمل المشتركين فيه فى الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حده . ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفاً ويكون له وحده الحق فى مباشرة حقوق المؤلف .

مادة ٢٨ : فى المصنفات التى تحمل اسماً مستعاراً أو لى لا تحمل اسم المؤلف يعتبر الناشر لها قد فوض من المؤلف فى مباشرة الحقوق المقررة فى هذا القانون ما لم ينصب المؤلف وكيلًا آخر أو يعلن شخصيته ويثبت صفته .

مادة ٢٩ : فى حالة الاشتراك فى تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقى وحده الحق فى الترخيص بالأداء العلنى للمصنف كله أو بتنفيذه أو بنشره أو بعمل نسخ منه مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشطر الأدبى ويكون لمؤلف الشطر الأدبى الحق فى نشر الشطر الخاص به

وحده على أنه لا يجوز له التصرف في هذا الشرط ليكون أساساً لمصنف موسيقى آخر ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٠ : فى المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفى الاستعراضات المصحوبة بموسيقى وفى جميع المصنفات المشابهة يكون لمؤلف الشرط غير الموسيقى الحق فى الترخيص بالأداء العلنى للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه أو بعمل نسخ منه ويكون لمؤلف الشرط للموسيقى حق التصرف فى الموسيقى وحدها بشرط ألا يستعمل فى مصنف مشابه للمصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣١ : يعتبر شريكاً فى تأليف المصنف السينمائى أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون .

أولاً : مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الإذاعى أو التلفزيون .

ثانياً : من قام بتحرير المصنف الأدبى الموجود بشكل يجعله ملائماً للفن السينمائى .

ثالثاً : مؤلف الحوار .

رابعاً : واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصاً للمصنف السينمائى .

خامساً : المخرج إذا بسط رقابة فعلية وقام بعمل إجبارى من الناحية الفكرية لتحقيق للمصنف السينمائى .

وإذا كان المصنف السينمائى أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون مبسطاً أو مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق مشتركاً فى المصنف الجديد .

مادة ٣٢ : لمؤلف السيناريو ولمن قام بتحرير المصنف الأدبى ولمؤلف الحوار والمخرج مجتمعين الحق فى عرض المصنف السينمائى أو المعد

للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون رغم معارضة^(١) واضع المصنف الأدبي الأصلي أو واضع الموسيقى وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المعارض المدنية على الاشتراك في التمثيل .

ولمؤلف الشطر الأدبي أو الشطر الموسيقى الحق في نشر مصنفه بطريقة أخرى غير السينما أو الإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٣ : إذا امتنع أحد المشتركين في تأليف مصنف سينمائي أو مصنف معد للإذاعة والتلفزيون عن القيام بآتمام ما يخصه من العمل فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى أنجزه وذلك مع عدم الإخلال بما للممتنع من حقوق مترتبة على اشتراكه فى التأليف .

مادة ٣٤ : يعتبر منتجاً للمصنف السينمائي أو الإذاعي أو التلفزيوني الشخص الذى يتولى تحقيق الشريط أو يتحمل مسؤولية هذا التحقيق ويضع فى متناول مؤلفى المصنف السينمائي أو الإذاعي أو التلفزيوني الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاج المصنف وتحقيق إخراجة .

ويعتبر المنتج دائماً ناشر المصنف السينمائي وتكون له كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه .

ويكون المنتج طول مدة استغلال الشريط المنفق عليها نائباً عن مؤلفي المصنفات الأدبية أو الموسيقى المقبضة كل ذلك ما لم يتفق على خلافه .

مادة ٣٥ : للهيئات الرسمية المنوط بها الإذاعة اللاسلكية الحق فى إذاعة المصنفات التى عرض أو توقع فى المسارح أو فى أى ترتيب الوسائل الفنية اللازمة لهذه الإذاعة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة - ثلاثة أجزاء " الجزء الثانى ص ٩٨ بعدما .

وعلى هذه الهيئات إذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعويض عادل للمؤلف أو لخلفه وللمستغل المكان الذى يذاع منه المصنف إذا كان لذلك مقتضى .

مادة ٣٦ : لا يحق لمن قام بعمل صورة أن يعرض أو ينشر أو يوزع أصل الصورة أو نسخاً منها دون إذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم ما لم يتفق على غير ذلك ولا يسرى هذا الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علناً أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عالمية أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام ومع ذلك لا يجوز فى الحالة المماثلة عرض صورة أو تداولها إذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذى تمثله أو بسمعته أو بوقاره .

والشخص الذى تمثله الصورة أن يأذن بنشرها فى الصحف والمجلات وغيرها من النشرات المماثلة حتى ولو لم يسمح بذلك المصور ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك وتسرى الأحكام على الصور لى كان الطريقة التى عملت بها من رسم أو حفر أو حفر أو وسيلة أخرى.

الفصل الثالث

نقل حقوق المؤلفين

مادة ٣٧ : للمؤلف أن ينقل إلى الغير كل أو بعض حقوق الاستغلال المبينة بالمواد ٥ ، ٦ ، ٧ من هذا القانون^(١).

ويشترط لتمام التصرف أن يكون (مكتوباً) وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه .

(١) الفترة الأولى من المادة رقم ٣٧ استبدلت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

وعلى المؤلف أن يمتنع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه .

مادة ٣٨ : يقع باطلاً كل تصرف فى الحقوق المنصوص عليها فى المواد ٥ (فقرة أولى) و ٧ (فقرة أولى) و ٩ من هذا القانون .

مادة ٣٩ : تصرف المؤلف فى حقوقه على المصنف سواء كان كاملاً أو جزئياً يجوز أن يكون على أساس مشاركة نسبية فى الإيراد الناتج منه الاستغلال أو بطريقة جزائية .

مادة ٤٠ : يعتبر باطلاً تصرف المؤلف فى مجموع انتاجه الفكرى المستقل .
مادة ٤١ : لا يترتب على التصرف فى النسخة الأصلية من المؤلف أى كان نوعه (نقل حقوق المؤلف) ولكن لا يجوز الزام من انتقلت إليه ملكية هذه النسخة بأن يمكن المؤلف من نسخها أو نقلها أو عرضها وذلك كله ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٤٢ : للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بحبس مصنفه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه رغم تصرفه فى حقوق الاستغلال المالى ويلزم المؤلف فى هذه الحالة أن يعرض مقدماً من ألت حقوق الاستغلال المالى إليه تعويضاً عادلاً يدفع فى غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم .

مادة ٤٣ : لرئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب المؤلف أو من يخلفه ويمقتضى أمر يصدر على عريضة أن يأمر بالاجراءات التالية بالنسبة لكل مصنف نشر أو عرض بدون إذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلفه بالمخالفة لأحكام المواد ٦،٧ (فقرة أولى) من القانون :

أولاً : إجراء وصف تفصيلي للمصنف .

ثانياً : وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته.

ثالثاً : توقيع الحجز علي المصنف الأصلي أو نسخة (كتاباً كانت أو صوراً أو رسومات أو فوتوغرافيات أو اسطوانات أو ألواحاً أو تماثيل أو غير ذلك) وكذلك علي المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون للمواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف .

رابعاً : إثبات الأداء العلني بالنسبة لإيقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف بين الجمهور ومنع استمرار العرض للقائم أو حظره مستقبلاً .

خامساً : حصر الإبراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خبير يندب لذلك أن اقتضى الحال وتوقيع الحجز علي هذا الإبراد في جميع الأحوال .

ولرئيس المحكمة الابتدائية في جميع الأحوال أن يأمر بندب خبير لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ وأن يفوض علي الطالب لإداع كفالة مناسبة .

ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلي المحكمة المختصة في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدور الأمر فإذا لم يرفع في هذا الميعاد زال كل أثر له .

مادة ٤٤ : يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة الأمر أو إلغائه كلياً أو جزئياً أو بتعين حارس النزاع مهمة إعادة نشر أو عرض صناعة أو استخراج نسخ للمصنف محل النزاع علي أن يودع الإبراد الناتج في خزانة المحكمة إلي أن يفصل في أصل النزاع من المحكمة المختصة .

مادة ٤٥ : يجوز للمحكمة المطروح أمامها أصل النزاع بناء علي طلب

المؤلف أو من يقوم مقامه أن تأمر باتلاف نسخ أو صور المصنف الذي نشر بوجع غير مشروع والمواد التي استعملت في نشره بشرط ألا تكون صالحة

لعمل آخر . ولها أن تأمر بتغيير معالم النسخ والصور والمواد أو جعلها غير صالحة للعمل وذلك كله علي نفقة الطرف المسئول علي أنه يجوز للمحكمة

إذا كان حق المؤلف بعد فترة نقل عن سنتين ابتداء من تاريخ صدور الحكم

وبشرط عم الإخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥ (ف) ، ٧ (ف أ) ، ٩ (ف أ) أن تستبدل الحكم بتثبيت الحجز التحفظي علي هذه الأشياء وفاء لما تقضي به للمؤلف من تعويضات بالحكم بإتلاف أو تغيير المعالم . وكذلك لا يجوز بإتلاف أو تغيير المعالم إذا كان النزاع المطروح خاصا بترجمة مصنف إلي اللغة العربية بالمخالفة لحكم المادة الثامنة ويقتصر الحكم علي تثبيت الحجز التحفظي علي المصنف المترجم وفاء لما تقضي به المحكمة للمؤلف من تعويضات .

وفي كل الأحوال يكون للمؤلف بالنسبة لدينه الناشئ عن حقه في التعويض امتياز علي صافي ثمن بيع الأشياء وعلي النقود المحجوز عليها ولا يتقدم علي هذا الامتياز غير امتياز المصروفات القضائية والتي تنفق لحفظ وصيانة تلك الأشياء ولتحصيل تلك المبالغ .

مادة ٤٦ : لا يجوز بأي حال أن تكون المباني محل حجز تطبيقاً للمادة العاشرة من هذا القانون ولا أن يقضى بإتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة علي حقوق المؤلف المعماري الذي تكون تصميماته ورسومه قد استعملت بوجه غير مشروع.

مادة ٤٧^(١): يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد علي عشرة آلاف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

أولاً: من اعتدى علي حق من حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد: ٥ ، ٦ ، ٧ من هذا القانون .

(١) معدلة ، ٢ مضافة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ٩٢ منشور في الجريدة الرسمية لعدد ٢٣ في ٩٢/٦/٤ .

ثانياً : من لخل في مصر بقصد الاستغلال دون إذن المؤلف، أو من يقوم مقامه مصنفًا منشورًا في الخارج مما تشمله الحماية التي تفرضها أحكام هذا القانون.

ثالثاً : من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو للإيجار مصنفًا مقلداً مع علمه بتقليده .

رابعاً : من قلّد في مصر مصنفًا منشورًا في الخارج ، أو باعه أو عرضه للبيع ، أو للتداول ، أو للإيجار ، أو صدره ، أو شحنه للخارج مع عمله بتقليده وتتعدد العقوبات بتعدد المصنفات محل الجريمة.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه.

وفي جميع الأحوال تقتضي المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة للتقليد ، وينشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه^(١).

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المقلدون، أو شركائهم في ارتكاب أحد الأفعال المشار إليها مدة لا تزيد على ستة أشهر.

مادة ٤٧ مكرر : يعاقب على مخالفة حكم المادة (٧) مكرراً بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون العقوبات " ص ٨٩ وما بعدها.

الباب الرابع

لحكام ختامية

الإيداع بدار الكتب

مادة ٤٨^(١): يلتزم مؤلفو وناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ من مصنفاتهم ، وينظم وزير الثقافة بقرار منه الشروط والأوضاع والإجراءات التي تحدد أحكام الإيداع وعدد النسخ أو نظائرها البديلة وطرق حفظها وتأمينها وفقا لطبيعة كل مصنف ، ولوزير الثقافة أن يقرر وجوب إيداع نسخة أو أكثر من بعض المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون قبل الترخيص بها .

ومع عدم الإخلال بواجب الإيداع ، يعاقب الناشر ، أو المنتج ، حسب الأحوال ، علي التخلف عن القيام به بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد علي خمسة آلاف جنيه .

ولا يترتب علي عدم الإيداع إخلال بحقوق المؤلف المقررة بهذا القانون .
ولا تسري هذه الأحكام علي المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات الدورية إلا إذا نشرت منفردة .

مادة ٤٨ مكرر : يلتزم منتجوا وموزعوا الأشرطة السينمائية من الإنتاج المصري أو الإنتاج المشترك بين مصر وغيرها ، التي تعد بقصد الاستغلال للعرض في الأماكن العامة داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج . أن يودعوا على نفقتهم وبالتضامن فيما بينهم (نسخة مقياس ٣٥ مم من كل شريط سينمائي للمصنفات الفنية بوزارة الثقافة) قبل الترخيص بعرضه أو بتصديره إلى الخارج ، ولا يجوز لهذه الإدارة بعرضه أو بتصديره إلى الخارج ، ولا يجوز لهذه الإدارة الترخيص بالعرض أو التصدير قبل إيداع النسخة

(١) معجلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ٩٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٣ في ٩٢/٦/٤ .

المذكورة . ويعاقب على عدم الإيداع طبقاً لأحكام هذه المادة (بغرامة) لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه وذلك دون الإخلال بوجوب الإيداع .

مادة ٤٩ : تسرى أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين والأجانب التى تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة فى بلد أجنبى . أما مصنفات المؤلفين الأجانب التى تنشر لأول مرة فى بلد أجنبى فلا يحميها هذا القانون إلا إذا (كانت محمية فى البلد الأجنبى ويشترط أن يشمل هذا البلد الرعايا المصريين) بحماية مماثلة لمصنفاتهم المنشورة أو الممثلة أو المعروضة لأول مرة فى مصر وأن تمتد هذه الحماية إلى البلاد التابعة لهذا البلد الأجنبى .

مادة ٥٠ : مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة تسرى أحكام هذا القانون على كل المصنفات الموجودة وقت العمل به .

على أنه بالنسبة لحساب مدة حماية المصنفات الموجودة يدخل فى حساب هذه المدة الفترة التى انقضت من تاريخ الحادث المحدد لبدء سريان المدة إلى تاريخ العمل بهذا القانون .

وتسرى أحكام هذا القانون على كل الحوائث والاتفاقات^(١) التالية لوقت العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو عرضت أو مثلت لأول مرة قبل ذلك أما الاتفاقيات التى تمت قبل العمل بهذا القانون فلا تسرى عليها أحكامه بل تظل خاضعة للأحكام القانونية التى كانت سارية المفعول وقت إتمامها .

مادة ٥١ : تلغى المواد ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ من قانون العقوبات .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الملكية الفكرية" ص ٥٨ وما بعدها .

قائمة بأهم مراجع البحث^(١)

أولاً : الموسوعات :

- موسوعة الملكية الفكرية .
- موسوعة الاستثمار .
- موسوعة البنوك طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة - ثلاثة أجزاء .
- موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن .
- الموسوعة الكبرى للجان ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثة أجزاء مجلدات تجليد فاخر " .
- موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي - فرنسي - عربي " .
- موسوعة قطاع الأعمال العام .
- موسوعة القانون البحري .
- موسوعة قوانين التعليم .
- موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات إنجليزي- فرنسي-عربي .
- موسوعة ضريبة المبيعات .
- موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير .
- موسوعة شرح قوانين الضرائب - شرح تفصيلي لمواد قوانين الضرائب المختلفة - ٥ مجلدات .
- موسوعة الصيغ القانونية للدعوى والأوراق القضائية .
- موسوعة مراد المدلية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية عشرون جزءاً .

ثانياً :- الكتب :

- للمستشار الدكتور / عبد الفتاح مراد :
- شرح القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن إيجار الأماكن غير السكنية والمحلات المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤ .
- شرح قانون التمويل العقاري - شرح لقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ومذكرته الإيضاحية .
- شرح قانون المحاماة .
- التعليق على قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية .
- التعليق على قانون العمل ومذكرته الإيضاحية والقوانين والقرارات المكملة له .
- قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
- التعليق على قانون الملكية الأدبية والفنية .
- التعليق على اتحاد الشغلين .

(١) توجد مراجع أخرى عربية ولجنينة قسنا بالإشارة إليها في موضعها من خلال حواشي البحث.

- شرح اتحاد الملاك وملكية الشقق .
- شرح دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الحجز الإداري - مجلد فاخر .
- التعليق على قوانين الإيجارات .
- شرح النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق ولشهر العقاري .
- التعليق على القانون المدني .
- التعليق على حقوق الملكية وأسباب كسبها .
- شرح تشريعات الشهر العقاري .
- الفئصَب في القوانين العربية والشرعة الإسلامية .
- القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن الأمان غير السكنية والمحلات ولائحته التنفيذية المعدل بـ: ٢٠٠١/١٤ .
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح صيغ الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح دعوى الحبس لدين النفقة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات .
- شرح القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن إيجار الأمان غير السكنية والمحلات المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤ .
- شرح قانون التمويل العقاري - شرح القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ومذكرته الإيضاحية .
- شرح قانون المحاماة .
- التعليق على قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية .
- التعليق على قانون العمل ومذكرته الإيضاحية والقوانين والقرارات المكملة له .
- قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
- التعليق على قانون الملكية الأدبية والفنية .
- التعليق على اتحاد المشاطين .
- شرح اتحاد الملاك وملكية الشقق .

ثالثاً:- الدوريات :

- الجريدة الرسمية والوقائع المصرية (١).

(١) توجد مراجع أخرى عربية وأجنبية قمنا بالإشارة إليها في مواضعها من خلال حواشي البحث.

السيرة العلمية والعملية

للمستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

التعريف بالمؤلف ومؤلفاته العلمية وخبرته العملية :

- ١- حاصل علي ليسانس الحقوق من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- ٢- حاصل علي دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- ٣- حاصل علي دبلوم القانون العام من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- ٤- حاصل علي درجة الدكتوراه في القانون العام المقارن بأعلى تقدير تمنحه الجامعات وذلك من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية في موضوع (المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة) دراسة تحليلية وتأصيلية في التشريع الفرنسي والإيطالي والأمريكي والإنجليزي وتشريعات الدول العربية والقانون المصري والشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية .
- ٥- قامت وزارة العدل بإيفاده في بعثة علمية للمدرسة الوطنية للقضاة بفرنسا ، أجرى خلالها دراسات عليا في العلوم الجنائية التطبيقية كما جمع المادة العلمية الخاصة بالتشريع الفرنسي لرسالة الدكتوراه .
- ٦- يعمل أستاذاً محاضراً بكلية الحقوق وكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ، وغيرها من المعاهد المتخصصة وذلك بالإضافة إلى عمله القضائي .
- ٧- مارس جميع أنواع العمل القضائي في النيابة الكلية والجزئية ونيابات الاستئناف .
- ٨- مارس جميع أنواع العمل القضائي بالمحاكم الجزئية والكلية والاستئناف العالي وعمل رئيساً للدوائر المدنية والتجارية والبحرية والإفلاس والضرائب والعمال والأحوال الشخصية والمدني الكلي ، كما عمل رئيساً لدوائر الجناح المستأنفة والمدني المستأنف ، كما عمل لعدة سنوات مستشاراً بمحاكم الاستئناف العالي وما يزال يباشر جميع أنواع العمل القضائي ، بمحاكم الاستئناف العالي حتى الآن ويعمل حالياً رئيساً بمحكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية جمهورية مصر العربية .
- ٩- حضر العديد من المؤتمرات العلمية والمحلية والدولية في مصر والخارج .
- ١٠- اشترك في عضوية عدد كبير من الجمعيات العلمية المحلية والعالمية .
- ١١- قام بإلقاء محاضرات علمية في مختلف المراكز العلمية المتخصصة مثل المعهد العالي لسفينة المحامين بالقاهرة ، ومركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، وغيرها من المراكز العلمية المحلية والعالمية .
- ١٢- قام بإعداد أبحاث منشورة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية .
- ١٣- حاصل على العديد من الجوائز وشهادات التقدير المصرية والعربية الأجنبية.

أ - الكتب العلمية المختلفة :

أولاً : المعاجم والموسوعات :

- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي " شرح تفصيلي مقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - مُجلد فاخر .

- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي " شرح تفصيلي مقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة / CD ROM .

- المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي - شرعي " .
- المعجم للقانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي - شرعي " CD ROM .

- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والتبويد والأوصاف الجنائية الخاصة بها - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فائراً .

- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والتبويد والأوصاف الجنائية الخاصة بها / CD ROM .

- الموسوعة العقارية - شرح تفصيلي لقانون التمويل العقاري والقوانين العقارية في مصر - مجلد فاخر .

- الموسوعة العقارية / CD ROM .

- موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلي لمصطلحات العولمة والأقلمة - مجلد فاخر .

- موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة / CD ROM .

- موسوعة الملكية الفكرية - مجلد فاخر .

- موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن - التطبيق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدمستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام - ١٠ مجلدات مجلدة تجليداً فائراً .

- موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن - التطبيق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدمستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام / CD ROM .

- موسوعة البتوك - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .

- موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية - مُجلد فاخر .

- موسوعة مصطلحات اللغات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي - فرنسي - عربي " .

- الموسوعة الكبرى للجات ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثة مجلدات " إنجليزي - فرنسي - عربي .

- موسوعة الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً

| |
|---|
| فاخر أ . |
| - موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم / CD ROM . |
| - موسوعة شرح قانون العقوبات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون العقوبات - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة شرح قانون المرافعات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون المرافعات - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة شرح قانون الإثبات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد الإثبات - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة شرح قانون الإثبات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد الإثبات - CD ROM/ . |
| - موسوعة قطاع الأعمال العام - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون والقوانين المكملة . |
| - موسوعة ضريبة المبيعات - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة ضريبة المبيعات / CD ROM . |
| - موسوعة القانون البحري . |
| - موسوعة شرح قوانين الضرائب - شرح تفصيلي لمواد قوانين الضرائب المختلفة - ٥ مجلدات مجلدًا تفليدًا فاخرًا . |
| - موسوعة شرح قوانين الضرائب - شرح تفصيلي لمواد قوانين الضرائب المختلفة / CD ROM . |
| - موسوعة شرح القانون المدني - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون المدني - مجلد فاخر . |
| - موسوعة شرح القانون المدني - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون المدني / CD ROM . |
| - موسوعة شرح تشريعات الغش - ٥ مجلدات مجلدًا تفليدًا فاخرًا . |
| - موسوعة شرح تشريعات الغش / CD ROM . |
| - موسوعة الصيغ القانونية للدعاوى والأوراق القضائية - مجلد فاخر . |
| - موسوعة الصيغ القانونية للدعاوى والأوراق القضائية / CD ROM . |
| - موسوعة الصيغ القانونية للعقود المدنية والتجارية والشركات - مجلد فاخر . |
| - موسوعة الصيغ القانونية للعقود المدنية والتجارية والشركات / CD ROM . |
| - موسوعة قوانين التعليم . |
| - موسوعة قانون التجارة الجديد - شرح تفصيلي لجميع مواد قانون التجارة - مُجلد |

| |
|--|
| فاخر . |
| - الموسوعة المالية والمحاسبية . |
| - موسوعة الشركات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الشركات - مجلد فاخر . |
| - موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية عشرون جزءاً مجلدة تجليداً فاخراً |
| - موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية / CD ROM . |
| - موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ١٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية عشرون جزءاً مجلدة تجليداً فاخراً |
| - موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية / CD ROM . |
| - موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩ وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن - خمس مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً . |
| - موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩ وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن / CD ROM |
| - موسوعة مراد لأحكام وقوانين مجلس الدولة المصري منذ إنشائه عام ١٩٤٦ وحتى الآن وطرق الرقابة على أعمال الإدارة في الدول العربية - عشرة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً . |
| - موسوعة مراد لأحكام وقوانين مجلس الدولة المصري منذ إنشائه عام ١٩٤٦ وحتى الآن وطرق الرقابة على أعمال الإدارة في الدول العربية / CD ROM . |
| - موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات "إنجليزي فرنسي - عربي" مجلد فاخر . |
| - موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت "إنجليزي - عربي" شرح عربي لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت - مجلد فاخر |
| - موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت "إنجليزي - عربي ، عربي - إنجليزي / CD ROM . |
| ثانياً :- القانون الجنائي : |
| شرح جرائم التهريب الضريبي في القوانين المصرية والقانون المقارن . |
| شرح جرائم التهريب الضريبي في القوانين المصرية والقانون المقارن / CD ROM . |

| |
|---|
| - شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنائياً ومدنياً . |
| - شرح الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية . |
| - شرح الجديد في النقض الجنائي في خمس سنوات . |
| - الجديد في شرح تشريعات العش . |
| - شرح تشريعات العش . |
| - شرح جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحق بها . |
| - شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية . |
| - شرح القسم الخاص في قانون العقوبات - دراسة تطبيقية بشأن جرائم الشيك . |
| - أصول أعمال النيابة . |
| - شرح جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع . |
| - التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي . |
| - الأدلة العلمية أمام القضاء الجنائي . |
| - شرح التحقيق الجنائي التطبيقي . |
| - شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها . |
| - شرح تشريعات المخدرات . |
| - التعليق على قانون العقوبات . |
| - أصول قانون العقوبات والجرائم الاقتصادية . |
| - التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل . |
| - محاضرات في القانون الجنائي . |
| - التعليق على قانون العمل في مصر والدول العربية . |
| - التعليمات الإدارية للنيابات . |
| - التعليمات القضائية للنيابات . |
| - شرح تشريعات البيئة - مجلد فاخر . |
| - شرح الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية . |
| - شرح تشريعات المباني . |
| - القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات وأعماله التحضيرية . |
| - شرح قانون المرور وجرائم النقل والإصابة الخطأ والإتلاف . |
| - شرح الأوامر الجنائية والأحكام . |
| - شرح الجثة المباشرة والدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي . |
| - شرح نظام غرفة المشورة ومشكلاتها العملية . |
| - الأحكام العامة للجريمة . |
| - شرح قوانين هيئات الضبط القضائي . |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغته القانونية والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود |

| |
|--|
| والأوصاف الجنائية الخاصة بها - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فائراً . |
| - موسوعة شرح قانون العقوبات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون العقوبات . |
| - موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات . |
| - موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية ، عشرون جزءاً مجلدة تجليداً فائراً . |
| - موسوعة شرح تشريعات الفش - ٥ مجلدات مجلدة تجليداً فائراً . |
| ثالثاً :- القانون المدني : |
| - شرح القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن إيجار الأماكن غير السكنية والمحلات المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤ . |
| - شرح قانون التمويل العقاري - شرح للقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ومذكرته الإيضاحية . |
| - شرح قانون المحاماة . |
| - التعليق على قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية . |
| - التعليق على قانون العمل ومذكرته الإيضاحية والقوانين والقرارات المكمل له . |
| - قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكمل له . |
| - التعليق على قانون الملكية الأدبية والفنية . |
| - التعليق على اتحاد الشاغلين . |
| - شرح اتحاد الملاك وملكية الشقق . |
| - شرح دعووى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الحجز الإداري - مجلد فائراً . |
| - التعليق على قوانين الإيجارات . |
| - شرح النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين . |
| - شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري . |
| - التعليق على القانون المدني . |
| - التعليق على حقوق الملكية وأسباب كسبها . |
| - شرح تشريعات الشهر العقاري . |
| - الغصب في القوانين العربية والشريعة الإسلامية . |
| - القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن الأماكن غير السكنية والمحلات ولائحته التنفيذية المعدل بق ٢٠٠١/١٤ . |

| |
|---|
| - شرح تشريعات الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ . |
| - شرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ . |
| - شرح صيغ الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ . |
| - شرح دعوى الحبس لدين النفقة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات . |
| - الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي " شرح تفصيلي مقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - مجلد فاخر . |
| - المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي - شرعي " . |
| - الموسوعة العقارية - شرح تفصيلي لقانون التمويل العقاري والقوانين العقارية في مصر - مجلد فاخر . |
| - موسوعة الملكية الأدبية والفنية - مجلد فاخر . |
| - موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن - التعليق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والنسورية وأراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام - ١٠ مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً . |
| - موسوعة الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً . |
| - موسوعة شرح قانون الإثبات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد الإثبات . |
| - موسوعة قطاع الأعمال العام - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون والقوانين المكملة . |
| - موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية ، عشرون جزءاً مجلدة تجليداً فاخراً . |
| - موسوعة شرح القانون المدني - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون المدني - مجلد فاخر . |
| - موسوعة الصيغ القانونية للدعوى والأوراق القضائية - مجلد فاخر . |
| - موسوعة الصيغ القانونية للعقود المدنية والتجارية والشركات - مجلد فاخر . |
| رابعاً :- قانون المرافعات والإثبات : |
| - القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية . |
| - شرح الحجز الإداري علماً وعملاً . |
| - شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي . |
| - التحكيم بين الشريعة والقانون - دراسة مقارنة . |
| - التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم . |
| - النظرية العامة للقضاء والإثبات والتحكيم . |

| |
|---|
| - المشكلات العملية في القضاء المستعجل . |
| - أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيد . |
| - شرح دعاوى الحساب من الناحيتين القانونية والفنية . |
| - المشكلات العملية في قضاء التنفيذ . |
| - شرح التنفيذ العملي . |
| - أصول إدارة المحاكم في مصر والدول العربية . |
| - موسوعة شرح قانون المرافعات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون المرافعات . |
| خامساً :- القانون الدولي العام والتجارة الدولية : |
| - شرح نظام مكتبة الإسكندرية والعولمة للقافية . |
| - شرح نظام منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة . |
| - شرح العولمة والتنظيم الدولي المعاصر . |
| - شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . |
| - شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . |
| - شرح الاتفاقيات العربية الكبرى . |
| - أحكام المسؤولية الدولية - دراسة تطبيقية على الاتفاقيات العربية والدولية . |
| - شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى . |
| - شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية . |
| - موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلي لمصطلحات العولمة والأقلمة - مجلد فاخر . |
| - موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي - فرنسي - عربي . |
| - الموسوعة الكبرى للجات ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثة مجلدات " إنجليزي - فرنسي - عربي . |
| سادساً :- القانون التجاري والبحري والاستثمار والضرائب : |
| - قانون مكافحة غسل الأموال ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له . |
| - شرح صيغ الشركات - شرح صيغ عقود ودعاوى شركات الأشخاص والأموال . |
| - شرح المشكلات العملية والفروع في قانون التجارة الجديد . |
| - شرح ضريبة المبيعات . |
| - التعليق على قانون ضريبة المبيعات . |
| - شرح قانون التجارة المصري الجديد - مجلد فاخر . |
| - المقارنة بين قانون التجارة والتشريعات السابقة عليه شرح تفصيلي لمقارن لكل مادة - مجلد فاخر . |
| - شرح الأعمال والسجل والدفاتر التجارية طبقاً لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مجلد فاخر . |
| - شرح الأوراق التجارية طبقاً لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مجلد فاخر . |

| |
|--|
| - شرح الإفلاس من الناحيتين التجارية والجنائية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ . |
| - شرح العقود التجارية والمدنية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر . |
| - شرح الصيغ التجارية الحديثة - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر . |
| - التعليق على قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ . |
| - أصول القانون التجاري المصري الجديد . |
| - شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - قوانين وقرارات الجمارك والتعريف الجمركية المعدلة . |
| - التعريف الجمركية الجديدة المعدلة . |
| - القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولائحته التنفيذية . |
| - شرح الضريبة على المقارنات المبنية . |
| - التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة . |
| - شرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات . |
| - الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية لقوانين البووت B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - موسوعة البتوك - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة ضريبة المبيعات - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة القانون البحري . |
| - موسوعة قانون التجارة الجديد - شرح تفصيلي لجميع مواد قانون التجارة - مُجلد فاخر . |
| - موسوعة الشركات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد شركات الأشخاص |

| |
|--|
| والأموال - مجلد فاخر . |
| - موسوعة شرح قوانين الضرائب - شرح تفصيلي لمواد قوانين الضرائب المختلفة - ٥ مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً . |
| - موسوعة الصيغ القانونية للدعوى والأوراق القضائية - مجلد فاخر . |
| - موسوعة الصيغ القانونية للعقود المدنية والتجارية والشركات - مجلد فاخر . |
| سابعاً :- القانون الإداري والدستوري : |
| - التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكمل له . |
| - شرح الحريات العامة وتطبيقات المحاكم العليا بشأنها . |
| - حدود وقيود الحريات العامة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي . |
| - المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مقارنة للمسئولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة للرسالة الحائزة على مرتبة الشرف الأولى - مجلد فاخر . |
| - شرح الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية . |
| - شرح منازعات القضاء الإداري - دراسة تطبيقية على أحكام المحكمة الإدارية العليا. |
| - شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد . |
| - التعليق على قانون لجان التوفيق . |
| - القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية . |
| - شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية . |
| - شرح أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ . |
| - الترجمة الإنجليزية للدستور المصري وللصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩ وحتى الآن - خمس مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً . |
| - موسوعة مراد لأحكام وفتاوى مجلس الدولة المصري منذ إنشائه عام ١٩٤٦ وحتى الآن وطرق الرقابة على أعمال الإدارة في لدول العربية - عشرة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً . |
| ثامناً: الترجمة الإنجليزية للقوانين المصرية والنصوص العربية المقابلة لها: |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغته القانونية والنصوص العربية المقابلة لها. |
| - الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية للدستور المصري وللصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها . |

| |
|---|
| - الترجمة الإنجليزية لقوانين البوت B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها . |
| - الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها . |
| تاسعاً : سلسلة التشريعات المصرية المنقحة والمعدلة : |
| - قانون العقوبات طبقاً لأحدث التعديلات . |
| - قانون الإجراءات الجنائية والتشريعات المكمل له . |
| - قانون المرافعات المدنية والتجارية والتشريعات المكمل له . |
| - القانون المدني والتشريعات المكمل له . |
| - قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والتشريعات المكمل لها . |
| - قوانين الأحوال الشخصية لغير المسلمين والتشريعات المكمل لها . |
| - قانون التجارة والتشريعات المكمل له . |
| - قانون المرور ولائحته التنفيذية والتشريعات المكمل له . |
| - قانون العمل والتشريعات المكمل له . |
| - قانون تأجير وبيع الأماكن والتشريعات المكمل له . |
| - قوانين البناء والهدم والتشريعات المكمل لها . |
| - قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والتشريعات المكمل لها . |
| - دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكمل للدستور . |
| - قانون التجارة البحري . |
| - قوانين الضرائب والتشريعات المكمل لها . |
| - قوانين أمن الدولة والتشريعات المكمل لها . |
| - قوانين البنوك والائتمان والتشريعات المكمل لها . |
| - قوانين التأمين والتشريعات المكمل لها . |
| - قوانين الهيئات القضائية والتشريعات المكمل لها . |
| - قانون الزراعة والتشريعات المكمل له . |
| - قوانين الغش والتشريعات المكمل لها . |
| - قانون الاستثمار والتشريعات المكمل له . |
| - قانون المحاماة والتشريعات المكمل له . |
| - قوانين التعليم العام والخاص والتشريعات المكمل لها . |
| - قوانين الملكية الأدبية والفنية والتشريعات المكمل لها . |
| - قوانين الصحافة والتشريعات المكمل لها . |
| - قوانين الشهر العقاري والتوثيق والتشريعات المكمل لها . |

| |
|--|
| عاشراً : المؤلفات المتعلقة بالتربية والتعليم والجامعات : |
| - شرح نظام المدارس والتعليم والجامعات على شبكة الإنترنت . |
| - شرح قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضنة . |
| - التعليق على قوانين تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له . |
| - شرح التربية القانونية للشباب - تبسيط المبادئ القانونية للشباب . |
| - شرح التربية البيئية للشباب - تبسيط قوانين البيئة للشباب . |
| - شرح التربية الدستورية والبرلمانية للشباب - تبسيط الدستور وقوانين مجلسي الشعب والشورى للناشئين . |
| - شرح التربية المرورية للشباب - تبسيط قانون المرور ولائحته للناشئين . |
| - المدارس الذكية . |
| - المدن الذكية . |
| حادي عشر: المؤلفات المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت والبحث العلمي : |
| - الكمبيوتر والإنترنت للقضاء والباحثين والمهنيين الحرة . |
| - كيف تستخدم شبكة الإنترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات عربي إنجليزي. |
| - جرائم الكمبيوتر والإنترنت . |
| - ألف سؤال وجواب عن الكمبيوتر والإنترنت . |
| - الأصول القانونية للتجارة الإلكترونية والبيع والشراء والإعلان على شبكة الإنترنت. |
| - موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات "إنجليزي - فرنسي - عربي" مجلد فاخر . |
| - موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي - عربي " شرح عربي لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت - مُجلد فاخر . |

ب - الأبحاث العلمية والمقالات :

- ١- الموسوعة الاقتصادية : سلسلة مقالات أسبوعية نشرتها مجلة الأهرام الاقتصادي خلال عامي ١٩٩٨/٩٧ تتعلق بالمصطلحات الاقتصادية الخاصة بالتقنيات الجات ومنظمة للتجارة العالمية .
- ٢- المسؤولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة في مصر ، محاضرة أقيمت على السادة مستشاري مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .
- ٣- المسؤولية التأديبية لأرجل القضاء ورجال النيابة العامة في مصر ، محاضرة أقيمت لرجال القضاء والنيابة العامة في فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ١٩٩٠/١/٥ .
- ٤- النظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا ، بحث منشور في مجلة القضاء الشهرية أعداد يناير - يونيو سنة ١٩٩٠ .
- ٥- النظام القانوني والقضائي في النرويج بحث قدم للنشر في مجلة القضاء الفصلية .
- ٦- كيف يفكر الكمبيوتر القانوني ؟ بحث منشور في مجلة قضاء الثغر التي يصدرها نادي قضاء الإسكندرية .

- ٧- الأسباب الإجرائية والموضوعية للبراءة في جرائم المخدرات .
- ٨- الأصول القانونية لأعمال الخبراء ، بحثين قما إلى دورة العلوم الجنائية التطبيقية التي نظمها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الإسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
- ٩- الجرائم التي ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضايا الدولة ع ٢ عام ١٩٩٠ .
- ١٠- جرائم الامتناع عن الحكم في الدعاوى ، مجلة المحاماة المصرية ، ع ٣ ، ١٩٩٢ .
- ١١- جرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ع ٣ ، ٤ عام ١٩٩٢ .
- ١٢- جرائم المافيا ضد القضاء وضد الإنسانية - مجلة المحاماة المصرية ع ٥ ، ٦ عام ٩٢
- ١٣- أحكام المخدرات في الشريعة الإسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٤- أصول العلاقة بين القضاء والمحاماة . محاضرة ألقيت بالمعهد العالي للمحاماة بالقاهرة ١٩٩٢ .
- ١٥- السنظام القانوني للشركات القابضة في قانون الأعمال . بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة . القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٦- التعليق على الأحكام الكبرى للمحكمة العليا . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٧/١ .
- ١٧- جرائم الإنترنت . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٨/٣ .
- ١٨- جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٢/١٥/١٩٩٦ .
- ١٩- التجريم والعقاب في قانون البيئة مقال منشور في صحيفة الأهرام المصرية ٩/٢٥/١٩٩٨ .
- ٢٠- شبكة الإنترنت في البحث العلمي مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ٩٨/١٠/٧
- ٢١- الغصب في الشريعة الإسلامية والقانون . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١/١٧ .
- ٢٢- مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث . مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١١/١٧ .
- ٢٣- المصطلحات القانونية المقارنة . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٣/٧/١٩٩٦ .
- ٢٤- اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٤/١٢ .
- ٢٥- الاتفاقيات العربية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٥/٥ .
- ٢٦- الاتفاقيات الدولية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٨/٧/١٤ .
- ٢٧- أهمية النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٧/٧/٢٧ .
- ٢٨- شبكة الإنترنت والبحث العلمي مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٩٨/٩/٢٥ .
- ٢٩ - الإجراءات الجديدة لقيد صحيفة الدعوى أمام المحاكم طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٩ .
- ٣٠ - المواعيد الجديدة للإعلان والتنفيذ في قانون المرافعات طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .

- ٣١ - جرائم السلب طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٩.
- ٣٢ - جرائم المسحوب عليه طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ٣/٩/١٩٩٩.
- ٣٣ - جرائم المستفيد طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .
- ٣٤ - جريمة الادعاء على خلاف الحقيقة بتزوير الشيك طبقاً لقانون التجارة للمصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .
- ٣٥ - حول قانون التمويل العقاري .. تساؤلات وإجابات (١) مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
- ٣٦ - حول التنفيذ على العقار وفقاً لقانون التمويل العقاري . تساؤلات وإجابات (٢) مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
- ٣٧ - شركات التمويل العقاري طبقاً لقانون التمويل العقاري وضمانات نشاط التمويل العقاري (٣) مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
- ٣٨ - جرائم التمويل العقاري والرقابة الإدارية على النشاط العقاري (٤) .
- ٣٩ - الأحكام الكبرى ذات المبادئ في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن حرية الصحافة وحقوق النقد وأصل البراءة والافتراء الجنائي والشرعية الدستورية للقوانين العقابية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
- ٤٠ - الجديد في الإجراءات الجزائية مقال نشر بالأهرام المصرية في غضون ٢٠٠١.
- ٤١ - الجديد في التجريم والعقاب والصالح في تشريعات الجمارك مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
- ٤٢ - متى تحكم محكمة النفق في موضوع الطعن جنائياً ومنذ ما مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
- ٤٣ - شروط وحدود مجالات الاستثمار العقاري طبقاً لقانون الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ (١).
- ٤٤ - حول قانون لجان التوفيق .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
- ٤٥ - جرائم إضرار الأديان التي ترتكب باستخدام شبكة الإنترنت ، مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ .

(١) تطلب هذه المؤلفات من شركة الجهاد للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني B.P.C.Co

على العنوان التالي :

الإسكندرية - المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر - الدور الأول - تليفاكس: ٢/٤٨٤٤٤٤٨

E-mail: albahaa_bpc@hotmail.com + http://albahaa.tripod.com

كما يمكن إرسال المؤلفات لطايبها بالبريد للمكان المطلوب وبخمس خاص .

كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف

- ٢ - حقوق الطبع محفوظة .
- ٤ - تحذير وتنبية .
- ٥ - قرآن كريم وإهداء .
- ٦ - حديث نبوي شريف .
- ٧ - مقدمة .
- ٧ - أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية .
- ٧ - ثانياً : منهج البحث .
- ٨ - ثالثاً : خطة البحث .

الكتاب الأول

- ٩ - الأصول التشريعية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢
بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية
ومذكراته الإيضاحية
- ٩ - تمهيد وتقسيم :

الباب الأول

- ١١ - الأصول التشريعية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢
بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية
- ١٣ - قانون حماية حقوق الملكية الفكرية .
- ١٣ - الكتاب الأول : براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، ومخططات
التصميمات للدوائر المتكاملة ، والمعلومات غير المنصوح عنها .
- ١٣ - الباب الأول : براءات الاختراع ونماذج المنفعة .
- ٣٦ - الباب الثاني : التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة .
- ٣٩ - الباب الثالث : لمعلومات غير المنصوح عنها .
- ٤٣ - الكتاب الثاني : العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية
والتصميمات والنماذج الصناعية .
- ٤٣ - الباب الأول : العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية .
- ٥٩ - الباب الثاني : التصميمات والنماذج الصناعية .
- ٦٧ - الكتاب الثالث : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة .
- ٩٢ - الكتاب الرابع : الأصناف النباتية .
- ٩٩ - الباب الثاني : المفكرة الإيضاحية لمشروع قانون حماية الملكية
الفكرية .

الكتاب الثاني

- ١٣٣ - الأصول التشريعية للقوانين المكملة لقانون الملكية الفكرية
- ١٣٣ - تمهيد وتقسيم .

الباب الأول

- ١٣٥ - للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

- الباب الأول : أحكام عامة .
 ١٣٥ مادة ١ : بشأن ما يعتبر علامات تجارية .
 ١٣٥ مسادة ٢ : بشأن إعداد سجل بوزارة التجارة والصناعة يسمى سجل
 ١٣٥ العلامات التجارية .
 ١٣٥ مادة ٣ : بشأن ملكية العلامة التجارية .
 ١٣٦ مادة ٤ : بشأن الأشخاص الذين لهم حق تسجيل علاماتهم .
 ١٣٦ مادة ٥ : بشأن ما لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها .
 ١٣٧ الباب الثاني : إجراءات التسجيل .
 ١٣٧ مادة ٦ : بشأن طلب تسجيل العلامة .
 ١٣٧ مادة ٧ : بشأن فئات المنتجات التي تسجل العلامة عنها .
 ١٣٧ مادة ٨ : بشأن إذا ما طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل
 ١٣٧ نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة .
 ١٣٧ مادة ٩ : بشأن السماح لإدارة تسجيل العلامات أن تفرض من القيود
 والتعديلات ما ترى لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها .
 ١٣٨ مادة ١٠ : بشأن التظلم من قرار إدارة التسجيل .
 ١٣٨ مادة ١١ :
 ١٣٨ مادة ١٢ : بشأن الإشهار عن علامة التسجيل فور تسجيلها .
 ١٣٨ مسادة ١٣ : بشأن وجوب سماع الطرفين أو أحدهما قبل الفصل في
 ١٣٩ المعارضة إذا طلب ذلك .
 ١٣٩ مسادة ١٤ : بشأن إدخال لية إضافة أو تعديل على علامة سبق
 تسجيلها .
 ١٣٩ مادة ١٥ : بشأن سريان أثر التسجيل من تاريخ تقديم الطلب .
 ١٤٠ مسادة ١٦ : بشأن إعطاء مالك العلامة شهادة بيانات بمجرد إتمام
 التسجيل .
 ١٤٠ مسادة ١٧ : بشأن السماح لكل ذي مصلحة أن يطلب مستخرجات أو
 صوراً من السجل .
 ١٤٠ الباب الثالث : انتقال ملكية العلامة ورهنها .
 ١٤٠ مسادة ١٨ : بشأن عدم جواز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز
 عليها إلا مع المحل التجاري أو مشروع الاستغلال .
 ١٤٠ مسادة ١٩ : بشأن ارتباط العلامة بانتقال ملكية المحل التجاري أو
 مشروع الاستغلال .
 ١٤١ مادة ٢٠ : بشأن عدم جواز اعتبار نقل ملكية العلامة أو تقرير حق
 الانقضاء عليها أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير بذلك في
 السجل وشهره .
 ١٤١ الباب الرابع : التجديد والسطب .
 ١٤١ مادة ٢١ : بشأن مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة .

- مادة ٢٢ : بشأن سلطة المحكمة في الأمر بشطب التسجيل . ١٤١
- مادة ٢٣ : بشأن عدم جواز إعادة تسجيل العلامة إذا تم شطبها لصالح الغير عن نفس المنتجات إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب . ١٤١
- مادة ٢٤ : بشأن وجوب إشهار شطب التسجيل أو تجديده . ١٤١
- مادة ٢٥ : بشأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التي تكون قد سجلت بدون وجه حق . ١٤٢
- الباب الخامس : للبيانات التجارية . ١٤٢
- مادة ٢٦ : بشأن ما يعتبر بياناً تجارياً . ١٤٢
- مادة ٢٧ : بشأن وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة . ١٤٢
- مادة ٢٨ : بشأن عدم كتابة اسم البائع أو عنوانه على أى منتج وارد من بلد غير الذى يحصل فيها البيع . ١٤٣
- مادة ٢٩ : بشأن عدم استعمال الصانع اسم الجهة التي يوجد له بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى . ١٤٣
- مادة ٣٠ : بشأن جواز أن يطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت ألفاظاً عامة تدل في الاصطلاح التجاري . ١٤٣
- مادة ٣١ : بشأن عدم جواز ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أي نوع كان . ١٤٣
- مادة ٣٢ : بشأن إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقنتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمته . ١٤٤
- الباب السادس : الجرائم والجزاءات . ١٤٥
- مادة ٣٣ : بشأن جزاء كل من زور علامة تم تسجيلها أو وضع بمسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره أو باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد للبيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك . ١٤٥
- مادة ٣٤ : بشأن الجزاء الجنائي لمخالفة أحكام هذا القانون . ١٤٥
- مادة ٣٥ : بشأن الجواز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يتخذ الإجراءات التحفظية اللازمة . ١٤٥
- مادة ٣٦ : بشأن الجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة . ١٤٧
- مادة ٣٦ مكرراً : بشأن الجزاء حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . ١٤٨
- الباب السابع : أحكام ختامية . ١٤٨
- مادة ٣٧ : بشأن الأشخاص والجمعيات سواء أكلنت لهم صيغة صناعية أو تجارية أو لم تكن ، الذين يتولون مراقبة منتجات معينة ١٤٨

أو فحصها .

- ١٤٨ مادة ٣٨ : بشأن الأحكام التي تكفل الحماية الوقتية للعلامة .
 ١٤٩ مادة ٣٩ : بشأن العلامات التي تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون .
 ١٤٩ مادة ٤٠ : بشأن إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون .
 ١٥٠ مادة ٤٠ مكرر : بشأن الموظفين الذين لهم صفة مأموري الضبط القضائي .
 ١٥٠ مادة ٤١ : بشأن حق المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة إليها .
 ١٥٠ مادة ٤٢ : بشأن إلغاء بعض مواد قانون العقوبات التي تخالف أحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .
 ١٥٠ مادة ٤٣ : بشأن بدا العمل بهذا القانون .

الباب الثالث

- ١٥١ القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩
 بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية
 - تمهيد وتقسيم .
 ١٥١ الباب الأول : براءات الاختراع .
 ١٥١ الفصل الأول : أحكام عامة .
 ١٥١ مادة ١ : بشأن ما يمنح عنه براءة اختراع .
 ١٥١ مادة ٢ : بشأن ما لا يمنح عنه براءة اختراع .
 ١٥٢ مادة ٣ : بشأن حالات عدم اعتبار الاختراع جديداً .
 ١٥٢ مادة ٤ : بشأن قيد براءات الاختراع في سجل براءات الاختراع .
 ١٥٢ مادة ٥ : بشأن الأشخاص الذين لهم حق طلب براءات الاختراع .
 ١٥٣ مادة ٦ : بشأن حق المخترع في البراءة أو من ألت آليه حقوقه .
 ١٥٣ مادة ٧ : بشأن تكليف شخص آخر بالكشف عن اختراع معين .
 ١٥٣ مادة ٨ : بشأن حق صاحب العمل في استغلال الاختراع أو شراء البراءة .
 ١٥٤ مادة ٩ : بشأن الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع .
 ١٥٤ مادة ١٠ : بشأن حق المخترع في استغلال الاختراع بكل الطرق .
 ١٥٤ مادة ١١ : إستمناات على حق المخترع في البراءة
 ١٥٤ مادة ١٢ : بشأن مدة براءة الاختراع .
 ١٥٥ مادة ١٣ : بشأن رسوم تقديم براءة الاختراع .
 ١٥٥ مادة ١٤ : بشأن البراءة الإضافية
 ١٥٥ مادة ١٤ مكرر : بشأن الإغفاء من الرسوم المستحقة على طلبات الاختراع

- ١٥٦ الفصل الثاني : إجراءات طلب البراءة .
- ١٥٦ مادة ١٥ : بشأن من له الحق في تقديم طلب براءة الاختراع .
- ١٥٦ مادة ١٦ : بشأن إرفاق رسم الاختراع وأوصافه بطلب البراءة
- ١٥٦ مادة ١٧ : بشأن جواز استخدام طالب البراءة للاختراع من تاريخ تقديم الطلب .
- ١٥٦ مادة ١٨ : بشأن فحص إدارة براءات الاختراع لطلب البراءة .
- ١٥٧ مادة ١٩ : بشأن تكليف الطالب بإجراء تعديلات على الطلب .
- ١٥٧ مادة ٢٠ : بشأن الاعلان عن طلب براءة الاختراع .
- ١٥٧ مادة ٢١ : بشأن جواز الاعتراض على البراءة ممن له مصلحة .
- ١٥٧ مادة ٢٢ : بشأن الفصل في المعارضة .
- ١٥٧ مادة ٢٣ : بشأن القرار الصادر من لجنة المعارضة .
- ١٥٨ مادة ٢٤ : بشأن منح براءة الاختراع لصاحب الحق فيها .
- ١٥٨ مادة ٢٥ : بشأن إطلاع وزارة الحربية على الاختراع إذا كان له قيمة عسكرية .
- ١٥٨ مادة ٢٦ : بشأن تعديل مواصفات الاختراع أو رسمه .
- ١٥٨ مادة ٢٧ : بشأن من له الحق في الحصول على صور من طلبات البراءات .
- ١٥٩ الفصل الثالث : انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها .
- ١٥٩ مادة ٢٨ : بشأن انتقال الحق في البراءة بالميراث .
- ١٥٩ مادة ٢٩ : بشأن جواز الحجز على براءات الاختراع .
- ١٦٠ الفصل الرابع : الترخيص الإجباري باستغلال الاختراعات ونزع ملكيتها للمنفعة العامة .
- ١٦٠ مادة ٣٠ : بشأن عدم استغلال براءة الاختراع خلال المدة المحددة .
- ١٦٠ مادة ٣١ : بشأن عدم استغلال براءة الاختراع خلال المدة المحددة لأسباب خارجة عن إرادته .
- ١٦١ مادة ٣٢ : بشأن الاختراعات ذات الأهمية الكبرى للصناعة الوطنية
- ١٦١ مادة ٣٣ : بشأن نزع ملكية الاختراعات .
- ١٦١ الفصل الخامس : انتهاء براءة الاختراع وبطلانها .
- ١٦١ مادة ٣٤ : بشأن انقضاء الحقوق المترتبة على براءات الاختراع .
- ١٦٢ مادة ٣٥ : بشأن طلب الحكم بإبطال البراءات .
- ١٦٢ مادة ٣٦ : بشأن منح كل ذي شأن الحق في طلب إلغاء البراءة إذا لم يستغل في مدى عامان من منح للرخصة الإجبارية .
- ١٦٢ الباب الثاني : الرسوم والنماذج الصناعية .
- ١٦٢ مادة ٣٧ : بشأن ما يعد رسماً أو نموذجاً صناعياً .
- ١٦٣ مادة ٣٨ : بشأن سجل الرسوم والنماذج الصناعية .
- ١٦٣ مادة ٣٩ : بشأن تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج .
- ١٦٣ مادة ٤٠ : بشرط عدم جواز رفض طلب التسجيل .

- مادة ٤١ : بشأن إعطاء الطالب شهادة تسجيل . ١٦٣
- مادة ٤٢ : بشأن من له الحق في طلب مستخرجات من السجل . ١٦٤
- مادة ٤٣ : بشأن عدم الاعتداد بنقل ملكية الرسم أو للنموذج إلا بعد التأشير به في السجل . ١٦٤
- مادة ٤٤ : بشأن الحماية المترتبة على تسجيل الرسم أو للنموذج . ١٦٤
- مادة ٤٥ : بشأن رسم تقديم طلب تسجيل الرسم أو للنموذج . ١٦٤
- مادة ٤٦ : بشأن إلغاء اسم للشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم لحيته في الاختراع . ١٦٤
- مادة ٤٧ : بشأن وجوب نشر شطب للتسجيل أو تجديده . ١٦٥
- الباب الثالث : أحكام مشتركة . ١٦٥
- الفصل الأول : الجرائم والعقوبات . ١٦٥
- مادة ٤٨ : عقوبة كل من قلد موضوع اختراع أو رسم أو نموذج أو بيع أو عرض أشياء مقلدة أو وضع علامات أو بيانات يعتقد بأنه حاصل على براءة اختراع . ١٦٥
- مادة ٤٩ : دستور أمر من رئيس محكمة القضاء الإداري بالتدخل الإجراءات التحفظية لصاحب براءة الاختراع أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية . ١٦٥
- مادة ٥٠ : الحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة من محكمة القضاء الإداري . ١٦٦
- الفصل الثاني : أحكام ختامية . ١٦٧
- مادة ٥١ : ١٦٧
- مادة ٥٢ : بشأن تقديم طلب الحصول على براءة اختراع في أحد للبلاد التي تعامل مصر معاملة المثل . ١٦٧
- مادة ٥٣ : استخدام ملك البراءة الاختراع في وسائل النقل البري والبحري والجوي . ١٦٧
- مادة ٥٤ : تطبيق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به . ١٦٨
- مادة ٥٥ : بشأن عدم السماح لموظفي إدارة براءات الاختراع أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن يقدموا طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية . ١٦٨
- مادة ٥٦ : بشأن إصدار وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون . ١٦٨
- مادة ٥٧ : بشأن السماح لنزوي الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة إليها إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون . ١٦٨
- مادة ٥٨ : بشأن إلغاء الأحكام التي تخالف هذا القانون من قانون العقوبات . ١٦٨

- مادة ٦٠ : بشأن نشر القانون وتاريخ العمل به .
 الباب الثالث
 القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤
 بشأن حماية حق المؤلف
- مادة ١ : بشأن مريان أحكام هذا القانون .
 مادة ٢ : بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون .
 الباب الأول : في المصنفات التي يحمي مؤلفوها .
 مادة ١ : بشأن حماية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم .
 مادة ٢ : بشأن المصنفات التي يشملها القانون بالحماية .
 مادة ٣ : بشأن تمتع مكن قام بترجمة المصنف بالحماية المقررة في القانون .
 مادة ٤ : بشأن المصنفات التي لا يشملها القانون بالحماية .
 الباب الثاني : في حقوق المؤلف .
 الفصل الأول : أحكام عامة .
 - في حق المؤلف في استغلال مصنفه ماليا .
 مادة ٥ : بشأن حق المؤلف في استغلال مصنفه ماليا .
 مادة ٦ : بشأن ما يتضمنه حق المؤلف في الاستغلال .
 مادة ٧ : بشأن حق المؤلف في تعديل مؤلفه .
 مادة ٧ مكرر : بشأن وجوب الحصول على تصريح من وزارة الثقافة لعرض المصنف .
 مادة ٨ : بشأن انتهاء حماية حق المؤلف .
 مادة ٩ : بشأن الحق في نسبة المصنف للمؤلف .
 مادة ١٠ : بشأن الحجز على حق المؤلف .
 مادة ١١ : بشأن عدم تمتع المؤلف بحماية مصنفه في حالة إيقاعه أو تمثيله أو إلقاءه دون مقابل .
 مادة ١٢ : بشأن السماح بعمل نسخة وحيدة من المصنف للاستعمال الشخصي .
 مادة ١٣ : بشأن عدم جواز حظر الاقتباسات والتحليلات القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة .
 مادة ١٤ : بشأن عدم جواز نشر المصنف في الصحف إلا بعد موافقة مؤلفه .
 مادة ١٥ : بشأن إمكان إذاعة المؤلف دون الحصول على إذن مؤلفه .
 مادة ١٦ : بشأن الأحوال التي يجوز فيها نشر المؤلف لخطبه ومقالاته .
 مادة ١٧ : بشأن الكتب التي يجوز الاقتباس منها دون الحصول على إذن مؤلفها .

- ١٧٧ مادة ١٨ : بشأن انتقال حق الاستغلال المالى للمصنف الى ورثة المؤلف بعد وفاته .
- ١٧٨ مادة ١٩ : بشأن انتقال حق تقرير نشر المصنف الى ورثة المؤلف بعد وفاته .
- ١٧٨ - تقضاء حق المؤلف .
- ١٧٨ مادة ٢٠ : بشأن مدة تقضاء حق الاستغلال المالى للمصنف .
- ١٧٨ مادة ٢١ : بشأن مدة الحماية المقررة للمصنفات التى تنشر غفلا من اسم المؤلف أو مستعار .
- ١٧٩ مادة ٢٢ : بشأن مدة الحماية المقررة للمصنفات التى تنشر بعد وفاة المؤلف .
- ١٧٩ مادة ٢٣ : بشأن طلب وزير الثقافة لورثة المؤلف بنشر المصنف إذا كان الصالح العام يقتضى هذا .
- ١٧٩ مادة ٢٤ : بشأن بدأ سريان مدة الحماية .
- ١٧٩ الفصل الثالث : أحكام خاصة ببعض المصنفات .
- ١٧٩ مادة ٢٥ : بشأن اشتراك عدة أشخاص فى تأليف مصنف واحد .
- ١٨٠ مادة ٢٦ : بشأن حق كل مؤلف فى استغلال الجزء الخاص به على حده .
- ١٨٠ مادة ٢٧ : بشأن للمصنف الجماعى .
- ١٨٠ مادة ٢٨ : بشأن نقبوض المؤلف لنشر فى مباشرة الحقوق المقررة فى هذا القانون .
- ١٨٠ مادة ٢٩ : بشأن حالة الاشتراك فى تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية .
- ١٨١ مادة ٣٠ : بشأن المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى .
- ١٨١ مادة ٣١ : بشأن من يعتبر شريكا فى تأليف المصنف السينمائى أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون .
- ١٨١ مادة ٣٢ : بشأن من له الحق فى عرض المصنف .
- ١٨٢ مادة ٣٣ : بشأن ما يترتب على امتناع أحد المشتركين عن القيام باتمام ما يخصه من عمل .
- ١٨٢ مادة ٣٤ : بشأن من يعتبر منتجاً للمصنف السينمائى أو الإذاعى أو التلفزيونى .
- ١٨٢ مادة ٣٥ : بشأن حق الهيئات الرسمية المنوط بها الإذاعة اللاسلكية فى إذاعة المصنفات .
- ١٨٣ مادة ٣٦ : بشأن وجوب الحصول على إذن أصحاب الصور قبل نشرها .
- ١٨٣ للفصل الثالث : نقل حقوق المؤلفين .
- ١٨٣ مادة ٣٧ : بشأن حق المؤلف فى نقل حقوق استغلال مصنفه الى الغير

- مادة ٣٨ : بشأن سجل الرسوم والنماذج الصناعية . ١٨٤
- مادة ٣٩ : بشأن تصرف المؤلف في حقوقه على المصنف . ١٨٤
- مادة ٤٠ : بشأن بطلان تصرف المؤلف في مجموع إنتاجه الفكري المستقل . ١٨٤
- مادة ٤١ : بشأن عدم انتقال حقوق المؤلف بالتصرف في النسخة الأصلية . ١٨٤
- مادة ٤٢ : بشأن حق المؤلف في طلب حبس مصنفه من التداول أو إدخال تعديلات جوهرية عليه رغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي . ١٨٤
- مادة ٤٣ : بشأن حق المؤلف في إجراء وصف تفصيلي للمصنف أو رفع نشره وتوقيع الحجز على المصنف الأصلي وإثبات الأداء العلني وحصر الأداء للنتائج عن النشر . ١٨٤
- مادة ٤٤ : بشأن حق الصادر ضده الأمر في التظلم . ١٨٥
- مادة ٤٥ : بشأن حق المؤلف في طلب ائتلاف المصنف والمواد التي استعملت في نشره . ١٨٥
- مادة ٤٦ : بشأن عدم جواز الحجز على المبانى بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعماري . ١٨٦
- مادة ٤٧ : بشأن عقوبة الاعتداء على حق من حقوق المؤلف . ١٨٦
- مادة ٤٧ مكرر : بشأن العقوبة على مخالفة حكم المادة (٧) مكرر . ١٨٧
- الباب الرابع : أحكام ختامية . ١٨٨
- الإيداع بدار الكتب . ١٨٨
- مادة ٤٨ : بشأن التزام مؤلفو وناشرى وطابعو ومنتجو المصنفات بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ من مصنفاتهم . ١٨٨
- مادة ٤٨ مكرر : بشأن إلتزام منتجوا وموزعوا الأشرطة السينمائية بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ من مصنفاتهم . ١٨٨
- مادة ٤٩ : بشأن سريان أو عدم سريان أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين الأجانب . ١٨٩
- مادة ٥٠ : بشأن سريان أحكام القانون على المصنفات الموجودة قبل العمل بهذا القانون . ١٨٩
- مادة ٥١ : بشأن إلغاء المواد ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ من قانون العقوبات . ١٨٩
- قائمة بأهم مراجع البحث . ١٩٠
- كتب وأبحاث موجزة . ١٩٢
- فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف . ٢٠٦

بطاقة تقييم كتاب قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية

حرصاً على تلبية رغبات القراء ، فإننا نرحب بأرائهم ومقترحاتهم لأخذها في الاعتبار عند إصدارنا مؤلفات أخرى ، لذلك نأمل ملء هذه البطاقة ونزاعها وإعادتها إلينا بالبريد أو الفاكس على عنوان الموزع المبين أدناه^(١) ، وسوف يقوم بعمل خصم ١٠% على مؤلفاتنا في حالة طلبها بالبريد ، كما يمكننا إبلاغكم بكل ما يصدر من مؤلفاتنا مستقبلاً .

الاسم : السن : ت :
المؤهل : تاريخ الحصول عليه :
الوظيفة الحالية : جهة العمل :
عنوان المراسلة :

ضع علامة ✓ في مربع الإجابة المختارة :

١- التخصص الذي ترغب القراءة فيه : (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ معاجم وموسوعات ☐ قوانين باختلاف أنواعها ☐ بحث علمي
☐ كمبيوتر وإنترنت ☐ تربية وتعليم وجامعات ☐ متنوع

٢- كيف علمت بصدر هذا الكتاب

☐ بناء على إعلان ☐ عن طريق حديث مع شخص ما
☐ وجنته معروضاً أمامك في أحد الأماكن (أذكر المكان)

٣- من أين حصلت على هذا الكتاب :

٤- ما هو الدافع لشراؤك هذا الكتاب (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ بناء على توصية شخص ما ☐ بناء على ما هو مكتوب في الإعلان

☐ ما يتناوله من مواضيع ☐ اسم الكتاب والمعلومات التي يحتويها الغلاف

٥- ما رأيك في الكتاب بالنسبة لآتي :

السعر : ☐ مناسب ☐ رخيص ☐ غالي

درجة تناول الموضوعات : ☐ تحتاج إلى تفصيل ☐ تحتاج إلى اختصار ☐ كافية

٦- هل قرأت مؤلفات أخرى لنفس المؤلف :

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم يمكنك ذكر أمثلة منها :

٦- اذكر ما أعجبك في الكتاب :

٧- اذكر ملاحظتك واقتراحاتك الأخرى بالنسبة إلى ما تحب أن تراه في الطبعة القادمة

إن شاء الله تعالى :

(١) تطلب هذه المؤلفات من الموزع شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني

(بي . بي . سي - B. P. C. CO) على العنوان التالي :

الإسكندرية - ميدان المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الأول شقة رقم ٣

تليفاكس : ٠٣/٤٨٤٤٤٤٨ - جمهورية مصر العربية .

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .

كما تطالب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

يتضمن هذا المؤلف ما يأتي :

التعليق على قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ومذكرته الإيضاحية والمعمول به اعتباراً من ٢٠٠٢/٦/٣ والقوانين السابقة عليه وهي القانون ١٩٣٩/٥٧ بشأن العلامات والبيانات التجارية والقانون ١٩٤٩/١٣٢ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والقانون ١٩٥٤/٣٥٤ بشأن حماية حق المؤلف وذلك فيما يلي :

أولاً : نصص القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والأحكام التي ما زالت سارية والمتعلقة ببراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية .
ثانياً : الأصول التشريعية للقوانين السابقة على القانون الجديد وهي قانون العلام والبيانات التجارية ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وقانون براءات الاختراع والرسوم والنما الصناعية ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ وقانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

